

مَصَارِفُ الزَّكَاةِ
فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

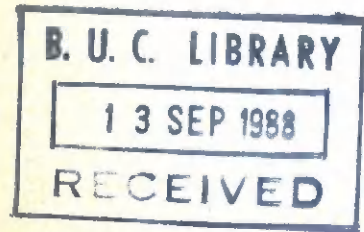
إِعْدَاد
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَارِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَارِ اللَّهِ

مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ

A
297.54
J37 m

مَصَارِفُ الزَّكَاةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

إِعْدَاد
عَبْدَ اللَّهِ بْنُ جَارِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَارِثِيِّ



مؤسسة الرسالة

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثالثة

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

هذا الكتاب من مقتنيات مكتبة مؤسسة الرسالة

مؤسسة الرسالة - بيروت - شارع سوريا - بناه صدي وصالحه
هاتف: ٣٩-٣١٩-٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برفيا: بيروت - لبنان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ
عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ
عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

«آية ٦٠ من سورة التوبة»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي أرسله رحمة للعالمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: - فقد منَّ الله علي بالدراسة في المعهد العالي للقضاء ثلاث سنوات على النظام القديم ما بين سنة ٩٣ - ١٣٩٤ هـ إلى سنة ٩٥ - ١٣٩٦ هـ.

وحيث اقتضى نظام المعهد أن لا تمنح الشهادة للدارس حتى يكتب بحثاً فقد وقع الاختيار على (مصارف الزكاة) التي هي ركن من أركان الاسلام التي لا يقوم إلا عليها والتي هي من أقوى عوامل التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة ومن أهم أسباب المودة والمحبة بينهم، ومع ذلك فقد قصر فيها كثير من الناس لضعف إيمانهم ولشدة محبتهم للمال ييخلون به ويمنعون حق الله فيه، وبعضهم يخرجها إلى غير

مستحقها كمادة ظناً منه - أنها تنفعه، وقد يجهلون المصرف الشرعي للزكاة، لذا رأيت أن أوضح في هذا البحث مصارف الزكاة الشرعية ومن يستحق أن تدفع له الزكاة ويجوز صرفها إليه، ومن لا يستحقها ولا يجوز أن تصرف له بحسب ما ورد في كتاب الله تعالى وسنة رسوله - ﷺ - وكلام أهل العلم المؤيد بالدليل لأن الحق معرفة الهدى بدليله. ليكون المزكي على بينة من أمره وبصيرة من دينه وليؤدي زكاته المفروضة عليه كما يريد الله منه بالطريقة التي تبرا بها ذمته ليفوز بعظيم الأجر والثواب المرتب على اداء الزكاة ويسلم من الائم والعقاب المعد لمن منع الزكاة أو قصر فيها.

ويلاحظ أن هذا البحث هو موضوع رسالتي المعتمدة من مجلس المعهد قبل أن تتحول الى بحث. وتأخرت في اعداد هذا البحث وتقديمه لظروف صحية وعملية، فمعذرة.. ومن الله وحده استمد العون والتوفيق، وأسأله الهدى والسداد، وأن يعصمنا من الخطأ والزلل في القول والاعتقاد والعمل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وما توفيتي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.
وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مخطط البحث

ويشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة:-
المقدمة: في أهمية الموضوع وسبب اختياره وبيان طريقي فيه.

التمهيد: ويشتمل على مباحث:-

- ١- معنى الزكاة لغة وشرعاً.
- ٢- حكم الزكاة في الشريعة الاسلامية وحكم مانعها.
- ٣- الحكمة في مشروعية الزكاة وبيان أهدافها بالنسبة للفرد والمجتمع.

الباب الاول:- في مصارف الزكاة، ويشتمل على مايلي:-

المصرف الاول والثاني: للفقراء والمساكين والفرق بينهم ومقدار ما يصرف لهم، وما يشترط لذلك.

المصرف الثالث: للعاملين على الزكاة وذكر مهمتهم وما يشترط فيهم، ومقدار ما يدفع لهم وحكم الاهداء إليهم وقبولهم للهدية.

المصرف الرابع:- للمؤلفة قلوبهم وذكر أقسامهم ومقدار ما يصرف لهم، وذكر الخلاف في سقوط سهمهم مع الاستدلال والترجيح.

المصرف الخامس: (في الرقاب) ومعنى ذلك وهل يفك

الأسير المسلم من سهم الرقاب، ولماذا عبر القرآن عن بعض المصارف ب (اللام) وبعضها ب (في).

المصرف السادس: في الغارمين لمصلحة أنفسهم وما يشترط لذلك والغارمين لمصلحة غيرهم ومقدار ما يعطى كل منهم.

المصرف السابع: (في سبيل الله) وذكر ما اتفق عليه الفقهاء واختلفوا فيه من ذلك مع الاستدلال والترجيح. المصرف الثامن: - في ابن السبيل ومقدار ما يعطى من الزكاة وبيان شرط اعطائه منها.

فصل: هل يجب استيعاب الاصناف الثمانية في الدفع إليها من الزكاة، أو يجوز الاقتصار على واحد منها، مع ذكر الخلاف، والاستدلال والترجيح.

الباب الثاني: في الاصناف الذين لا تصرف لهم الزكاة:

١- الأغنياء: وتحديد الغنى المانع من أخذ الزكاة مع ذكر الخلاف والاستدلال والترجيح.

٢- الأقوياء المكتسبون: مع ذكر الخلاف والترجيح.

٣- الكفار: مع ذكر الخلاف والاستدلال والترجيح.

٤- أولاد المزكي ووالده وزوجته وحكم دفع الزكاة إلى سائر الأقارب.

٥- آل النبي - ﷺ - وهم بنو هاشم باتفاق وبنو المطلب على خلاف في ذلك مع ذكر الاستدلال والترجيح.

الخاتمة: في ذكر خلاصة لأهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

تمهيد

يشتمل على ما يلي:-

- ١- تعريف الزكاة.
- ٢- حكم الزكاة في الشريعة الإسلامية.
- ٣- حكم مانع الزكاة.
- ٤- الحكمة في مشروعية الزكاة.

تعريف الزكاة

الزكاة لغة من الزكاء وهو: النماء والزيادة يقال: زكا الزرع إذا نما وزاد.

قال الراغب: أصل الزكاة: النمو الحاصل عن بركة الله تعالى^(١).

وقال ابن الأثير في النهاية: وأصل الزكاة في اللغة: الطهارة والنماء والبركة والمدح فالزكاة طهارة للأموال وزكاة الفطر طهارة للأبدان^(٢).

قال تعالى ﴿قد أفلح من زكاهما﴾ (سورة الشمس/٩). أي طهر نفسه من الذنوب. ومن استعمال الزكاة في المدح قوله تعالى ﴿فلا تزكوا أنفسكم﴾ (سورة النجم/٣٢) أي: فلا تمدحوها على سبيل الفخر والإعجاب ومن استعمال الزكاة في الصلاح قوله تعالى ﴿فأردنا أن يبدلها ربها خيراً منه زكاة﴾ (سورة الكهف/٨١) أي: صلاحاً وتقى.

وسمي المال المخرج زكاة لأنه يزيد في المخرج منه ويقيه الافات. وأصل التسمية قوله تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة

١- المفردات في غريب القرآن ص ٢١٣ والمعجم الوسيط ص ٣٩٨ ج ١.
٢- النهاية في غريب الحديث ج ٢ ص ٣٠٧.

تطهرهم وتزكهم بها﴾ (سورة التوبة/١٠٣). وقيل: سميت بذلك لأنها تطهر مؤديها من الاثم وتنمي أجره وقال الأزهرى: انما تنمي الفقراء^(١).

وكل ذلك صحيح في معنى التسمية فهي تزكي وتنمي المعطي والمعطى والمال الذي أخرجت منه.

والزكاة شرعاً: حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص^(٢). (شرح التعريف) «حق واجب» مقدر في أبواب الزكاة «في مال مخصوص» وهو سائمة بهيمة الانعام والخارج من الارض والائمان وعروض التجارة. «لطائفة مخصوصة» وهم الاصناف الثمانية المشار اليهم بقوله تعالى ﴿انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم﴾ (سورة التوبة/٦٠).

«في وقت مخصوص» وهو تمام الحول في الماشية والائمان وعروض التجارة وعند اشتداد الحب في الحبوب وعند بدو

١- انظر. المصباح ج ١ ص ٢٧٢ والختار من صحاح اللغة ص ٢١٨ والمطلع على أبواب المقنع ص ٢٢٢ والروض المربع ج ١ ص ١٠٧ والمجموع شرح المذهب ج ٥ ص ٢٩١
٢- الاقتناع في فقه الامام ابن حنبل ج ١ ص ٢٤٢.

صلاح الثمرة التي تجب فيها الزكاة^(١).

حكم الزكاة

الزكاة ركن من أركان الاسلام الخمسة وفرض من فروضه فهي الركن الثالث من أركان الاسلام ومبانيه التي لا يقوم إلا عليها ودليل فرضيتها كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ - وإجماع الأمة المحمدية.

فمن أدلة الكتاب العزيز:-

- ١- قول الله تعالى ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين﴾. (سورة البقرة/٤٣).
- ٢- قوله تعالى ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله إن الله بما تعملون بصير﴾، (سورة البقرة/١١٠).
- ٣- قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الارض﴾، (سورة البقرة/٢٦٧).
- ٤- قوله تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾ (سورة التوبة ١٠٣).
- ٥- قوله تعالى ﴿وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة وأطيعوا

١- كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٢ ص ١٦٦.

الرسول لعلمك ترحون﴾ (سورة النور/٥٦).

- ٦- قوله تعالى ﴿والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ (سورة المعارج / ٢٤ - ٢٥).

والحق المعلوم هو الزكاة.

- ٧- قوله تعالى ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة﴾ (سورة البينة/٥).

فدللت هذه الايات الكريمات على وجوب الزكاة للأمر بها والأمر للوجوب. وقد قرنت الزكاة بالصلاة في آيات كثيرة من القرآن مما يدل على أهميتها وعظيم شأنها. ومن أدلة السنة على وجوب الزكاة:-

- ١- عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - قال: «سمعت رسول الله - ﷺ - يقول «بني الاسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان» رواه البخاري ومسلم^(١) واللفظ للبخاري ولفظ مسلم «وصيام رمضان والحج» بتقديم الصيام على الحج وقال هكذا سمعته من النبي - ﷺ -

١- صحيح البخاري ج ١ ص ٨ باب «دعائكم إيمانكم».
وغتصر صحيح مسلم ج ١ ص ٢٢ باب «بني الاسلام على خمس».

وهذه الرواية أنسب للترتيب لأن فرض الصوم متقدم على فرض الحج .

٢- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - ﷺ - بعث معاذاً - رضي الله عنه - إلى اليمن فقال : ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » رواه البخاري ومسلم^(١) وفي رواية للبخاري : فاخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم^(٢) وهي مبينة للمراد من الصدقة المفروضة في الرواية الأولى أنها الزكاة وقد أفاد الحديثان وجوب الزكاة وفرضيتها وأنها ركن من أركان الإسلام وخص الفقراء بالذكر في حديث ابن عباس من بين بقية الثمانية لمقابلة الفقراء بالأغنياء ولأن الفقراء هم الأغلب وحقهم في الزكاة أكد من بقية الأصناف^(٣) .

- ١- صحيح البخاري ج ٢ ص ٩٠ باب « وجوب الزكاة » .
- وختصر صحيح مسلم ج ١ ص ١٣٦ باب « وجوب الزكاة » .
- ٢- صحيح البخاري ج ٢ ص ١٠١ .
- ٣- انظر دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ج ٤ ص ٩ واحكام الاحكام شرح أصول الاحكام لابن قاسم ج ٢ ص ٥

وأجمع المسلمون على وجوب الزكاة وأنها أحد أركان الإسلام وفريضة من فرائضه .. واتفق الصحابة رضي الله عنهم في عهد أبي بكر على قتال مانعيها^(١) .

حكم مانع الزكاة

من أنكر وجوب الزكاة جهلاً به وكان ممن يجهل ذلك لحداثة عهده بالإسلام أو لأنه نشأ ببادية نائية عن الأمصار عرف وجوبها ولا يحكم بكفره لأنه معذور .

وان كان مسلماً ناشئاً ببلاد الإسلام بين أهل العلم فهو مرتد تجري عليه أحكام المرتدين ويستتاب ثلاثاً فإن تاب والا قتل لأن أدلة وجوب الزكاة ظاهرة في الكتاب والسنة واجماع الأمة فلا تكاد تخفى على أحد من هذه حاله فإذا جحدما فلا يكون إلا لتكذيبه الكتاب والسنة وكفره بها^(٢) . . .

وان منع الزكاة بخلاً بها مع اعترافه بوجوبها لم يكفر بلا

- ١- انظر المغني لابن قدامة مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٤٣٤ .
- والانصاح لابن هبيرة ج ١ ص ١٣١ والمجموع شرح المهذب ج ٥ ص ٢٩٢ .
- ٢- المهذب ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١ والمغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٤٣٥ .

خلاف ولكن يعزى وتؤخذ منه قهراً، لما روى بهزبن حكيم عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول « في كل ابل سائمة، في كل أربعين ابنة لبون، لا تفرق ابل عن حسابها من أعطائها مؤجراً^(١) فله أجرها ومن منعها فانا آخذوها وشرط أبله عزمة^(٢) من عزمات ربنا تبارك وتعالى لا يحل لآل محمد منها شيء » رواه أحمد والنسائي وأبو داود. وقال: « وشرط ماله ». قال مجد الدين ابن تيمية في (المنتقى) وهو حجة في أخذها من الممتنع ووثوعها موقعها^(٣).

فاذا كان مانع الزكاة خارجاً عن قبضة الإمام قاتله لأن الصحابة - رضي الله عنهم - قاتلوا مانعيها مع أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وقد قال رسول الله - ﷺ - « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » رواه البخاري ومسلم^(٤).

١- مؤجراً: أي طالباً للاجر.

٢- (شرط ابله) قال في المصباح شرط كل شيء: نصفه وقوله (عزمة) باسكان الزاي - (من عزمات ربنا) بفتحها ومعناه حق لا بد منه.

٣- انظر نيل الأوطار ج ١ ص ١٣٨.

٤- صحيح البخاري ج ١ ص ١١ وصحيح مسلم ج ١ ص ٢٠٠.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: (لما توفي رسول الله - ﷺ - وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب فقال عمر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله - ﷺ - « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقها وحسابه على الله تعالى » فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها الى رسول الله - ﷺ - لقاتلتهم على منعها قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق) رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي لكنه في لفظ مسلم والترمذي وأبي داود « لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه » بدل العناق^(١) فهذان الحديثان يدلان دلالة صريحة على أن مانع الزكاة يقاتل حتى يعطيها ولو أقر بالشهادتين. وقد ورد الوعيد الشديد لمانع الزكاة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يحسن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم فيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة﴾ (سورة آل عمران، آية ١٨٠)

١- نيل الأوطار ج ١ ص ١٣٤-١٣٥ والعناق: الانثى من اولاد المعز قبل استكمالها الحول. والمقال: الحبل الذي يعقل به البعير.

وعن أبي هريرة - قال: قال رسول الله - ﷺ - « من أتاه الله ما لا يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان ^(١) يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه - يعني شذقيه - ثم يقول : أنا مالك أنا كنزك ثم تلى « ولا يحسن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة » ^(٢) ..

وقال تعالى: ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون﴾ (سورة التوبة ٣٤/٣٥). والكنز: كل مال لم تؤد زكاته ^(٣).

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ - « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة

١- الشجاع: الذكر من الحيات. والاقرع الاصابع من الشعر والزبيبتان: نقطتان سوداوان فوق عينيه. وقبل: نقطتان منتفختان في شذقيه.

٢- صحيح البخارى ج ٢ ص ٩٢.

والبخل: أنه يمنع الانسان الحق الواجب عليه.

٣- انظر تفسير الطبري ج ٢ ص ٢١٧ و ٢٢٣

حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار» رواه مسلم وغيره ^(١).

وخص الجباه والجنوب والظهور بالكي لأن الغني البخل إذا رأى الفقير عبس وجهه وزوى مابين عينيه واعرض بجنبه فإذا قرب منه ولى بظهره فعوقب بكي هذه الاعضاء ليكون الجزاء من جنس العمل ^(٢).

وما تقدم وعيد مانع الزكاة وأن ماله يكون عذاباً عليه تارة بالطوق في عنقه وتارة بالكي في جبينه وجنبه وظهره من هذا يعلم أن منع الزكاة كبيرة من كبائر الذنوب تجب التوبة منها والإقلاع عنها، وبالله التوفيق.

حكمة مشروعية الزكاة

الزكاة يؤديها المسلم امتثالاً لأمر الله وطلباً لمرضاته ورغبة في ثوابه وخوفاً من عقابه ومواساة لأخوانه المحتاجين من الفقراء والمساكين ونحوهم، فأداؤها من باب إعانة الضعيف وإغاثة اللهيء وإقدار العاجز وتقويته على إداء ما افترض الله عليه من التوحيد والعبادات.

والزكاة تطهر نفس المؤدي من أنجاس الذنوب وتزكي

١- مختصر صحيح مسلم ج ١ ص ١٣٨.

٢- الكبائر للذهبي ص ٣٤ ط الاستقامة بالقاهرة.

أخلاقه بتخلق الجود والكرم وترك الشح إذ أن النفوس مجبولة على محبة المال وإمساكه فتتعود السباحة وترتاض لأداء الأمانات وإيصال الحقوق إلى مستحقيها وقد تضمن ذلك كله قوله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾ (التوبة / ١٠٣).

وقد أنعم الله على الأغنياء وفضلهم بصنوف النعم وبالأموال الفاضلة عن الحوائج الأصلية وخصهم بها فيمتنعون ويتمتعون بلذيق العيش فاداء الزكاة من باب شكر نعمة المال فكان فرضاً^(١) فالزكاة طهارة لنفس الغني من الشح البغيض تلك الآفة النفسية الخطرة التي قد تدفع من اتصف بها الى الدم فيسفكه أو العرض فيبذله أو الوطن فيبيعه ولن يفلح فرد أو مجتمع سيطر عليه الشح قال تعالى: ﴿ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون﴾ (سورة الحشر / ٩)، (وسورة التغاين / ١٩).

وقال رسول الله - ﷺ - «اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة، واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم حلهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم» رواه مسلم^(٢).

١- انظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٨١١

٢- مختصر صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٤٣.

والزكاة في الجانب الآخر طهارة لنفس الفقير من الحسد والحقن على ذلك الغني الكائز لما لا الله عن عباد الله الذي جمع مالا وعدده يحسب أن ماله أخذه» (سورة الممتزة ٢-٢). ومن شأن الإحسان أن يستميل قلب الانسان وقد جبلت القلوب على محبة من أحسن إليها وبغض من أساء إليها.

والزكاة طهارة للمجتمع كله أغنيائه وفقرائه من عوامل الهدم والتفرقة والصراع والفتن ثم هي طهارة للمال فان تعلق حق الفقير بالمال يجعله ملوثاً لا يطهر إلا بإخراجه منه. ثم هي نماء لشخصية الغني وكيانه المعنوي فان الانسان الذي يسدي الخير ويصنع المعروف ويبذل من ذات نفسه ويده لينهض باخوانه في الدين والانسانية وليقوم بحق الله عليه يشعر بامتداد في نفسه واتساع في صدره ويمس بما يحس به من انتصر في معركة وهو فعلا قد انتصر على نفسه. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ضرب رسول الله - ﷺ - مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد قد اضطرت أيديهما الى نديهما وترأقهما فجعل المتصدق تصدق بصدقة انبسطت عنه حتى تغشى أنامله وتعفو أثره وجعل البخيل كلما هم بصدقة قلصت وأخذت كل حلقة بمكانها. قال أبو هريرة: فأنا رأيت رسول الله - ﷺ - يقول باصبعه هكذا في جيبه فلو رأيته يوسعها ولا

تتوسع^(١). رواه البخاري ومسلم^(٢).

والزكاة أيضاً غناء لشخصية الفقير حيث يحس أنه ليس ضائعاً في المجتمع ولا متروكاً لضعفه وفقره حتى يؤدي به ويعجلاً بهلاكه كلا أن مجتمعه المسلم ليعمل على اقالة عثرته وحمل أثقاله عنه فيمد له يد المعونة بكل ما يستطيع^(٣).

والزكاة بعد ذلك غناء للمال وبركة فيه فإن هذا الجزء القليل الذي يدفعه يعود عليه أضعافه في الدنيا بالبركة والخلف العاجل وفي الآخرة بالثواب العظيم قال الله تعالى: ﴿وما انفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين﴾ (سورة سبأ ٣٩).

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال: قال الله تعالى: ﴿يا ابن آدم أنفق أنفق عليك﴾. رواه البخاري ومسلم^(٤). والجزاء من جنس

١- قوله « وتراقبها » جمع ترقوة: وهو: العظم الذي ثغره النحر والعاقل « انبسطت عنه » أي انتشرت عنه الحبة، « تنشى » تغطي، « وتغفر أثره » أي أثر مشيه لسبو عنها. « قلصت » أي: تأخرت وانضمت وارتفعت، « وأخذت كل حلقة بمكانها » أي من الحبة، يقول بأصبعه « فيه التعبير بالقول عن الفعل » فلو رأيته يوسعها ولا تتوسع، أي لتعجبت. أ. هـ من تعليق محمد فؤاد عبد الباقي على المرجع السابق

٢- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان جـ ١ ص ٢١١-٢١٢

٣- انظر العبادة في الاسلام للقرضاوي ص ٢٥٨-٢٥٩

٤- رياض الصالحين للنووي ص ٣٠٢

العمل... وعنه أن رسول الله - ﷺ - قال: « ما نقصت صدقة من مال » رواه مسلم^(١). وعنه رضي الله عنه أن النبي - ﷺ - قال: « ما من يوم يصبح العباد فيه الا ملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً » رواه البخاري ومسلم^(٢) ودعاء الملائكة مستجاب وقال - ﷺ - « من تصدق بعدل ثمرة من كسب طيب ولا يصعد إلى الله إلا الطيب فإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربها لصاحبها كما يربها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل » رواه البخاري ومسلم^(٣).

والزكاة بعد ذلك وسيلة من وسائل الضمان الاجتماعي الذي جاء به الاسلام فان الاسلام يأبى أن يوجد في مجتمعه من لا يجد القوت الذي يكفيه، والثوب الذي يزينه ويستره ويواريه والمسكن الذي يؤيه فهذه ضروريات وحقوق يجب أن تتوفر لكل من يعيش في ظل الإسلام والمسلم مطالب بأن يحقق هذه الضرورات من جهده وكسبه فإن لم يستطع فالمجتمع المسلم يكفله ويضمنه ولا يدعه فريسة الجوع والعري والمسكنة هكذا علم الإسلام المسلمين في أن يكونوا كالجسد

١- المصدر السابق ص ٣٠٤

٢- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان جـ ١ ص ٢٠٨

٣- المصدر السابق ص- ٢٠٩، والفلو: المهر وهو ولد الخيل. أ. هـ

المصباح المنير جـ ٢ ص ١٣٧، ٢٥٠.

الواحد والبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً. عن أبي موسى - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ - « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً - وشبك بين أصابعه » وعن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ - « مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ». رواهما البخاري ومسلم^(١).

والزكاة مورد أساسي لهذه الكفالة الاجتماعية المعيشية التي فرضها الإسلام للعاجزين والمحرومين^(٢). فللزكاة حكم كثيرة وآثار واضحة في المال والفرد المركزي والمجتمع الإسلامي. أما في المال فإنها تطهره وتزيده بركة وتحفظه من الآفات ويمنع الله عنه أسباب التلف والضياع بسببها^(٣). وفي الحديث « ما تلف مال في بر ولا بحر إلا بحبس الزكاة » رواه الطبراني في الأوسط^(٤).

وأما بالنسبة للفرد فإن الله يغفر ذنبه ويرفع درجاته ويضاعف حسناته ويشفيه من أمراض البخل والشح والطمع

١- رياض الصالحين ص ١٤٧

٢- انظر العبادة في الاسلام ص ٢٦٠ - ٢٦١

وانظر فقه الزكاة ج ٢ ص ٨٥٧ - ٨٨٠

٣- الزكاة في الاسلام لحسن أيوب ص ٨

٤- الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ١٤٤ ورمز له بالصحة.

والأثانية والاستئثار قال - ﷺ - « والصدقة تطفىء الخطيئة كما تطفىء الماء النار » رواه الترمذي من حديث معاذ بن جبل وقال: حديث حسن صحيح^(١)، وأما بالنسبة للمجتمع فإن الزكاة تعالج جانباً خطيراً منه خصوصاً إذا عرفنا مصارف الزكاة وأدركنا أن الله تعالى سد بهذه الزكاة جوانب عديدة في المجتمع الإسلامي، فالفقراء والمساكين الذين لا يجدون ما يسد حاجتهم واليتيم الذي لا مال له ولا أهل ينفقون عليه والمديون الذي أعضلته الديون ولا سداد عنده والمسافر المنقطع الذي ليس معه ما يوصله إلى بلده كل هؤلاء ينظرون إلى أموال الاغنياء بنفوس حاقدة إذا لم يعطهم الاغنياء حقهم^(٢) أما حيث توزع الزكاة على مستحقيها ويستغني الفقير والمساكين والمحروم وذو الحاجة فإن هؤلاء تصعد الى الله دعواتهم من أجل هؤلاء الاغنياء الكرماء وقد قنعت نفوسهم ورضيت وطهرت قلوبهم من الحقد والحسد وصاروا عوناً للمجتمع الذي يرعاهم ويكفلهم^(٣) وقد قال الله تعالى: ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم ﴾ (سورة التوبة ١٠٣). وقوله تعالى: ﴿ وصل عليهم ﴾ أي ادع لهم، وقد امثل - ﷺ - هذا الأمر فكان يدعو لمن

١- الترغيب والترهيب ج ٢ ص ١٣٤.

٢- انظر الزكاة في الاسلام لحسن أيوب ص ٨ - ١٠

أتاه بالصدقة. عن عبد الله بن أبي أوفى قال: كان النبي ﷺ - إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: «اللهم صل على آل فلان، فأتاه أبي بصدقته فقال: اللهم صل على آل أبي أوفى» رواه البخاري ومسلم^(١).

ومن هنا استحب الدعاء عند دفع الزكاة من الآخذ والمعطي فيقول دافعها: اللهم اجعلها مغنياً ولا تجعلها مغرمًا ويحمد الله على التوفيق لأدائها لما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ - «إذا أعطيتهم الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا: اللهم اجعلها مغنياً ولا تجعلها مغرمًا» أخرجه ابن ماجه.. ويقول آخذها أجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعله لك طهوراً لما تقدم من الآية والحديث^(٢) قال ابن القيم رحمه الله تعالى في زاد المعاد وكان هدية - ﷺ - في الزكاة أكمل هدي في وقتها وقدرها ونصابها ومن تجب عليه ومصرفها قد راعى فيها مصلحة أرباب الاموال ومصلحة المساكين وجعلها الله سبحانه وتعالى طهرة للمال ولصاحبه وقيد النعمة بها على الاغنياء فما زالت النعمة بالمال على من أدى زكاته بل يحفظه الله عليه وينمي له ويدفع عنه بها الآفات ويجعلها سوراً عليه وحصناً له

١- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان جـ ١ ص ٢٣٧.
٢- انظر الشرح الكبير مع المغني جـ ٢ ص ٦٧٨-٦٧٩.

وحارساً له. فاقتضت حكمته أن جعل في الاموال قدراً يحتمل المواسة ولا يحجف بها ويكفي المساكين ولا يحتاجون معه الى شيء ففرض في أموال الاغنياء ما يكفي الفقراء فوقع الظلم من الطائفتين: الغني يمنع ما وجب عليه، والآخذ يأخذ مالا يستحقه فتولد من بين الطائفتين ضرر عظيم على المساكين وفاقة شديدة أوجب لهم أنواع الحيل والالحاف في المسألة^(١).

ففي مشروعية الزكاة ابتلاء مدعي محبة الله تعالى بإخراج محبوبه والتزهد عن صفة البخل المهلك وشكر نعمة المال^(٢).

انه بهذا النظام المالي في الإسلام وبهذه الفكرة الإسلامية في ملكية الاموال والانفاق منها في وجوه الخير يتحاب المؤمنون ويقوى بينهم شعور بالتكافل الاجتماعي والتضامن الإسلامي الذي يحفظ لكل فرد من أفراد المجتمع الاسلامي حقه في العمل والرزق الذي يجعله يحيا حياة انسانية كريمة. ومن هنا نستطيع أن نؤكد أن المسلمين لو عملوا بما شرعه الله من تحصيل فريضة الزكاة واعطاؤها لمستحقيها لما بقي محتاج يمد يديه للسؤال^(٣) فالزكاة من أعظم شعائر الدين

١- زاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم جـ ١ ص ٣٠٦-٣٠٨.
٢- مختصر منهاج القاصدين ص ٣٠.
٣- انظر: كتاب: من حكم الشريعة وإسرارها ص ٥٥ و ٦٢.

وأكبر براهين الإيمان فإنه - ﷺ - قال: « والصدقة برهان »
رواه مسلم أي دليل على إيمان صاحبها ودينه فمضى وضعت
الزكاة في محلها اندفعت الحاجات والضرورات واستغنى
الفقراء أو خف فقرهم وقامت المصالح الخاصة والعامة فلو
أن الاغنياء أخرجوا زكاة أموالهم ووضعت في محلها لقامت
المصالح الدينية والدنيوية وزالت الضرورات واندفعت شرور
الفقراء وكان ذلك أعظم حاجز وسد يمنع عبث المفسدين
ولهذا كانت الزكاة من أعظم محاسن الإسلام لما اشتملت
عليه من جلب المنافع ودفع المضار^(١).

١- انظر الرياض الناضرة للشيخ عبد الرحمن السعدي ص ١٧-١٩.

الباب الأول

في مَصَارِفِ الزَّكَاةِ

المصارف: جمع مصرف والمراد بها هنا: الاصناف
الثمانية الذين تصرف لهم الزكاة وهم:-

- ١- الفقراء
- ٢- المساكين.
- ٣- العاملون عليها.
- ٤- المؤلفة قلوبهم.
- ٥- في الرقاب.
- ٦- الغارمون.
- ٧- في سبيل الله.
- ٨- ابن السبيل.

فصل:- هل يجب توزيع الزكاة على الاصناف الثمانية أم
يجوز الاقتصار في الصرف على واحد منهم؟

مَصَارِفُ الزَّكَاةِ

مصارف الزكاة ثمانية لا يجوز صرفها إلى غيرهم وهم
المذكورون في قول الله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ
وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ
وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ
وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (سورة التوبة ٦٠).

لما ذكر الله اعتراض المنافقين الجهلة على النبي - ﷺ -
ولمزمهم إياه في قسم الصدقات بين تعالى في هذه الآية أنه
الذي قسمها وبين حكمها وتولى أمرها بنفسه ولم يكل
قسمها إلى أحد غيره^(١) سواء كان عالماً أو حاكماً أو غيره
لقصور آلاء البشر وعدم أمنهم من الخيف والهوى فجاءت
هذه الآية مصدرة بأقوى أدوات الحصر «إِنَّمَا» وهو اثبات
الحكم للمذكور ونفيه عما عداه حصر الصدقات في هذه

١ - تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٦٤.

الاصناف الثمانية وانها تصرف اليهم ولا تصرف الى غيرهم
 فعرف الطامعون من المنافقين وضعفاء الايمان أنه لا حق لهم
 فيها وانقطعت مطاعمهم فيها. جاء في الحديث النبوي وهو
 ما رواه أبو داود عن زياد بن الحارث الصدائي قال: أتيت
 رسول الله - ﷺ - فبايعته - وذكر حديثا طويلا - فأثاه
 رجل فقال: أعطني من الصدقة فقال له رسول الله - ﷺ -
 وان الله لم يوص بحكم نبي ولا غيره في الصدقة حتى حكم
 فيها فجزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الاجزاء
 أعطيتك حقك، رواه أبو داود^(١).

ففي هذا الحديث أكد - ﷺ - تحديد مصارف الزكاة
 بهذه الاصناف الثمانية وأعلم السائل بأنه لا يجوز صرفها إلى
 غيرهم^(٢). وما مضى وبما يأتي من الأدلة تظهر لنا عناية
 القرآن والسنة بمصارف الزكاة.

- ١ - مختصر سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣٠ قال ولي اسناده عبد الرحمن ابن زياد ابن انعم الافريقي وقد تكلم فيه غير واحد.
- ٢ - انظر رسالة المعاهد العلمية العدد ١١ ص ٥٠ وفقه الزكاة ج ٢ ص ٥٤١ - ٥٤٢

المصرف المذكور والى الثاني :

للفقراء والمساكين

وهم المحتاجون الذين لا يجدون كفايتهم.

والفقراء: جمع فقير وهو ضد الغني قال في مختار
 القاموس: الفقر ضد الغنى^(١) وقال الراغب: الفقر عدم
 المقتنيات. ومنه قوله تعالى ﴿انما الصدقات للفقراء
 والمساكين^(٢)﴾.

والفقير عند الائمة الثلاثة مالك والشافعي وأحد من ليس
 له مال ولا كسب حلال لائق به يقع موقعا من كفايته من
 مطعم وملبس، ومسكن وسائر ما يحتاج اليه ولا بد له منه
 لنفسه ولمن تلزمه مؤنته كمن يحتاج إلى عشرة دراهم كل
 يوم ولا يجد الا أربعة فأقل^(٣) وعند أبي حنيفة: الفقير: من

- ١ - مختار القاموس ص ٤٨١.
- ٢ - المفردات في غريب القرآن ص ٣٨٣.
- ٣ - انظر: منهاج الطالبين للنووي ص ٩٤ وقوانين الاحكام الشرعية ص ١٢٧ والروض المربع شرح زاد المستقنع ج ١ ص ١١٩.

يملك شيئاً دون النصاب الشرعي في الزكاة زيادة على حوائجه الأصلية^(١).

فالأئمة الثلاثة يدور تعريف الفقير عندهم على ملك الكفاية أو بعضها وعند الاحناف على ملك النصاب أو عدمه.

والمسكين لغة مأخوذ من السكون وهو قلة الحركة والاضطراب يقال: سكنت الريح اذا توقفت^(٢). وأطلق على المحتاج لان الحاجة سبب سكونه، والمسكين في الاصطلاح هو عند الأئمة الثلاثة: يملك من المال الحلال أو يكتسب من الكسب اللائق به ما يقع موقعاً من كفايته ولكن لا تتم به الكفاية. وحدوده بالنصف فأكثر إلى ما دون الكفاية التامة وذلك مثل من يحتاج إلى عشرة دراهم كل يوم فيجد خمسة فأكثر^(٣). والمسكين عند أبي حنيفة: من لا يملك شيئاً. وهذا هو المشهور عنه^(٤). والذي تعضده الأدلة في تعريف الفقير والمسكين هو رأي الجمهور كما سيأتي.

١- انظر شرح فتح القدير ج ٢ ص ١٥.

٢- انظر المصباح المنير ج ١ ص ٣٠٣.

٣- انظر منهاج الطالبين ص ٩٤ وفقه الزكاة ج ٢ ص ٥٤٧ والروض المربع ج ١ ص ١١٩.

٤- شرح فتح القدير ص ١٥ ج ٢.

واختلف العلماء في صفة الفقير والمسكين والفرق بينهما وهل هما صنف واحد أو صنفان ذهب أبو يوسف صاحب أبي حنيفة وابن القاسم من أصحاب مالك إلى انها صنف واحد^(١) وقال الجمهور هما صنفان لنوع واحد: وهم أهل العوز والحاجة وما قيل من أنها صنف واحد ليس بسديد. لان الله عطف أحدهما على الآخر والعطف دليل المغايرة ويدل على ذلك قوله - ﷺ - «ان الله جزأها ثمانية أجزاء» وإذا قلنا أنها صنف واحد تكون الاجزاء سبعة لا ثمانية، الا أن العلماء اختلفوا في تحديد مفهوم كل من اللفظين على حدة حيث اجتمعا هنا في سياق واحد.

فقال بعضهم: الفقير: المحتاج المتعفف عن المسألة. والمسكين: المحتاج السائل.. وبه قال ابن عباس ومجاهد والحسن البصري. وقال آخرون: الفقير: هو ذو الزمانة^(٢) من أهل الحاجة، والمسكين هو الصحيح الجسم منهم وهو قول: قتادة بن دعامة البصري. وقال آخرون: الفقراء هم فقراء المهاجرين. والمساكين من لم يهاجر من المسلمين وهو محتاج. وبه قال الضحاك بن مزاحم وسعيد بن جبير.

١- انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٩٢ وفقه الزكاة للقرضاوي ج ٢ ص ٥٤٤.

٢- الزمانة: المرض الذي يدوم زماناً طويلاً. المصباح ج ١ ص ٢٧٥.

وقال آخرون: المسكين: الضعيف الكسب.

وقال بعضهم: الفقير من المسلمين والمسكين من أهل الكتاب.

قاله: عكرمة بن عبدالله المدني الهاشمي مولى ابن عباس. وقال شيخ المفسرين ابن جرير الطبري: المراد بالفقير: المحتاج المتعفف الذي لا يسأل، والمسكين المحتاج المتذلل الذي يسأل. ورجع هذا بأن لفظ المسكنه ينبىء عن ذلك.

قال الله تعالى في شأن اليهود ﴿ ضربت عليهم الذلة والمسكنة ﴾ (سورة البقرة ٦١)^(١) وما جاء في حديث الصحيح ﴿ ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرثان واللقمة واللقمات ولكن المسكين الذى يتعفف اقرأوا ان شئتم ﴾ لا يسألون الناس الخافاً (سورة البقرة ٢٧٣). «رواه البخاري ومسلم»^(٢) ليس تفسيراً لغويا لمعنى المسكين وإنما هو من باب «ليس الشديد بالصرعة وإنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب» رواه البخاري ومسلم^(٣) قال العلماء: معنى الحديث أن المسكين الكامل المسكنة هو المتعفف الذي لا

- ١- انظر تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣٠٥-٣٠٩ وفقه الزكاة ج ٢ ص ٥٤٥ وتفسير آيات الاحكام للشيخ مناع القطان ص ٣٥٢ ج ٣.
- ٢- طرح التثريب في شرح التقريب ج ٤ ص ٣٢.
- ٣- بلوغ المرام ص ٣٠٢.

يطوف على الناس ولا يسألهم ولا يفطن لحاله، وليس معناه نفي المسكنة عن الطواف وإنما معناه نفي كمالها واستدلوا على اطلاق اسم المسكنة على الطواف بمحدث.

«ردوا المسكين ولو بظلف محرق» رواه أحمد والنسائي باسناد حسن^(١).

وأجمعوا أن السائل الطواف المحتاج مسكين^(٢) وفيه دليل على أن المسكين هو الجامع لعدم الغنى وعدم تفطن الناس له لما يظن به من عدم الحاجة لاجل تعففه^(٣) ولهذا قال الامام الخطابي في معالم السنن في الحديث دليل على أن المسكين في الظاهر عندهم المتعارف هو السائل الطواف وإنما نفى - عليه السلام - انه اسم المسكين لانه بمسألته تأتبه الكفاية. وقد تأتبه الزيادة عليها فتزداد حاجته ويسقط عنه اسم المسكنه وإنما تدوم الحاجة والمسكنة بمن لا يسأل ولا يفطن له فيعطى^(٤).

واختلف العلماء أي الصنفين أسوأ حالا الفقراء أم المساكين؟ فعند الشافعية والحنابلة: الفقير أسوأ حالا وهو

- ١- الجامع الصغير ج ٢ ص ٢٤ بلفظ «ردوا السائل» وذكره باللفظ الاول في طرح التثريب ج ٤ ص ٣٢.
- ٢- انظر طرح التثريب ج ٤ ص ٣٢-٣٣.
- ٣- انظر بلوغ الاماني شرح الفتح الرباني ج ٩ ص ٥٣.
- ٤- معالم السنن ج ٢ ص ٢٣٢.

من ليس له مال ولا كسب يقع موقعا من كفايته كما تقدم،
والمسكين هو الذي يقدر على ما يقع موقعا من كفايته الا
أنه لا يكفيهِ فالفقير أسوأ حالا من المسكين.

ومن الناس من قال: لا فرق بين الفقير والمسكين وهو
قول ابن القاسم من أصحاب مالك. وبه قال أبو يوسف^(١)
قالوا: لأن المسكنة لازمة للفقير.

وحجة الشافعي وأحمد فيما ذهب اليه أمور:-

الاول:- أنه تعالى بدأ بذكر الفقراء وانما يبدأ بالاهم
فالاهم وهو تعالى انما أثبت الصدقات لهؤلاء الاصناف دفعا
لحاجتهم وتحصيلها لمصلحتهم وهذا يدل على أن الذي وقع
الابتداء بذكره يكون أشد حاجة فلو لم تكن حاجتهم أشد
من حاجة المساكين لما بدأ بهم.

الثاني:- أن الفقير أصله في اللغة المفقور الذي نزع
فقرة من فقار ظهره (فعليل بمعنى مفعول) فهو ممنوع من
التقلب والكسب. قال الشاعر:

لما رأى لبد النسور تطايرت رفع القوادم كالفقير الاعزل
قال ابن الأعرابي: الفقير في هذا البيت: المكسور الفقار
ومعلوم أنه لا حال في الاقلال والبؤس اكدم هذه الحال

١- انظر تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧٠ وبلوغ الاماني ج ٩ ص ٥٤.

فثبت بهذا أن الفقير انما سمي فقيرا لزمانته وحاجته
الشديدة.

ثالثا:- ما روي أنه - ﷺ - كان يتعوذ من الفقر كما في
الصحيحين عن عائشة، وقال: اللهم أحيني مسكينا وأمتني
مسكينا واحشني في زمرة المساكين، رواه الترمذي من
حديث أنس فلو كان المسكين أسوأ حالا من الفقير لما تعوذ
من الفقر وسأل المسكنة فثبت بهذا أن المسكين أحسن حالا
من الفقير.

الرابع:- قوله تعالى ﴿أما السفينة فكانت لمساكين يعملون
في البحر﴾ (سورة الكهف ٧٩) فقد وصف بالمسكنة من
له سفينة من سفن البحر ولم نجد في كتاب الله تعالى ما يدل
على أن الفقير يملك شيئا فكان الفقير أسوأ حالا من
المسكين^(١).

الخامس:- قوله تعالى ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا
من ديارهم وأموالهم﴾ (سورة الحشر ٨) فصح أن الفقير
لا مال له أصلا لان الله تعالى أخبر أنهم أخرجوا من

١- انظر تفسير الخازن ج ٢ ص ٢٣٤ وتفسير القرطبي ج ٨ ص ١٦٩.
وتفسير آيات الاحكام للسايس ج ٣ ص ٣٣-٣٤ والشرح الكبير مع
المفني ج ٢ ص ٦٩٠. والمجموع شرح المهذب ج ٦ ص ٢٠٥.

ديارهم وأمواهم ولا يجوز أن يحمل ذلك على بعض
أمواهم^(١).

نوقش الاستدلال بآية ﴿أما السفينة فكانت للمساكين﴾
(الكهف ٧٩) بأن ذكر المساكين للترحم وبأنه يحتمل أن
تكون مستأجرة لهم. وأجيب بأن هذه المناقشة مخالفة للآية
وقد أثبتت السفينة لهم بلام الملك.

ونوقش الاستدلال بقوله - ﷺ - «اللهم أحيني
مسكيناً وتوفني مسكيناً واحشني في زمرة المساكين» بأنه لم
يسأل قلة المال وإنما معناه التواضع الذي لا جبروت فيه ولا
كبرياء^(٢).

وأجيب عن ذلك بأنه يكفي في تفصيل المسكنة على
الفقر سؤال والاستعاذة من الفقر.

ومذهب الحنفية والمالكية أن المسكين أسوأ حالا من
الفقر فالفقير كما ذكر الحنفية هو من يملك شيئاً دون
النصاب الشرعي في الزكاة أو يملك ما قيمته نصاباً أو أكثر
من الاثاث والامتعة والثياب والكتب ونحوها مما هو محتاج

١- انظر المحل لابن حزم ج ٦ ص ٢١٢.

٢- تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧٠.

اليه لاستعماله والانتفاع به في حوائجه الأصلية والمساكين
عندهم من لا يملك شيئاً^(١).

وذكر المالكية وغيرهم أن الفقر والمسكنة يرجعان إلى
عدم ملك الكفاية والمراد بالكفاية عند المالكية والحنابلة
كفاية السنة من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لا بد منه
لنفسه ولمن تلزمه نفقته من غير اسراف ولا تقتير فلا يخرج
الفقر أو المسكين من فقره ومسكنه أن يكون له مسكن
لائق به محتاج اليه ولا يكلف بيعه لينفق منه. ومثل المسكن
ثيابه المناسبة له التي يملكها وكتب العلم التي يحتاج اليها
وآلات الحرفة والصناعة التي يستخدمها في حرفته وصنعتة^(٢).
واستدل أصحاب هذا المذهب على أن المسكين أسوأ
حالة من الفقير بوجوه:-

الاول:- ما نقل عن الأصمعي وأبي عمرو بن العلاء
وغيرهما من أئمة اللغة أن المسكين أسوأ حالا من الفقير.
الثاني:- قوله تعالى ﴿أو مسكيناً ذا متربة﴾ (سورة البلد
١٦) أي ألصق جلده بالتراب ليوارى به جسده ولصق به

١- انظر تنوير الابصار وشرح الدر المختار ونعاشية ابن عابدين رد المحتار

ج ٢ ص ٣٣٩ وشرح فتح القدير ج ٢ ص ١٥ وتفسير القرطبي

ج ٨ ص ١٦٩-١٧١.

٢- تفسير آيات الاحكام للشيخ مناع القطان ج ٣ ص ٣٥٣-٣٥٤.

بطنه لفرط الجوع فانه يدل على شدة المخصصة وغاية الضرر ولم يوصف الفقير بذلك.

الثالث- أن المسكين من أسكنه الفقر ومن يسكن حيث يحمل لانه لا بيت له يسكن فيه وذلك يدل على نهاية البؤس^(١).

الرابع- أن الله جعل الكفارات للمساكين فلو لم يكن المسكين أشد حاجة من غيره لما جعلها له.

الخامس- احتجوا أيضا بقول الراعي-
أما الفقير الذي كانت حلوبته

وفوق العيال فلم يترك له سيد

أي لما لبن وفق عياله لافضل فيه فسماه فقيراً مع وجود الحلوبة^(٢) ورجح بعض العلماء الرأي الاول. وهو الصحيح ان شاء الله، أي بأن المسكين أحسن حالا من الفقير لما تقدم من الادلة ولما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله - ﷺ - قال: وليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس، فترده التمرة والتمران. واللقمة واللقتان ولكن المسكين الذي لا يجد غنى

يغنيه ولا يفتن له فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس، رواه البخاري ومسلم^(٣). فهذا يرجح أن المسكين أحسن حالا من الفقير وأنه يتعفف عن المسألة^(٤).

وأما نفي المسكنة عنه مع وجودها فيه حقيقة مبالغة في اثباتها في الذي لا يسأل الناس كما قال عليه الصلاة والسلام «ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب» وأشباه ذلك^(٥).

وأجيب عن ادلة الفريق الثاني القائلين بأن المسكين أشد حاجة من الفقير بما يأتي:-

أما قوله تعالى ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ (سورة البلد ١٦) فهو حجة لمن قال ان الفقير اسوأ حالا لانه قيد المسكين المذكور هنا بكونه ذا متربة فدل على أنه يوجد مسكين لا بهذه الصفة والا لم يبق لهذا القيد فائدة.

والجواب عن جعل الكفارات للمساكين: أن المسكين هو الفقير الذي لصق جلده بالتراب من شدة المسكنة وإذا أطلق المسكين دخل فيه الفقير كما تقدم.

والجواب عن الاستدلال ببيت الراعي أنه ذكر الفقير

١- نيل الاوطار ج ٤ ص ١٧٨.

٢- تفسير آيات الاحكام للشيخ مناع القطان ج ٣ ص ٣٥٤-٣٥٥.

٣- الشرح الكبير مع المفتي ج ٢ ص ٦٩١.

١- تفسير آيات الاحكام للسايس ج ٣ ص ٣٤.

٢- انظر تفسير الخازن ج ٢ ص ٢٣٤ ومختار القاموس ص ٢٨٧.

وحده فكل فقير أفرد بالاسم جاز اطلاق المسكين عليه فسقط الاستدلال به . وما نقل عن الاصمعي فهو معارض بما تقدم من الأدلة على ان المسكين أحسن حالا من الفقير فسقط الاستدلال به^(١) . وبالجمله فالفقير والمسكنة عبارتان عن شدة الحاجة وضعف الحال وعلى كل حال فقد اتفق الرأيان على أن الفقراء والمساكين صنفان وهذا بخلاف ما ذهب اليه أبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة وابن القاسم من أصحاب مالك من أنها صنف واحد ولا فرق بين الفقير والمسكين^(٢) . وعمل الخلاف : انما هو عند ذكر اللفظين معا أو ذكر أحدهما مع نفي الآخر أما اذا ذكر أحدهما مفردا دخل فيه الآخر كما تقدم لان الفقير والمسكين مثل الاسلام والايمان من الالفاظ التي قال العلماء فيها اذا اجتماعا افترقا - أي يكون واحد منهما معنى خاص - واذا افترقا اجتماعا - أي اذا ذكر أحدهما مفرداً دخل فيه الآخر - وهما هنا في مصارف الزكاة قد اجتماعا والخلاف في ذلك لا يظهر له فائدة لانه يجوز عند الجمهور صرف الزكاة الى صنف واحد^(٣) بل الى شخص واحد ولكن تظهر للخلاف فائدة

١- انظر تفسير الخازن ج ٢ ص ٢٣٤ .

٢- انظر تفسير آيات الاحكام للشيخ مناع ج ٣ ص ٣٥٥ .

٣- انظر المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١٩٢ والشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٧٠٧-٧٠٨ .

في الوصية للفقراء دون المساكين أو العكس ، وفيمن أوصى بألف للفقراء ومائة للمساكين مثلاً ، أما اذا ذكر أحدهما ولم ينف الآخر كما اذا قال أوصيت للفقراء بكذا فلا خلاف في أنه يجوز أن يعطى المساكين^(١) .

مقدار ما يعطى الفقير والمسكين من الزكاة

الفقراء والمساكين أول من جعل الله لهم سهماً في الزكاة وهذا يدلنا على أن الهدف الاول من الزكاة هو القضاء على الفقر .

ومن مقاصد الزكاة وأهدافها كفاية الفقير فيعطى من الصدقة القدر الذي يخرج من الفقر الى الغنى ومن الحاجة الى الكفاية وذلك يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص واختلف الفقهاء في مقدار ما يعطى الفقير والمسكين من الزكاة -

فعند الشافعية وبعض الحنابلة^(٢) يعطى كل من الفقير

١- انظر تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧١ وتفسير آيات الاحكام للسابس

ج ٣ ص ٣٣ .

٢- انظر الانصاف ج ٣ ص ٢٣٨ والمجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٠٣

والمسكين كفاية العمر وهو ما تزول به الحاجة وتحصل به الكفاية على الدوام.

واستدلوا على ذلك بحديث قبيصة بن المخارق الهلالي رضي الله عنه: - أن رسول الله - ﷺ - قال: ولا تحمل المسألة إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمكس، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه^(١)، لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش - فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت صاحبها سحتاً رواه مسلم في صحيحه^(٢).

قالوا: فأجاز رسول الله - ﷺ - له المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته فدل على ما ذكرنا.

قال الخطابي معلقاً على حديث قبيصة: وفيه أن الحد الذي ينتهي إليه العطافي في الصدقة هو الكفاية التي يكون بها قوام العيش وسداد الخلة وذلك يعتبر في كل انسان بقدر حاله ومعيشته ليس فيها حد معلوم يحمل عليه الناس

١- الحجا: العقل.

٢- مختصر صحيح مسلم ج ١ ص ١٥٤

كلهم مع اختلاف أحوالهم. أ. هـ^(١).

وهذا المذهب موافق لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - أنه قال: «إذا أعطيتم فأغنوا» فكان عمر يعمل على اغناء الفقير بالزكاة لا مجرد سد جوعته بلقيات أو اقالة عثرته بدرهميات^(٢).

ورجح هذا المذهب أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الاموال^(٣).

المذهب الثاني: يعطى كل من الفقير والمسكين كفاية سنة له ولمن يعوله من الزكاة وبه قال المالكية وجهود الخنابلة لانها في العادة أوسط ما يطلبه الفرد من ضمان العيش له ولاهله وفي هدى رسول الله - ﷺ - في ذلك أسوة حسنة فقد صح أنه ادخر لاهله قوت سنة كما ثبتت في الصحيحين^(٤) ولأن أموال الزكاة غالبها حولية فلا داعي لاعطاء كفاية العمر^(٥).

١- معالم السنن ج ٢ ص ٢٣٨

٢- انظر فقه الزكاة ج ٢ ص ٥٦٦-٥٦٧.

٣- انظر كتاب الاموال ص ٦٧٦ و ٦٧٨

٤- انظر اللؤلؤ والمرجان فما اتفق عليه الشيخان ج ٢ ص ٢٠٧

٥- انظر فقه الزكاة ج ٢ ص ٥٦٧

الترجيح

وما ذهب اليه المالكية والحنابلة من اعطاء الفقير من الزكاة كفاية سنة جميل جداً وعادل لموافقة جباية الزكاة ومصلحة المحتاجين، وأكرم البشر - ﷺ - لم يدخر لنفسه أكثر من قوت سنة. وهذا هو الذي ترجحه الأدلة وهو الصحيح ان شاء الله لان وجوب الزكاة يتكرر في كل سنة فينبغي أن يأخذ ما يكفيه الى مثلها

الكفاية المعتبرة

قال النووي رحمه الله في المجموع في تحديد الكفاية - قال أصحابنا يعني الشافعية - والمعتبر في قولنا - يقع موقعاً من كفايته المطعم والملبس والمسكن وسائر ما لا بد له منه على ما يليق بحاله بغير اسراف ولا اقتار لنفس الشخص ولن تلزمه مؤنته^(١).

(علاج المرضى من تمام الكفاية) وما لا بد للمريض منه أن يتيسر له سبيل العلاج اذا مرض هو أو أحد أفراد عائلته ولا يترك للمريض يفتسه ويفتك به فهذا قتل للنفس والقاء باليد الى التهلكة قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ

١- المجموع ج ٦ ص ١٩٩.

كان بكم رحماً﴾ (سورة النساء ٢٩) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (سورة البقرة ١٩٥). وقال - ﷺ - «ما أنزل الله داء الا أنزل له شفاء»^(١) فيعطى الفقير من الزكاة ما يتعالج به أو يعالج به أحد أفراد أسرته وفي الصحيحين «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه»^(٢). وإذا ترك المسلم أخاه أو ترك المجتمع المسلم فرداً منه فريسة للمرض دون أن يعالجه فقد أسلمه وخذله بلا شك^(٣).

الزواج من تمام الكفاية:-

ومن تمام الكفاية ما يأخذه الفقير من الزكاة ليتزوج ٤ اذا لم تكن له زوجة واحتاج للنكاح^(٤).

وقد أمر الاسلام بالزواج كل قادر عليه مستطيع لمؤنته قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ (الآية ٣٢ سورة النور) وقال - ﷺ - «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج»^(٥).

وأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز من ينادي في

١- صحيح البخارى ج ٧ ص ١٠٦

٢- رياض الصالحين ص ١٥٠

٣- انظر مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام ص ١٠٦

٤- انظر الروض المربع بمأشاة العنقري ج ١ ص ٤٠٠

٥- رواء البخارى في كتاب الصوم من صحيحه ج ٣ ص ٢٤

الناس كل يوم: أين المساكين؟ أين الفارمون؟ أين
الناكحون؟^(١) . «أي الذين يريدون النكاح، وذلك ليقضي
حاجة كل واحد منهم من بيت آل المسلمين» .

كتب العلم من الكفاية:-

ويعطى المتفرغ لطلب العلم من الزكاة ما يعينه على طلبه
لان طلب العلم فرض كفاية^(٢) . ويجوز أن يأخذ من الزكاة
لشراء ما يحتاج اليه من كتب العلم التي لا بد لمصلحة دينه
ودنياء منها^(٣) قال شيخ الاسلام ابن تيمية: (يجوز للفقير
الاخذ من الزكاة لشراء كتب يحتاجها)^(٤) .

شروط اعطاء الفقراء والمساكين من الزكاة

وردت في السنة باعتبار شروط لهذا المصرف:-

١- أن يكون من يعطى الزكاة مسلماً فلا يجوز دفع شيء
من الزكوات الى كافر لقوله - ﷺ - لمعاذ لما بعثه الى

١- البداية والنهاية لابن كثير ج ٩ ص ٢٠٠ .

٢- انظر المجموع للنووي ج ٦ ص ١٩٨ .

٣- حاشية الروض المربع ج ١ ص ٤٠٠ .

٤- انظر الانصاف ج ٣ ص ١٦٥ والاختيارات الفقهية ص ١٠٥ .

اليمن «أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من
اغنياءهم فترد على فقرائهم» رواه البخاري ومسلم
وغيرهما^(١) . يعنى أغنياء المسلمين وفقراءهم .

٢- أن لا يكونوا من بني هاشم ومواليهم .

٣- أن لا يكونوا ممن تلزم المزكي نفقته كالوالدين
والاولاد والزوجات .

٤- أن لا يكون قوياً مكتسباً لانه عليه الصلاة والسلام
قال: «لا تحمل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى» رواه
أحمد وأبو داود والترمذي وقال - ﷺ - «لاحظ فيها
لغني ولا لقوي مكتسب» رواه أحمد وأبو داود
والنسائي^(٢) .

ويأتي في الباب الثاني مزيد تفصيل لهذه الشروط، هذا
وبعد معرفة كل من الفقير والمسكين نقول من الأولى
بالعطاء من الزكاة المتعفون أو السائلون فكثير من الناس
يرى أن الفقراء والمساكين هم أولئك المتسولون الذين تعتبر
المسألة عند بعضهم حرفة من الحرف وذلك ناتج عن سوء
فهم وقلة علم وبصيرة والا فلو فكر الانسان قليلا لعلم أن
الفقراء المستحقون للمعونة هم المستترون الذين يعانون آلام

١- نيل الاوطار ج ٤ ص ١٣٠ .

٢- نيل الاوطار ج ٤ ص ١٧٩ .

الجوع والفقر في صبر وسكوت ومهما كان المتسول محتاجاً فلا بد أن يجد ما يشبعه بل سيجد ما يغنيه. قال - عليه السلام -
«ليس المسكين الذي يطوف على الناس ترده التمرة والتمرتان واللقمة واللقمتان إنما المسكين الذي يتعفف أقرأوا ان شئتم **«لا يسألون الناس الحافاً»**». وفي رواية «ولكن المسكين الذي لا يجد ما يغنيه ولا يتفطن له فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس» رواه البخاري ومسلم^(١). ففي هذا الحديث الشريف والآية الكريمة يتبين لنا من هو الأول بالعطاء من الزكاة.

المصرف الثالث : للعاملين عليها

وهم الذين يوليهام الامام أو نائبه عملاً من أعمال الزكاة من جمع أو حفظ أو تفريق كالسعاة لتحصيلها والخزنة والكتاب والحاسبين والحراس والقائمين على نقلها ورعايتها وتوزيعها وغيرهم من العاملين في شؤونها وكل من يحتاج اليه فيها. وفي جعل الله نصيباً من الزكاة للعاملين عليها دليل على وجوب بعث السعاة لتحصيلها وجمعها وتفريقها وقد كان رسول الله - عليه السلام - يبعث السعاة لجباية الزكاة، فقد

١- المصدر السابق جـ ٤ ص ١٧٧

بعث عليه الصلاة والسلام عمر بن الخطاب وأبا موسى الاشعري وابن اللبية وغيرهم لآخذ الزكاة ودفعها الى مستحقيها^(١).

مقدار ما يعطى العامل من الزكاة

وقد اختلف الفقهاء فيما يأخذه العاملون على الزكاة: فقليل يعطون سهمهم من الزكاة وهو الثمن. وهو قول مجاهد والشافعي وهو عنده مبني على رأيه في التسوية بين الاصناف الثمانية فان كان أجرهم أكثر من الثمن أعطوا من غير الزكاة من بيت المال^(٢) ويرى الجمهور أنهم يعطون عملتهم من الزكاة، وان كان أكثر من الثمن وروي ذلك عن ابن عمر وأبي حنيفة وهو قول مالك. واذا استغرقت كفايتهم في الاجرة أكثر من النصف فالحنفية لا يزيدونهم على النصف^(٣)، ويرى الامام مالك أن ذلك راجع الى اجتهاد الامام. قال مالك: ليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة الا على قدر ما يرى الامام^(٤).

١- انظر الشرح الكبير مع المغني جـ ٢ ص ٦٩٤

٢- انظر فقه الزكاة للقرضاوي جـ ٢ ص ٥٩٠

٣- انظر تفسير القرطبي جـ ٨ ص ١٧٧

٤- موطأ مالك بشرح السيوطي جـ ١ ص ٢٥٧

وقيل يعطون من بيت المال وروي عن مالك وهو بعيد
لان الله تعالى قد أخبر بأن لهم نصيباً من الزكاة مقابل
عملهم فكيف يمنعون منه ويعطون من غيره^(١)، والراجع هو
رأي الجمهور لدلالة القرآن والسنة على ذلك وهو اختيار
إمام أهل التفسير ابن جرير الطبري حيث قال: وأولى
الاقوال في ذلك بالصواب قول من قال يعطى العامل عليها
على قدر عياله وأجر مثله^(٢).

ويعطى العامل من الزكاة ولو كان غنياً لانه انما يأخذ
أجراً على عمل أداه لا معونة لحاجة أصابته. وقد روى أبو
داود عن النبي - ﷺ - أنه قال: «لا تحمل الصدقة لغني الا
خمس: لغاز في سبيل الله أو لعامل عليها...» الحديث^(٣).

وظاهر هذا الحديث أنه يجوز الصرف من الزكاة على
العامل سواء كان هاشمياً أو غير هاشمي لكنه مخصص
بحديث المطلب بن ربيعة «ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد»
رواه مسلم فانه يدل على تحريم الصدقة على العامل الهاشمي
ويؤيده حديث أبي رافع في تحريم الصدقة على موالي بني
هاشم فانه - ﷺ - لم يجوز له أن يصحب من بعثه على

١- انظر تفسير آيات الاحكام للشيخ مناع جـ ٣ ص ٣٥٩.

٢- انظر تفسير الطبري جـ ١٤ ص ٣١٢.

٣- مختصر سنن أبي داود للمنذري جـ ٢ ص ٢٣٥.

الصدقة لكونه من موالي بني هاشم رواه أحمد وأبو داود
والنسائي والترمذي وصححه^(١).

شروط العاملين على الزكاة

يشترط في العامل على الزكاة ما يلي:-

أ- أن يكون مسلماً: لانها ولاية على المسلمين وشؤونهم
الدينية فاشترط لها الاسلام كسائر الولايات فلا يجوز
أن يتولاها كافر. وعن أحمد رواية أخرى: أنه لا
يشترط اسلام العامل على الزكاة لعموم لفظ «العاملين
عليها» فيدخل فيه الكافر والمسلم ولانه اجارة على عمل
فجاز أن يتولاها الكافر لان ما يأخذه من العالة أجرة
عمله فلا مانع من أخذه كسائر الاجارات.

والراجع هو الاول لانه عمل يشترط له الامانة فاشترط
له الاسلام كالشهادة.

ب- ولأن الكافر ليس بأمين ولهذا قال عمر بن الخطاب
- رضي الله عنه - «لا تأمنوهم وقد خونهم الله»: وأنكر
على أبي موسى تولية الكتابة نصرانياً فالزكاة التي هي ركن
الاسلام أولى.

١- نيل الاوطار جـ ٤ ص ١٩٥.

ج - ولان من ليس من أهل الزكاة لا يجوز أن يتولى العمالة كالحربي^(١).

٢- أن يكون العامل مكلفاً: أي بالغاً عاقلاً لان جباية الزكاة ولاية والبلوغ والعقل شرطان في الولاية.

٣- أن يكون أميناً لانه مؤتمن على أموال المسلمين فلا يجوز أن يكون فاسقاً خائناً. والخائن يذهب بمال الزكاة ويضيعه.

٤- العلم بأحكام الزكاة لانه اذا كان جاهلاً بذلك لم تكن له كفاية لعمله وكان خطؤه أكثر من صوابه^(٢) وذكر بعضهم أنه لا يشترط ذلك اذا كتب له يأخذه وحد له أو بعث معه من يعرفه ذلك كما كتب النبي - ﷺ - لعماله فرائض الصدقة وكذلك كتب أبو بكر الصديق لعماله ولعل هذا القول أولى بالصواب^(٣).

٥- الكفاية للعمل بأن يكون كافياً لعمله أهلاً للقيام به قادراً على أعبائه. قال تعالى: ﴿ان خير من استأجرت القوي الامين﴾ (سورة القصص/٢٦) ولذا قال يوسف

١- انظر المغني والشرح الكبير ج ٢ ص ٦٩٥

٢- انظر المجموع للنووي ج ٦ ص ١٦٧ وشرح غاية المنتهى ج ٢ ص ١٣٧ وفقه الزكاة ج ٢ ص ٥٨٦.

٣- انظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٦٩٥

عليه السلام للملك ﴿اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ علم﴾ (سورة يوسف ٥٥) فالحفظ يعني الامانة والعلم يعني الكفاية والخبرة وهما أساس كل عمل ناجح.

٦- واشترط بعض العلماء أن يكون العامل ذكراً ولم يجوزوا اشتغال المرأة بالعمالة لانه ولاية على الصدقات لقوله - ﷺ - « لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة »^(١)، والمرأة عورة. والقواعد العامة التي توجب على المرأة الاحتجاب والاحتشام والبعد عن مزاحمة الرجال والاختلاط بهم لغير حاجة تجعل الرجل أولى بهذا العمل من المرأة الا في نطاق محدود كأن تستخدم المرأة لا يصال الزكاة الى الارامل من النساء ونحو ذلك مما تكون المرأة فيه أقدر وانفع من الرجل.

٧- واشترط بعضهم أن يكون العامل حراً لا عبداً لان هذا ولاية وأمانة والعبد ليس من أهل الولاية والأمانة^(٢).

ورد ذلك غيرهم لما رواه أحد البخاري أن رسول الله - ﷺ - قال « اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة » ولأنه يحصل منه المقصود فأشبهه

١- رواه البخاري في كتاب الفتن والمغازي من صحيحه من حديث الحسن البصري عن أبي بكرة انظر صحيح البخاري ج ٩ ص ٤٧.

٢- انظر المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١٦٧.

الحرة^(١). وهذا هو الراجح ان شاء الله للحديث المتقدم.

الهدية للعامل رشوة

كما لا يجوز للموظف العامل على الزكاة أن يكتّم منها شيئاً وان قل فلا يجوز له أن يقبل لنفسه من أصحاب الاموال اعطاء يعطونه اياه فانه رشوة ولو أخذه باسم الهدية لانه يأخذ أجرته وكفايته من الدولة فلا يحل له أن يزيد عليها شيئاً من دافعي الزكاة فانه أكل لاموال الناس بالباطل وهو ذريعة الى التساهل مع الاغنياء على حساب الفقراء والمستحقين وأقل ما فيه أنه يعرض الآخذ للتهمة ومن وضع نفسه مواضع التهم فلا يلومن من أساء الظن به^(٢)

عن أبي حنيفة الساعدي، قال استعمل النبي - ﷺ - رجلاً من الازد يقال له ابن اللثبية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي اليّ قال: فقام رسول الله - ﷺ - فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: وأما بعد فاني استعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله فيأتي فيقول: هذا لكم وهذا هدية أهديت اليّ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتبه

- ١- انظر فقه الزكاة للقرضاوي ج ٢ ص ٥٨٩ والشرح الكبير مع المفني ج ٢ ص ٥٩٥.
- ٢- فقه الزكاة للقرضاوي ج ٢ ص ٥٩١-٥٩٢.

هديته ان كان صادقاً والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه الا لقي الله يحمله يوم القيامة فلا أعرفن أحداً منكم لقي الله تعالى يحمل بغيراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر^(١) ثم رفع يديه حتى روي بياض ابطينه يقول: اللهم هل بلغت، رواه البخاري ومسلم وأبو داود^(٢).

قال في الاحكام السلطانية: ولا يجوز للعامل أن يأخذ رشوة أرباب الاموال ولا يقبل هداياهم. قال - ﷺ - «هدايا العمال غلول» رواه الامام أحمد والبيهقي عن أبي حنيفة الساعدي^(٣). والفرق بين الرشوة والهدية: أن الرشوة ما أخذت طلباً والهدية ما بذلت عفواً^(٤).

المصرف الرابع : لِامُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ

وهم السادة المطاعون في عشائهم ممن يرجى اسلامه أو كف شره أو يرجى بعطيته قوة ايمانه أو اسلام نظيره أو

- ١- تيعر: تصيح.
- ٢- الترغيب والترهيب ج ٢ ص ٨٤.
- ٣- انظر الفتح الرباني مع شرحه بلوغ الاماني ج ٩ ص ٨٦ والاحكام السلطانية للماوردي ص ١٤٥.
- ٤- انظر الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ١٣٤.

الحر^(١). وهذا هو الراجح ان شاء الله للحديث المتقدم.

المهدية للعمال رشوة

كما لا يجوز للموظف العامل على الزكاة أن يكتم منها شيئاً وان قل فلا يجوز له أن يقبل لنفسه من أصحاب الاموال اعطاء يعطونه اياه فانه رشوة ولو أخذه باسم الهدية لانه يأخذ أجرته وكفايته من الدولة فلا يحل له أن يزيد عليها شيئاً من دافعي الزكاة فانه أكل لاموال الناس بالباطل وهو ذريعة الى التساهل مع الاغنياء على حساب الفقراء والمستحقين وأقل ما فيه أنه يعرض الآخذ للتهمة ومن وضع نفسه مواضع التهم فلا يلومن من أساء الظن به^(٢)

عن أبي حميد الساعدي، قال استعمل النبي - ﷺ - رجلاً من الازد يقال له ابن اللثبية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي اليّ قال: فقام رسول الله - ﷺ - فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد فاني استعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله فيأتي فيقول: هذا لكم وهذا هدية أهديت اليّ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتية

١- انظر فقه الزكاة للقرضاوي ج ٢ ص ٥٨٩ والشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٥٩٥.

٢- فقه الزكاة للقرضاوي ج ٢ ص ٥٩١-٥٩٢.

هديته ان كان صادقاً والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه الا لقي الله يحمله يوم القيامة فلا أعرفن أحداً منكم لقي الله تعالى يحمل بغيراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر^(١) ثم رفع يديه حتى رؤي بياض ابطينه يقول: اللهم هل بلغت رواه البخاري ومسلم وأبو داود^(٢).

قال في الاحكام السلطانية: ولا يجوز للعامل أن يأخذ رشوة أرباب الاموال ولا يقبل هداياهم. قال - ﷺ - «هدايا العمال غلول» رواه الامام أحمد والبيهقي عن أبي حميد الساعدي^(٣). والفرق بين الرشوة والمهدية: أن الرشوة ما أخذت طلباً والمهدية ما بذلت عفواً^(٤).

المصرف الرابع : لِامُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ

وهم السادة المطاعون في عشايرهم ممن يرجى اسلامه أو كف شره أو يرجى بعطيته قوة ايمانه أو اسلام نظيره أو

١- تيعر: تصيح.

٢- الترغيب والترهيب ج ٢ ص ٨٤.

٣- انظر الفتح الرباني مع شرحه بلوغ الاماني ج ٩ ص ٨٦ والاحكام السلطانية للماوردي ص ١٤٥.

٤- انظر الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ١٣٤.

جباية الزكاة ممن لا يعطيها أو الدفع عن المسلمين^(١).

وهم قسمان: كفار ومسلمون، فالكفار ضربان: أحدهما: من يرجى إسلامه فيعطى لتقوى نيته في الإسلام وتميل نفسه إليه فيسلم^(٢). وقد ثبت أن النبي - ﷺ - أعطى قوماً من الكفار يتألف قلوبهم ليسلموا ففي صحيح مسلم أن رسول الله - ﷺ - أعطى صفوان بن أمية من غنائم حنين وصفوان يومئذ كافر^(٣).

وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله - ﷺ - لما قسم غنائم حنين للمتألفين من قريش وفي سائر العرب وجد هذا الحي من الانصار في أنفسهم وأنه قال لهم وأرجدتم في أنفسكم يا معشر الانصار في لعاعة من الدنيا تألفت بها أقواماً ليسلموا ووكلتكم الى ما قسم الله لكم من الاسلام^(٤).

والضرب الثاني من الكفار: من يخشى شره فيرجى بعطيته كف شره وكف شر غيره معه فروى ابن عباس ان قوماً كانوا يأتون النبي - ﷺ - فان اعطاهم مدحوا الاسلام وان

١- انظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٦٩٦-٦٩٧

٢- انظر المصدر السابق ص ٦٩٧

٣- مختصر صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٠

٤- مختصر سيرة الرسول ﷺ - ص ١٦١ للشيخ محمد بن عبد الوهاب واللعاة: نبت ناعم أول ما ينبت يريد أنها قليلة البقاء كالنبات الاخضر.

منعهم ذموا وعابوا^(١).

واختلف العلماء في اعطاء الكفار من سهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة - فروى عن الحسن وأبي ثور وأحمد: أنهم يعطون وهو قول عن المالكية.

وزهد الحنفية والشافعية وأكثر العلماء الى أن اعطاءهم انما كان في عهد رسول الله - ﷺ - في أول الاسلام وفي حالة قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم وقد أعز الله الاسلام وأهله واستغنى بهم عن تألف الكفار^(٢).

ولذلك فان الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - بعد رسول - ﷺ - لم يعطوهم. وقال عمر - رضي الله عنه - انا لا نعطي على الاسلام شيئاً فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر^(٣).

وأجابوا عن الاستدلال باعطاء النبي - ﷺ - بعض الكفار بأنه - ﷺ - انما أعطاهم من خمس الخمس وكان ملكاً له خالصاً يعطي منه ما يشاء، أما الزكاة فلا حظ للكفار فيها^(٤).

١- انظر تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣١٣

٢- انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٣٤٢ والمجموع شرح المذهب

ج ٦ ص ٢٠٣ والشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٦٩٧.

٣- انظر تفسير آيات الاحكام للسايس ج ٣ ص ٣٨.

٤- المرجع السابق وانظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٦٩٧.

الترجيح

واذا كان الرسول - ﷺ - قد أعطى للمؤلفة قلوبهم من الكفار من الزكاة فالراجح والله أعلم القول باعطائهم منها وإذا كانت كلمة (المؤلفة قلوبهم) تشمل الكافر والمسلم ففيها دليل على جواز تأليف الكافر واعطائه من الزكاة وإنما تمنع اختصاصه بها. قال في الشرح الكبير مؤيدا ما ذهب إليه أحمد ومن معه من إعطاء الكفار من سهم المؤلفة قلوبهم للتأليف على الاسلام ولنا قول الله تعالى ﴿والمؤلفة قلوبهم﴾ وهذه الآية في سورة براءة وهي من آخر ما نزل من القرآن وقد ثبت أن النبي - ﷺ - أعطى المؤلفة من المشركين والمسلمين ومخالفة كتاب الله تعالى وسنة رسول الله - ﷺ - وإطراحها بلا حجة لا يجوز ولا يثبت النسخ بترك عمر وعثمان وعلي إعطائه ولعلمهم لم يحتاجوا له فتركوا ذلك لعدم الحاجة إلى إعطائه لا لسقوط سهمه ومثل هذا لا يثبت به النسخ^(١).

ولا عجب أن يعطى كافر من صدقات المسلمين تأليفاً لقلبه على الاسلام أو تمكينا له في صدره فإن هذا كما ذكر القرطبي ضرب من الجهاد فالمشركون ثلاثة أصناف: صنف يرجع عن كفره بإقامة البرهان، وصنف بالقهر والسنان

١- انظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٦٩٧.

وصنف بالعطاء والاحسان والامام الناظر للمسلمين يستعمل مع كل صنف ما يراه سببا لنجاته وتخليصه من الكفر^(١).
والمؤلفة قلوبهم من المسلمين أصناف:-

١- منهم من دخل حديثا في الاسلام فيعطى اعانة له على الثبات عليه، لأن من دخل حديثا في الاسلام وهجر دين قومه يتعرض كثيرا لأذى عشيرته ويهدد في رزقه فهو جدير بالتشجيع والتثبيت والمعونة.

٢- ومنهم قوم من سادات المسلمين وزعمائهم لهم نظراء من الكفار فإذا أعطوا رجي اسلام نظرائهم كإعطاء أبي بكر - رضي الله عنه - عدي بن حاتم والزبرقان بن بدر مع حسن اسلامهما لمكانتهما في أقوامهما.

٣- ومنهم زعماء ضعفاء الايمان من المسلمين مطاعون في أقوامهم فيرجى باعطائهم تثبيتهم وقوة ايمانهم ومناصحتهم في الجهاد كالذين أعطاهم النبي - ﷺ - العطايا الكثيرة من غنائم هوزان وهم بعض الطلقاء من أهل مكة الذين أسلموا ففي صحيح مسلم أن رسول الله - ﷺ - أعطى أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن لكل واحد

١- انظر فقه الزكاة للقرضاوي ج ٢ ص ٥٩٧-٥٩٨ وتفسير القرطبي

منهم مائة من الابل^(١). وعن أنس أن رسول الله - ﷺ - لم يكن يسأل شيئا على الاسلام الا اعطاه. قال: فأتاه رجل فسأله فأمر له بشاء كثير بين جبلين من شاء الصدقة، قال فرجع الى قومه فقال يا قوم أسلموا فان محمدا يعطي عطاء من لا يخشى الفاقة رواه أحد باسناد صحيح^(٢).

٤- ومنهم قوم من المسلمين في الثغور^(٣) وحدود بلاد الاعداء يعطون لما يرجى من دفاعهم عن من وراءهم من المسلمين اذا هاجمهم العدو.

٥- ومنهم قوم اذا أعطوا جبوا الزكاة ممن لا يعطيها وحملوها الى الامام. فكل هؤلاء يجوز الدفع اليهم من الزكاة لانهم من المؤلفه قلوبهم فيدخلون في عموم الآية^(٤).

١- مختصر صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٠

٢- نيل الاوطار ج ٤ ص ١٨٦

٣- الثغور: جمع ثغر، وهو الموضع الذي يخاف منه هجوم العدو فهو كالثلثة في الحائط يخاف هجوم السارق منها. المصباح المنير ج ١ ص ٩٠

٤- انظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٦٩٧-٦٩٨ والمجموع شرح المهذب ج ٦ ص ٢٠٧ وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٦٥ وتفسير آيات الاحكام للسايس ج ٣ ص ٣٨

ويُدفع للمؤلفة قلوبهم من الزكاة ما يحصل به تأليفهم لانه المقصود قليلا كان أو كثيرا عند الحاجة اليهم.

هل سقط سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت الرسول - ﷺ -؟

اختلف العلماء في ذلك وسبب اختلافهم: هل اعطاء المؤلفه قلوبهم خاص بالنبي - ﷺ - أو عام له ولسائر الأمة فمن قال انه خاص بالنبي - ﷺ - قال: انقطع سهمهم ومن قال انه عام له ولسائر الأمة: حكم ببقائه. والأظهر أنه عام^(١).

فذهب الحنفية: الى أن سهم المؤلفه قلوبهم قد سقط بعد وفاته - ﷺ - سواء كانوا من الكفار أو من المسلمين لان المعنى الذي لأجله كانوا يعطون قد زال باعزاز الاسلام واستغنائه عن تأليف القلوب واستألتها الى الدخول فيه وهو مشهور مذهب مالك والمتأخرين من أصحاب الشافعي. وعلى هذا يكون عدد الأصناف سبعة لا ثمانية.

واختلف القائلون بسقوط سهم المؤلفه في توجيه رأيهم: فمنهم من قال: انه من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء علته كانتهاء جواز الصوم بانتهاء وقته وهو النهار وقد اعز الله الاسلام فلا حاجة الى تأليف القلوب.

١- انظر بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٢٦١-٢٦٢.

ومنهم من قال: ان سقوطه بانعقاد اجماع الصحابة على ذلك في خلافة الصديق - رضي الله عنه - فيكون هذا الاجماع ناسخا للآية في صنف المؤلفات قلوبهم فان أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - ما أعطيا المؤلفات قلوبهم شيئا من الصدقات ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة - رضي الله عنهم -^(١).

وذهب الامام أحمد وأصحابه ومالك في احدى الروايتين عنه والشافعي في المنقول عنه وعن أصحابه المتقدمين الى أن حكم المؤلفات قلوبهم لا يزال معمولا به وهو باق لم يلحقه نسخ ولا تبديل وبهذا قال الزهري وابو جعفر الباقر والآية في ظاهرها تشهد لهم. وهو الراجح ان شاء الله.

قال في المغني مؤيدا ما ذهب اليه الجمهور في بقاء سهم المؤلفات قلوبهم في مصارف الزكاة: ولنا كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - فان الله تعالى سمى المؤلفات قلوبهم في الاصناف الذين سمى الصدقات لهم والنبي - ﷺ - قال: ان الله تعالى حكم فيها فجزأها ثمانية أجزاء، وكان يعطي المؤلفات كثيرا في أخبار مشهورة ولم يزل كذلك حتى مات،

١- انظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٢٤

وفقه الزكاة للقرضاوي ج ٢ ص ٦٠٠ وتفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨١
وتفسير الطبري ج ١٤ ص ٣١٥.

ولا يجوز ترك كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - الا بنسخ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال. ثم ان النسخ انما يكون في حياة النبي - ﷺ - لان النسخ انما يكون بنص ولا يكون بعد موت النبي - ﷺ - وانقراض زمن الوحي، ثم ان القرآن لا ينسخ الا بالقرآن وليس في القرآن نسخ لذلك ولا في السنة فكيف يترك الكتاب والسنة بمجرد الآراء والتحكم أو بقول الصحابي أو غيره على أن المخالفين لا يرون قول الصحابي حجة يترك بها قياس فكيف يترك به الكتاب والسنة.

وقال الزهري: لا أعرف شيئا نسخ حكم المؤلفات قلوبهم على أن ما ذكره من المعنى لا خلاف بينه وبين الكتاب والسنة فان الغنى عنهم لا يوجب رفع حكمهم وانما يمنع عطيتهم حال الغنى عنهم فمتى دعت الحاجة الى اعطائهم أعطوا فكذلك جميع الاصناف اذا عدم منهم صنف في بعض الازمان سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة واذا وجد عاد كذا ههنا. أ. هـ^(١)

والقول ببقاء المؤلفات قلوبهم هو اختيار أبي عبيد في (الاموال) قال: لان الآية محكمة لا نعلم لها ناسخا من كتاب ولا سنة وهذا هو الذي يجب المصير اليه فان الآية

١- المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٧

مطلقة لم تؤقت وجود هذا الصنف بوقت ولا بشرط^(١).

قال أبو عبيد: فإذا كان قوم هذه حالهم لا رغبة لهم في الاسلام الا للنيل^(٢) وكان في ردتهم ومعاربتهم ان ارتدوا ضرر على الاسلام لما عندهم من العز والأئفة فرأى الامام أن يرضخ لهم من الصدقة فعل ذلك لخلال ثلاث: -

احداهن: الاخذ بالكتاب والسنة.

ثانيها: البقاء على المسلمين.

الثالثة: - أنه ليس بياثس منهم، ان تمادى بهم الاسلام أن يفقهوه وتحسن فيه رغبتهم^(٣).

قال أبو حيان: وقال كثير من أهل العلم: المؤلفه قلوبهم موجودون الى يوم القيامة^(٤).

ودعوى النسخ بفعل عمر كما يقول الاحناف ومن تابعهم لا دليل عليها فالنسخ لم يقع والحاجة الى تأليف القلوب لم تنقطع فان النسخ ابطال حكم شرعه الله وانما يملك الابطال من يملك التشريع وليس ذلك الا لله عز وجل عن

١- الاموال ص ٧٢٢

٢- النيل: العطاء، وادراك المقصود.

٣- انظر الاموال لابي عبيد ص ٧٢٢

٤- انظر تفسير البحر المحيط ج ٥ ص ٥٨

طريق الرسول - ﷺ - الموحى اليه ولهذا لا نسخ الا في عصر الرسالة ونزول الوحي فكيف يدعي نسخ حكم نصت عليه آية صريحة من كتاب الله من أواخر ما نزل من القرآن وانقضى عهد الرسالة وهو محكم معمول به؟

أما قولهم ان الحاجة الى تأليف القلوب قد زالت بانتشار الاسلام وغلبته فهذه دعوى مردودة لان العلة في اعطاء المؤلف من الزكاة ليست اعانة لنا حتى يسقط ذلك بفشو الاسلام وغلبته بل المقصود من دفعها اليه ترغيبه في الاسلام انقادا له من النار. وتقييد التأليف بأن يكون عند ضعف الاسلام وأهله تقييد للنصوص المطلقة بلا حجة ومخالفة لحكم الشرع بلا مبرر^(١).

قال شيخ المفسرين الامام أبو جعفر بن جرير الطبري بعد ما ذكر الخلاف في اعطاء المؤلفه قلوبهم: والصواب من القول في ذلك عندي أن الله جعل الصدقة في معنيين: أحدهما: سد خلة المسلمين، والآخر: معونة الاسلام وتقويته. - فما كان في معونة الاسلام وتقوية أسبابه فانه يعطاه الفقي والفقر لانه لا يعطاه من يعطاه للحاجة منه اليه وانما يعطاه معونة للدين وذلك كما يعطى الذي يعطاه في

١- انظر فقه الزكاة للقرضاوي ج ٢ ص ٦٠٦
وتفسير آيات الاحكام للشيخ مناع القطان ج ٣ ص ٣٦٦.

الجهاد في سبيل الله فانه يعطى ذلك غنياً كان أو فقيراً
للفزوة لا لسد خلته وكذلك المؤلفه قلوبهم يعطون ذلك وان
كانوا أغنياء استصلاحاً باعطائهموه امر الاسلام وطلب
تقويته وتأييده وقد أعطى النبي - ﷺ - من أعطى من
المؤلفه قلوبهم بعد أن فتح الله عليه الفتوح وفشى الاسلام
وعز أهله فلا حجة لمحتج بأن يقول: لا يتألف اليوم على
الاسلام أحد لا تمتنع أهله بكثرة العدد ممن أرادهم وقد
أعطى النبي - ﷺ - من أعطى منهم في الحال التي وصفت.
أ. هـ (١).

وبناء على ما تقدم يترجح القول بأن سهم المؤلفه قلوبهم
باق لان الامام ربما احتاج أن يتألف على الاسلام في بعض
الاقوات ومرد ذلك الى رأي ولي الامر العادل وتقدير أهل
الرأي بما فيه مصلحة الاسلام وأهله (٢). ولهذا كان النبي
- ﷺ - والخلفاء هم الذين يتولون ذلك فالتأليف من شأن
رئيس الدولة أو من ينيبه عنه أو أهل الحل والعقد في الامة
فهؤلاء هم الذين يستطيعون اثبات الحاجة الى تأليف القلوب
أو نفيها وتحديد صفات من يؤلفون ومدى ما يبذل له وفق
مصلحة الاسلام وحاجة المسلمين (٣).

١- تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣١٦

٢- انظر تفسير آيات الاحكام للشيخ مناع ج ٣ ص ٣٦٦

٣- انظر فقه الزكاة ج ٤ ص ٥٩٤.

أين يصرف سهم المؤلفه قلوبهم في عصرنا؟

واذا كان حكم المؤلفه قلوبهم واعطائهم من الزكاة باقيا
محكما لم يلحقه نسخ ولا الغاء فكيف نصرف هذا السهم
المخصص له في عصرنا وأين نصرفه؟
ان الجواب عن هذا واضح من بيان الهدف الذي قصده
الشارع الحكيم من وراء هذا السهم وهو استمالة القلوب الى
الاسلام أو تثبيتها عليه أو تقوية الضعفاء فيه أو كسب
أنصار له أو كف شر عن دعوته ودولته.

وقد يكون ذلك باعطاء مساعدات لبعض الحكومات غير
المسلمة لتقف في صف المسلمين أو معونة بعض الهيئات
والجمعيات والقبائل ترغيباً لها في الاسلام أو مساندة أهله
أو استمالة أصحاب الأقلام والألسنة للدفاع عن الاسلام
وقضايا أمته ضد المفترين عليه (١).

وعلى كل حال فيصرف الى المؤلفه قلوبهم من الزكاة ما
يحصل به تأليفهم.

١- انظر فقه الزكاة ج ٢ ص ٦٠٩

الرقاب: جمع رقبة، والمراد بها في القرآن: العبد أو الامة والكلام على تقدير مضاف محذوف والمعنى وتصرف الزكاة في فك الرقاب واختلف العلماء في معناه: فقال بعضهم: وهم الجمهور: هم المكاتبون: جمع مكاتب وهو العبد المملوك الذي اشترى نفسه من سيده بأقساط مؤجلة بمبلغ من المال يؤديه فيصير بأدائه حراً حيث أمر الله بمساعدة المكاتبين في قوله تعالى: ﴿والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانهم فكانبوهم ان علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾ (سورة النور/ ٣٣)

ثم فرض في مال الزكاة سهماً يعطون منه ما يعينهم على تحرير رقابهم بأداء ما التزموا به في قوله في هذه الآية «وفي الرقاب» والى هذه الطريقة في فك الرقاب ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأصحابهم والليث بن سعد وجمهور العلماء^(١)، واحتجوا بما روي عن ابن عباس انه قال في قوله تعالى ﴿وفي الرقاب﴾ يريد المكاتب وتأكد هذا بقوله تعالى: ﴿وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾^(٢).

١- انظر المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢١٠-٢١١ واحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٢٥ والشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٦٩٨.
٢- انظر التفسير الكبير للفخر الرازي ج ١٦ ص ١١٢.

وقال آخرون من العلماء المراد بقوله تعالى ﴿وفي الرقاب﴾ هو أن يشتري الرجل من زكاة ماله عبداً أو أمة فيعتقها أو يشترك هو وآخرون في شرائها وعتقها أو يشتري ولي الامر من مال الزكاة عبيداً أو إماء فيعتقها وبهذا قال ابن عباس أيضاً وهو المشهور عن مالك وأحمد وإسحاق^(١).

قال ابن جرير الطبري: والصواب من القول في ذلك عندي قول من قال: عني بالرقاب في هذا الموضع المكاتبون لاجتماع الحجة على ذلك فان الله جعل الزكاة حقاً واجباً على من أوجبها عليه في ماله يخرجها منه ولا يرجع اليه منها نفع من عرض الدنيا ولا عوض، والمعتق رقبة منها راجع اليه ولاء من أعتقه وذلك نفع يعود اليه منها^(٢).

واحتج المالكية ومن معهم على أن المراد بقوله تعالى ﴿وفي الرقاب﴾ العتق أن الرقاب جمع رقبة وكل موضع ذكرت فيه الرقبة فالمراد عتقها والعتق والتحرير لا يكون الا في القن كما في الكفارات فلا بد من عتق رقبة كاملة^(٣). واحتجوا:

أ- بأنها لو اختصت بالمكاتب لدخل في حكم الغارمين لأنه غارم.

١- انظر فقه الزكاة ج ٢ ص ٦١٦ - ٦١٧.
٢- انظر تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣١٧.
٣- انظر تفسير آيات الاحكام للسايس ج ٣ ص ٤٠.

ب- وبأن شراء الرقبة لتعتق أولى من اعانة المكاتب
لانه قد يعان ولا يعتق لان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم
والزكاة لا تصرف للعبد.

ج- ولان الشراعي ييسر في كل وقت بخلاف
الكتابة^(١).

قال ابن العربي: والصحيح أن شراء الرقاب وعتقها هو
ظاهر القرآن فان الله حيث ذكر الرقبة في كتابه انما هو
العتق، ولو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الأخص فلما
عدل الى الرقبة دل على أنه أراد العتق، وتحقيقه أن المكاتب
قد دخل في جملة الفارين بما عليه من دين الكتابة فلا
يدخل في الرقاب وربما دخل فيه المكاتب بالعموم ولكن في
آخر نجم يعتق به^(٢).

فاذا كان للرقاب سهم من الزكاة كان له أن يشتري
رقبة فيعتقها، ولا خلاف بين أهل العلم أن للرجل أن
يشترى الفرس فيحمل عليه في سبيل الله فاذا كان له أن
يشترى فرساً بالكمال من الزكاة جاز أن يشتري رقبة
بالكمال لا فرق بين ذلك^(٣).

١- انظر فتح الباري ج- ٣ ص ٣٣٢ ونيل الاوطار ج- ١ ص ١٨٨

٢- أحكام القرآن لابن العربي القسم الثاني ص ٩٦٧

٣- انظر الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ج- ٨ ص ١٨٢

وروى أبو عبيد عن ابن عباس قال: اعتق من زكاة
مالك. وعن الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن يشتري الرجل
من زكاة ماله نسمة فيعتقها. قال أبو عبيد وقول ابن عباس
أعلا ما جاءنا في هذا الباب، وهو أولى بالاتباع وأعلم
بالتأويل وقد وافقه الحسن على ذلك وعليه كثير من أهل
العلم^(١).

ومما يقوي هذا المذهب: أن المعتق وان خيف عليه أن
يصير ميراث عتيقه اليه بالولاء فانه لا يؤمن أن يجني
جنايات يلحقه وقومه عقلاً^(٢). فيكون أحدهما بالآخر^(٣).

ونوقش هذا الاستدلال بأن الرقبة تطلق على العبد القن
وعلى المكاتب جميعاً وانما خصص في الكفارة بالعبد القن
بقريته وهي أن التحرير لا يكون الا في القن وقد قال الله
تعالى: ﴿فتحرير رقبة﴾ ولم توجد هذه القرينة في هذه
المسألة فحملت على المكاتبين.

أما قولهم: لو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الخاص
فالجواب: أن هذا منتقض بقوله عز وجل ﴿وفي سبيل
الله﴾ فان المراد به بعضهم وهم المتطوعون الذين لا حق لهم

١- الاموال لابي عبيد ص ٧٢٢-٧٢٣.

٢- عقلاً: ديتها

٣- انظر الاموال لابي عبيد ص ٧٢٣-٧٢٤

في الديوان ولم يذكروا باسمهم الخاص.

وأما قولهم: لو أراد المكاتبين لاكتفى بالغارمين فانهم منهم فالجواب: أنه لا يفهم احد الصنفين من الآخر ولأنه جمع بينهما للإعلام بأنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما وأن لكل صنف منها سهماً مستقلاً كما جمع بين الفقراء والمساكين وإن كان كل واحد منها يقوم مقام الآخر في غير الزكاة^(١).

والحق ان الآية تشمل الامرين جميعاً معونة المكاتبين وعتق الرقاب كما قال ابن عباس ومحمد بن شهاب الزهري وبه جزم ابن حزم في (المحل) ومجد الدين ابن تيمية في (المنتقى)^(٢).

وقد ورد حديث ينص على ذلك عن البراء بن عازب. قال: جاء رجل الى النبي - ﷺ - فقال: دلني على عمل يقربني الى الجنة ويبعدني من النار فقال: «أعتق النسمة، وفك الرقبة، قال يا رسول الله أوليساً واحداً قال: لا عتق النسمة: أن تنفرد بعتقها، وفك الرقبة: أن تعين في ثمنها» رواه احمد والدارقطني. قال في جمع الزوائد ورجاله ثقات^(٣) فوجه الدلالة من الحديث: أن عتق النسمة هو

١- انظر المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢١١-٢١٢.

٢- انظر نيل الاوطار ج ٤ ص ١٨٧ والمحل لابن حزم ج ٦ ص ٢١٤

٣- نيل الاوطار ج ٤ ص ١٨٧-١٨٨

تحريرها من الرق بالعتق وفك الرقبة: اعانة المكاتب في دين الكتابة حتى ينتهي وينفك عنه الرق وهذا هو اختيار الدكتور يوسف القرضاوي^(١)

هل يفك الاسير المسلم من سهم الرقاب من الزكاة؟

واذا كانت كلمة «الرقاب» عند اطلاقها تنصرف الى العبيد فهل يصح أن تشمل بعمومها رقبة الاسير المسلم الذي يتحكم فيه الكفرة تحكم السيد في الرقيق وهو معرض للاسترقاق أيضاً؟

والمروي في مذهب الامام احمد: أن ذلك جائز فيصح أن يفك من الزكاة الاسير المسلم.

أ- لان فيه فك رقبة من الاسر فهو كفك رقبة العبد من الرق.

ب- ولان فيه اعزاز للدين فهو كصرفه الى المؤلفة قلوبهم.

ج- ولان ما يدفعه الى الاسير في فك رقبته أشبه ما يدفعه الى الغارم لفك رقبته من الدين^(٢).

١- انظر فقه الزكاة ج ٢ ص ٦١٧

٢- انظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٦٩٨

د- ولانه يخاف عليه القتل أو الردة لحبسه في أيدي العدو فهو أشد من حبس القن في الرق^(١).

وقال القرطبي: واختلفوا في فك الاسارى منها- أي من الزكاة- فقال أصبغ: لا يجوز: وهو قول ابن القاسم.

وقال ابن حبيب: يجوز: لأنها رقبة ملكت بملك الرق فهي تخرج من رق الى عتق وكان ذلك أحق وأولى من فكك الرقاب التي بأيدينا لأنه اذا كان فك المسلم عن رق المسلم عبادة وجائزا من الصدقة فأحرى وأولى أن يكون ذلك في فك المسلم عن رق الكافر وذلك^(٢).

وإذا كان الرق قد ألغي فإن الحروب ما زالت قائمة والصراع بين الحق والباطل لم يزل مستمراً وبذلك يظل في هذا السهم متسع لفداء الاسارى من المسلمين^(٣) وبما تقدم يترجح جواز فك الأسير المسلم من الزكاة.

لماذا عبر القرآن الكريم عن بعض المصارف (باللام) وبعضها بـ (في)؟.

اشتملت آية مصارف الزكاة على اصناف ثمانية فالأربعة

١- انظر حاشية المقنع جـ ١ ص ٣٤٤

٢- الجامع لاحكام القرآن للقرطبي جـ ٨ ص ١٨٣

٣- انظر فقه الزكاة للقرضاوي جـ ٢ ص ٦٢٠.

الأولون جعلت الصدقات لهم ﴿انما الصدقات للفقراء، والمساكين، والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم﴾. والأربعة الآخرون جعلت الصدقات فيهم ﴿وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله وابن السبيل﴾.

فما السر في هذه المغايرة ولماذا عبر عن استحقاق الاولين للصدقة (باللام) التي هي في الاصل للتمليك، وعبر عن استحقاق هؤلاء لها بحرف (في) التي هي للظرفية، فما الحكمة في ذلك؟.

لقد أجاب النسفي في تفسيره بقوله:

وعدل عن (اللام) الى (في) في الاربعة الاخيرة للايذان بأنهم أرسخ في استحقاق التصديق عليهم من سبق ذكره لان (في) للوعاء فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات ويجعلون مظنة لها وتكرير (في) في قوله ﴿وفي سبيل الله وابن السبيل﴾ فيه فضل وترجيح لهذين على الرقاب والغارمين. أ. هـ^(١). وقال في تفسير الخازن: فلا بد لهذا الفرق من فائدة وهي أن الاصناف الاربعة المتقدم ذكرها يدفع اليهم نصيبهم من الصدقات فيصرفون ذلك فيما شاءوا، وأما الرقاب فيوضع نصيبهم في تخليص رقابهم من الرق ولا يدفع اليهم ولا يمكنون من التصرف فيه، وكذا القول في

١- تفسير النسفي بهامش الخازن جـ ٢ ص ٢٣٦

الغارمين فيصرف نصيبهم في قضاء ديونهم وفي الغزاة
ويصرف نصيبهم فيما يحتاجون اليه في الغزو وكذا ابن
السبيل فيصرف اليه ما يحتاج اليه في سفره الى بلوغ غرضه.
أ. هـ^(١).

وقال في (مغني المحتاج): وأضاف في الآية الكريمة
الصدقات الى الاصناف الاربعة الاولى ب (لام) الملك،
والاربعة الاخيرة ب (في) الظرفية: للاشعار باطلاق الملك
في الاربعة الاولى وتقييده في الاربعة الاخيرة حتى اذا لم
يحصل الصرف في مضارفها استرجع بخلافه في الأولى. أ
هـ^(٢).

والحاصل: أن الاصناف الاربعة الاولى يصرف المال
اليهم حتى يتصرفوا فيه كما شاءوا. وفي الاربعة الاخيرة لا
يصرف المال اليهم بل يصرف الى جهات الحاجات المعتمدة
في الصفات التي لاجلها استحقوا الزكاة^(٣).

وبناء على ما تقدم قال الموفق في المغني: -

وأربعة أصناف يأخذون أخذاً مستقراً ولا يراعى حالهم

١- تفسير الخازن ج ٢ ص ٢٣٦ وانظر فقه الزكاة للقراضوي ج ٢

ص ٦١٢

٢- مغني المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج ج ٣ ص ١٠٦

٣- تفسير الرازي ج ١٦ ص ١١٢

بعد الدفع وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة
قلوبهم فمضى أخذوها ملكوها ملكاً دائماً ومستقراً لا يجب
عليهم ردها بحال. وأربعة منهم وهم الغارمون وفي الرقاب
وفي سبيل الله وابن السبيل فانهم يأخذون أخذاً مراعى فان
صرفوه في الجهة التي استحقوا الاخذ لاجلها والا استرجع
منهم...

والفرق بين هذه الاصناف والتي قبلها أن هؤلاء أخذوا
لمعنى يحصل بأخذهم للزكاة والاولون حصل المقصود
بأخذهم لها، وهو غنى الفقراء والمساكين وتأليف المؤلفين
وأداء أجر العاملين. أ. هـ^(١).

المصرف السادس: في الغارمين

الغارمون: جمع غارم: وهم الذين تحملوا الديون وتعين
عليهم أداؤها وأصل الغرم في اللغة: اللزوم، والغرام:
العذاب اللازم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾
(سورة الفرقان ٦٥) ومنه سمي الغارم لان الدين قد لزمه،
ويطلق الغرم على الدائن لملازمته المدين، وقد يطلق على

١- المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٣٠

المدين وسمي كل منها غريباً للملازمة صاحبه^(١).

والغارمون عند الائمة الثلاثة - مالك والشافعي وأحمد -
نوعان: غارم لمصلحة نفسه في مباح، وغارم في مصلحة
المجتمع المسلم ولكل منها حكمه^(٢).

النوع الاول: غارم استدان لمصلحة نفسه في مباح كأن
يستدين في نفقة أو كسوة أو زواج أو علاج مرض أو بناء
مسكن أو شراء أثاث لا بد له منه أو أتلف شيئاً على غيره
خطأً أو سهواً أو نحو ذلك فهذا يعطى ما يقضي به دينه اذا
كان في حاجة الى ما يقضي به الدين لفقره وكان قد
استدان في طاعة أو أمر مباح^(٣).

شروط اعطاء الغارم لنفسه

يشترط لاعطاء الغارم لنفسه ما يقضي به دينه شروط:-
الشرط الاول: أن يكون محتاجاً الى ما يقضي به الدين

١- المفردات في غريب القرآن ص ٣٦٠ وغتار القاموس ص ٤٥٤
والمصباح المنير ج ٢ ص ٩٩.

٢- انظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٦٦٩-٧٠٠ والمجموع شرح
المهذب ج ٦ ص ٢١٧-٢١٨ وتفسير القسطنطيني ج ٨

ص ١٨٣-١٨٤

٣- انظر فقه الزكاة للقرضاوي ج ٢ ص ٦٢٣

فلو كان غنياً قادراً على سداده بنقود أو عروض عنده لم
يعط من الزكاة. وفي قول للشافعي أنه يعطى مع الغني لأنه
غارم فأشبهه الغارم لذات البين والصحيح الأول لأنه يأخذ
ل حاجته لا لحاجتنا اليه كالفقير والمسكين والمكاتب.

الشرط الثاني: أن يكون قد استدان في طاعة أو أمر
مباح أما لو استدان في معصية كالخمر والزنا والقمار والغناء
ونحوه لم يدفع إليه شيء قبل التوبة لأنه اعانة له على
معصية الله فإن تاب من المعصية فقبل يدفع اليه لأن بقاء
الدين في الذمة ليس من المعصية بل يجب تفريغها والإعانة
على الواجب قرينة لا معصية.

وقيل: لا يدفع اليه كما لو لم يتب لأنه لا يؤمن أن يعود
الى الاستدانة للمعاصي ثقة منه بأن دينه يقضى عنه. وإنما لم
يعط الغارم في المعصية لأن في اعطائه إعانة له على معصية
الله إغراء لغيره بمتابعته في عصيانه.

الشرط الثالث: أن يكون الدين حالاً فإن كان مؤجلاً
فقد اختلف فيه. قيل: يعطى لأنه يسمى غارماً فيدخل في
عموم النص. وقيل: لا يعطى لأنه غير محتاج إليه الآن.

قال النووي في (المجموع): وهو الأصح.

وقيل: ان كان الأجل يحل تلك السنة أعطى والا فلا

يعطى من صدقات تلك السنة^(١). وهذا القول أنسب الأقوال.

الشرط الرابع: أن يكون الدين مما يحبس فيه فيدخل فيه دين الولد على والده والدين على المعسر، ويخرج دين الكفارات والزكاة لأن الدين الذي يحبس فيه ما كان لأدمي وأما الكفارات والزكوات فهي لله.

الشرط الخامس - أن يكون الغارم مسلماً فإن كان كافراً لم يدفع إليه لأنه ليس من أهل الزكاة ولذلك لم يدفع إلى فقيرهم ومكاتبهم^(٢).

النوع الثاني من الغارمين: الغارم لمصلحة غيره:

وهو الذين يفرمون لإصلاح ذات البين وذلك بأن يقع بين الحيين أو أهل القريتين عداوة وتشاجر في دماء وأموال ويحدث بسببه الشحناء ويتوقف صلحهم على من يتحمل ذلك فيتوسط بالصلح بينهم ويلتزم في ذمته مالا عوضاً عما بينهم فهذا قد أتى معروفاً عظيماً فكان من المعروف حله عنه من الصدقة لثلا يحذف ذلك بسادات القوم المصلحين ويوهن عزائمهم فجاء الشرع بإباحة المسألة فيها وجعل لهم نصيباً من

- ١- انظر المجموع للنووي ج ٦ ص ٢١٧-٢٢١ والشرح الكبير مع المفني ج ٢ ص ٦٩٩-٧٠٠ وفقه الزكاة ج ٢ ص ٦٢٤-٦٢٦
- ٢- انظر الشرح الكبير مع المفني ج ٢ ص ٧٠٠

الزكاة ولو كانوا أغنياء. عن قبيصة بن مخارق الهلالي قال: تحملت حالة فأتيت رسول الله - ﷺ - أسأله فيها فقال: «أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها» ثم قال: «يا قبيصة ان المسألة لا تحمل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حالة حتى يصيبها ثم يمك، ورجل أصابته جائحة^(١) اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال - سداداً من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال - سداداً من عيش - فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتاً، رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود^{(٢) (٣)}.

- ١- الجائحة: ما اجتاحت المال، وأتلفه اتلافاً ظاهراً كالسيل والحريق.
- ٢- نيل الاوطار ج ٤ ص ١٨٩ و (الحماله) بفتح الحاء: وهي ما يتحملة الانسان ويلتزمه في ذمته بالاستدانة ليدفعه في اصلاح ذات البين.. (القوام) بكسر القاف: وهو ما تقوم به حاجته ويستغنى به. و (السداد) بكسر السين ما تسد به الحاجة والخلل. و (الحجا) بكسر الحاء: العقل، و (الفاقة) الفقر. و (السحت) بضم السين: الحرام. وسمى سحتاً لانه يسحت أي يحقق البركة والاجر. انظر نيل الاوطار ج ١١ ص ١٨٩.
- ٣- انظر الشرح الكبير مع المفني ج ٢ ص ٧٠٠ والمجموع ج ٦ ص ٢١٧-٢١٨ وتفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٤ وفقه الزكاة ج ٢ ص ٦٣٠

وفي الحديث دليل على مشرعية اعطاء الغارمين من الزكاة وان كانوا أغنياء، وعلى تحريم المسألة لغير حاجة، وأن من سأل لغير حاجة فانما يأكل سحتاً أي حراماً.

قال الخطابي: وفيه أن الحد الذي ينتهي إليه العطاء في الصدقة هو الكفاية التي يكون بها قوام العيش وسداد الخلة وذلك يعتبر في كل انسان بقدر حاله ومعيشته ليس فيه حد معلوم يحمل عليه الناس كلهم مع اختلاف أحوالهم^(١).

والغارم في مذهب أبي حنيفة: من عليه دين ولا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه، واحتجوا بقوله - ﷺ - لمعاذ «أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتردد على فقرائهم»^(٢) فإن هذا يدل على أن الصدقة لا تعطى إلا للفقراء وهم من لا يملكون مائتي درهم عند الاحناف^(٣).

قالوا: وقد جعل النبي - ﷺ - الناس قسمين:-
قسماً يؤخذ منهم وقسماً يصرف إليهم، فلو جاز صرف الصدقة الى الغني لبطلت القسمة وهذا لا يجوز وأجيب عن ذلك بما يلي:-

١- معالم السنن ج ٢ ص ٢٣٩.

٢- رواه البخاري ومسلم وغيرهما. نيل الاوطار ج ٤ ص ١٣٠.

٣- انظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٢٦ وبداية الصنائع ج ٢ =

١- أنه - ﷺ - خص الفقراء في حديث معاذ لكونهم الغالب ولأنهم أكثر من تدفع إليهم الصدقة وحقهم اكد من غيرهم^(١).

٢- أن حديث «تؤخذ من أغنيائهم فتردد على فقرائهم» عام مخصوص بقوله - ﷺ - «لا تحل الصدقة لغني إلا خمسة» وذكر منهم - الغارم - رواه أبو داود^(٢).

٣- أن تنقيد اعطاء كل من يأخذ الزكاة بالفقر ابطال لحق بقية الأصناف المنصوص عليها في آية الصدقات.

٤- أن قوله - ﷺ - في حديث قبضة المتقدم «لا تحل الصدقة إلا لأحد ثلاثة» وذكر منهم - رجلاً تحمل حاله فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، دليل على أنه غني لأن الفقير ليس عليه أن يمسك^(٣).

٥- أن الغارم يأخذ من الزكاة لحاجتنا إليه فأشبهه العامل والمؤلف في جواز أخذهم من الزكاة وان كانوا أغنياء.

٦- أن الغارم لإصلاح ذات البين إنما يوثق بضمانة إذا كان

= ص ٩٠٦ وفتح القدير ج ٢ ص ١٧.

١- انظر سيل السلام ج ٢ ص ١٦١ وشرح أصول الاحكام ج ٢ ص ٥ لاین قاسم

٢- مختصر سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣٥ فقد نفى في هذا الحديث حل الصدقة للغني واستثنى الغارم ومن معه - والاستثناء من النفي اثبات.

٣- تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٤

مليثاً ولا ملاءة مع الفقر^(١).

هل يجوز قضاء دين الميت من الزكاة؟

اختلف العلماء في ذلك.

فذهب الإمام أحمد إلى أنه لا يقضى من الزكاة دين الغارم لأن الميت هو الميت ولا يمكن الدفع إليه وإن دفعها إلى غريمه وهو صاحب الدين صار الدفع إلى الغريم لا إلى الغارم^(٢). وذكر الإمام النووي في ذلك وجهين في مذهب الشافعي:

أحدهما: لا يجوز - قال - وهو مذهب النخعي وأبي حنيفة وأحمد.

والثاني: يجوز لعموم الآية ولأنه يصح التبرع لقضاء دينه كالحي^(٣).

وقال القرطبي: قال علماؤنا وغيرهم: يقضى منها دين الميت لأنه من الغارمين قال - عليه السلام - «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، من ترك مالا فله له ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلي وعلي» رواه البخاري ومسلم.

١- انظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٧٠٤

٢- انظر المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٧

٣- المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٢٤

والضياع: العيال^(١).

الترجيح

والذي أرجحه هو قضاء دين الميت من الزكاة لما تقدم من عموم الآية في الغارمين فالغارم لا يشترط تملكه وعلى هذا يجوز الوفاء عنه لأن الله جعل الزكاة فيهم ولم يجعلها لهم. وهذا ما اختاره وأفق به شيخ الإسلام ابن تيمية والدكتور يوسف القرضاوي^(٢).

قال أبو حيان: والجمهور على أنه يقضى منها دين الميت إذ هو الغارم^(٣).

المصرف السابغ : في سبيل الله

السبيل: الطريق وسبيل الله هو الطريق الموصل إلى مرضاته من العلم والعمل. وقد عرفه ابن الأثير في (النهاية) بقوله: السبيل، في الأصل: الطريق و(سبيل الله) عام: يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله عز

١- تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٥ وانظر نيل الاوطار ج ٤ ص ٢٧

٢- انظر الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية ج ١ ص ٢٩٩ وفقه

الزكاة للقرضاوي ج ٢ ص ٦٣٣.

٣- تفسير البحر المحيط ج ٥ ص ٦٠

وجل باداء الفرائض والنوافل وأنواع الطاعات وإذا أطلق فهو الغالب واقع على الجهاد حتى صار لكثرة الإستعمال كأنه مقصور عليه^(١).

واختلف العلماء - رحمهم الله - في تحديد المراد الشرعي في هذا المصروف على ثلاثة أقوال:-

أحدهما:- أن المقصود في ذلك الغزاة في سبيل الله. وقد قال بهذا القول جمهور العلماء من المفسرين والمحدثين والفقهاء قال أبو الحسن المباركفوري اختلفوا في المراد من سبيل الله في آية المصارف ف قيل: المراد به الغزاة وعليه الجمهور قال الباجي: هو الغزو والجهاد قاله مالك وجمهور الفقهاء. وقال الخرقي:- وسهم ﴿في سبيل الله﴾ هم الغزاة، قال ابن قدامة هذا الصنف السابع من أصناف الزكاة ولا خلاف في استحقاتهم ولا خلاف في أنهم الغزاة في سبيل الله لأن سبيل الله عند الإطلاق هو الغزو. أ. هـ.

ثم اختلف هذا القول: فقال الأكثر: أنهم يعطون ما ينفقون في غزوهم وان كانوا أغنياء.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يعطى الغازي إلا إذا كان فقيراً منقطعاً به. قال الحافظ: أما سبيل الله فالأكثر على أنه يختص بالغازي غنياً كان أو فقيراً. إلا أن أبا

١- النهاية في غريب الحديث ج- ٢ ص ٣٣٨

حنيفة قال: يختص بالغازي المحتاج - ثم ذكر الأقوال الاخرى في المراد بقوله تعالى: ﴿وفي سبيل الله﴾ ثم قال: والقول الراجح عندي هو ما ذهب اليه الجمهور من أن المراد به الغزو والجهاد خاصة لأن سبيل الله إذا أطلق في عرف الشرع فهو في الغالب واقع على الجهاد حتى كأنه مقصور عليه. قال ابن العربي في أحكام القرآن: قوله ﴿وفي سبيل الله﴾ قال مالك: سبل الله كثيرة ولكني لا أعلم خلافاً في أن المراد بسبيل الله ههنا: الغزو لحديث عطاء بن يسار الذي نحن في شرحه وهو حديث صريح مفسر لقوله تعالى: ﴿وفي سبيل الله﴾، فيجب حله عليه ولم أر عنه جواباً شافياً من أحد واليه ذهب ابن حزم اذ قال: وأما سبيل الله فهو الجهاد بحق ثم ذكر حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد من طريق أبي داود^(١)، وهو الذي رجحه ابن قدامة حيث قال:-

وهذا أصح لأن سبيل الله عند الإطلاق انما ينصرف إلى الجهاد، فان كلها في القرآن من ذكر سبيل الله انما أريد به الجهاد إلا اليسير، فيجب أن يحمل ما في هذه الآية على ذلك لأن الظاهر إرادته به. انتهى.

١- حديث عطاء بن يسار لا تحمل الصدقة لغني الا خمسة... الحديث وقد تقدم ذكره.

هو الذي صححه الخازن في تفسيره حيث قال: والقول الاول هو الصحيح لإجماع الجمهور عليه ورجحه أيضاً العلامة القنوجي في تفسيره اذ قال: والاول أولى لإجماع الجمهور عليه وبه فسر الشوكاني في فتح الغدير ورجحه واختاره غيرهم من المفسرين. أ. هـ^(١).

١- هذا وقد ذهب جمهور الحنفية: الى أن المراد بسهم سبيل الله المذكور في الآية: ما يصرف على الغزاة الفقراء الذين عجزوا عن اللحوق بجيش الإسلام لفقرهم وجعلوا الفقر قيداً لمصرف هذا السهم على المجاهدين^(٢) واستدلوا بقوله - ~~ع~~ - لمعاذ لما بعثه الى اليمن «أعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» رواه البخاري ومسلم وغيرهما وتقدم كما استدلوا بقوله - ~~ع~~ - «لا تحل الصدقة لغني» رواه الخمسة إلا ابن ماجة والنسائي^(٣).

وأجيب عن ذلك بما يلي:-

أولاً:- أن حديث «تؤخذ من أغنيائهم فترد على

فقرائهم» عام مخصوص بقوله - ~~ع~~ - «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة» وذكر منهم الغازي في سبيل الله.

ثانياً:- أن الله تعالى جعل الفقراء والمساكين صنفين وعد بعدهما ستة أصناف ولم يشترط فيهم الفقر فيجوز لهم الأخذ مع الغني بظاهر الآية قال القرطبي وأبو حيان وهو قول أكثر العلماء^(١).

ثالثاً:- أن هذا القيد يبطل كون مصرف ﴿في سبيل الله﴾ صنفاً مستقلاً لأنه بهذا يرجع الى الصنف الأول «الفقراء».

قال القرطبي:- وقال أبو حنيفة وصاحباؤه: لا يعطى الغازي إلا إذا كان فقيراً منقطعاً به. وهذه زيادة على النص^(٢)، والزيادة عنده على النص نسخ والنسخ لا يكون إلا بقرآن أو خبر متواتر، وذلك معدوم هنا، بل في صحيح السنة خلاف ذلك، من قوله عليه السلام «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله... الحديث، فكان هذا الحديث مفسراً لمعنى الآية وأنه يجوز لبعض الأغنياء أخذها^(٣).

- ١- انظر تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٥ والبحر المحيط ج ٥ ص ٦٠.
- ٢- يعني اشتراط الفقر في الغازي.
- ٣- تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٦.

١- مجلة البحوث الإسلامية ج ١ عدد ٢ ص ٢٩-٣٠.

٢- انظر (بدائع الصنائع) ج ٢ ص ٩٠٧ و (شرح فتح القدير) ج ٢

ص ١٨ وحاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٣٤٣.

٣- نيل الاوطار ج ٤ ص ١٧٩.

ويرى الأحناف: أن الزكاة لا بد أن تملك لشخص .
ويجيب عن ذلك بأن الصرف في سبيل الله يصرف في
مصلحة الجهاد قبل أن يكون لأشخاص المجاهدين حيث عبر
بحرف «في» لا بـ «لام» التملك^(١) .

٢- وقال المالكية: المراد بـ «سبيل الله» الغزو وما يلزم
المجاهد والمرباط من آلة الجهاد وعدته، ولو كان غنياً
لأنه يأخذ بوصف الجهاد لا بوصف الفقر^(٢) .

٣- وقال الشافعية: «سبيل الله» هم الغزاة المتطوعون الذين
لا سهم لهم في الديوان أي لا يتقاضون راتباً من
الحكومة فيعطى الغازي النفقة والكسوة مدة الذهاب
والرجوع فقيراً كان أو غنياً، ومدة المقام بالثغر وان
طال، وما يشتري به الفرس ان كان المقاتل فارساً، وما
يشتري به السلاح وآلات القتال^(٣) .

٤- وذهب الحنابلة الى أن المراد بـ «سبيل الله» الغزاة
المتطوعة الذين ليس لهم راتب أو لهم دون ما يكفيهم
فيعطى المجاهد منهم ما يكفيهم لغزوه ولو كان غنياً وان

١- انظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٢٧ .

٢- أنظر تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٥-١٨٦ .

٣- أنظر المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٢٥-٢٢٦ ومغني المحتاج

ج ٣ ص ١١١

لم يغز بالفعل رد ما أخذه، والرباط على الثغور
كالغزو، وكلاهما في سبيل الله^(١)
وبذلك يتبين أن الجهاد داخل في سبيل الله قطعاً عند
المذاهب الأربعة.

أدلة الجمهور على أن مصرف ﴿في سبيل الله﴾ هو الغزو
والجهاد لاعلاء كلمة الله .

١- أن سبيل الله إذا أطلق في عرف الشرع فهو في الغالب
واقع على الجهاد حتى كأنه مقصور عليه لأن كل ما في
القرآن من ذكر سبيل الله انما أريد به الجهاد الا اليسير،
فيجب أن يحمل قوله تعالى ﴿وفي سبيل الله﴾ عليه لأن
الظاهر إرادته، قال تعالى: ﴿وقاتلوا في سبيل الله﴾
(سورة البقرة آية/٢٤٤) وقال تعالى: ﴿إن الله يحب
الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص﴾
(الصف/٤) .

٢- بأن حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري «لا
تحمل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله...»
الحديث، وهو حديث صريح مفسر لقوله تعالى ﴿وفي
سبيل الله﴾ فيجب حمله عليه .

١- أنظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٧٠٠-٧٠١ .

٣- بما ورد من الآثار الدالة على أن المقصود بسبيل الله هو الجهاد ومن ذلك ما ذكره الطبري في تفسيره قال: حدثني يونس قال أخبرني ابن وهب قال: قال ابن زيد في قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قال الغازي في سبيل الله^(١).

وما ذكره السيوطي في تفسيره (الدر المنثور) قال أخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل في قوله ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قال: هم المجاهدون وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن ابن زيد في قوله ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قال: الغازي في سبيل الله^(٢).

القول الثاني: أن المراد بـ «سبيل الله» هم الفزاة والحجاج والعمارة.

وهذا القول قال جماعة من العلماء، فيعطى الفقير من الزكاة ما يحج به حجة الإسلام أو يعينه فيها. واستدلوا على ذلك:-

١- بحديث أم معقل: قالت لما حج رسول الله - ﷺ - حجة الوداع وكان لنا جل فجعله أبو معقل في سبيل الله وأصابنا مرض وهلك أبو معقل وخرج النبي

١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج- ١٤ ص ٣١٩.
٢- الدر المنثور في التفسير بالماثور ج- ٣ ص ٢٥٢. ومجلة البحوث الإسلامية المجلد الأول/ العدد الثاني/ ص ٣٤.

- ﷺ - فلما فرغ من حجته جئته فقال: «يا أم معقل ما منعك أن تخرجي» قالت: لقد تهيأنا فهلك أبو معقل وكان لنا جل هو الذي نخرج عليه فأوصى به أبو معقل في سبيل الله. قال: «فهلأ خرجت عليه فان الحج من سبيل الله» رواه أبو داود.

٢- وعن أم معقل: أن زوجها جعل بكرة في سبيل الله وأنها أرادت العمرة، فسألت زوجها البكر فأبى فأنت النبي - ﷺ - فذكرت له، فأمره أن يعطيها، وقال رسول الله - ﷺ -: «الحج والعمرة في سبيل الله» رواه أحمد.

٣- وعن أبي لاس الخزاعي قال: حلنا النبي - ﷺ - على ابل من الصدقة الى الحج» رواه أحمد، وذكره البخاري تعليقا^(١).

قال الشوكاني: وهذه الأحاديث تدل على أن الحج والعمرة في سبيل الله، وأن من جعل شيئاً من ماله في سبيل الله جاز له صرفه في تجهيز الحجاج والمعتمرين. وتدل أيضاً على أنه يجوز صرف شيء من سهم «سبيل الله» من الزكاة على قاصدي الحج والعمرة^(٢).

١- أنظر هذه الأحاديث في نيل الأوطار ج- ٤ ص ١٩١-١٩٢.
٢- المصدر السابق ج- ٤ ص ١٩٢.

وإلى هذا ذهب الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه:
أن الفقير يعطى ما يحج به الفرض أو يستعين به فيه.
واستظهر القاضي من الحنابلة جوازه في الفرض والنفل معا،
لأن الكل من سبيل الله، ولأن الفقير لا فرض عليه،
فالفرض منه كالتطوع فعلى هذا يجوز أن يدفع له ما يحج
به حجة كاملة وما يعينه في حجه^(١).

وقد روي هذا عن ابن عباس وابن عمر ومحمد بن الحسن
من الحنفية^(٢). والرواية الثانية عن أحمد أنه لا يصرف من
الزكاة في الحج وبه قال مالك وأبو حنيفة والثوري
والشافعي وأبو ثور وجهور أهل العلم. قال ابن قدامة: وهي
أصح لأن سبيل الله عند الإطلاق إنما ينصرف إلى الجهاد
فإن كل ما في القرآن من ذكر سبيل الله إنما أريد به الجهاد
إلا اليسير فيجب أن يحمل ما في آية الزكاة على ذلك لأن
الظاهر إرادته به ولأن الزكاة إنما تصرف إلى أحد رجلين:
محتاج إليها كالفقراء والمساكين وفي الرقاب والغارمين لقضاء
ديونهم، أو من يحتاج إليه المسلمون كالعامل والغازي
والمؤلف، والغارم لاصلاح ذات البين، والحج للفقير لا نفع
للمسلمين فيه ولا حاجة بهم إليه ولا حاجة به أيضاً لأن

١- أنظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٧٠١-٧٠٢.
٢- أنظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٢٧ وبدائع الصنائع
للكاساني ج ٢ ص ٩٠٧ وشرح فتح القدير ج ٢ ص ١٧.

الفقير لا فرض عليه فيسقطه ولا مصلحة له بإيجابه عليه
وتكليفه مشقة قد دفعه الله منها وخفف عنه إيجابها وتوفير
هذا القدر على ذوي الحاجة من سائر الأصناف أو دفعه في
مصالح المسلمين أولى. أ. هـ^(١).

وأما الأحاديث الواردة في ذلك فحديث أم معقل من
رواية محمد بن اسحاق وقال فيه «عن» وهو مدلس،
والمدلس إذا قال (عن) لا يحتج به بالاتفاق^(٢). ولا يمتنع
أن يكون الحج من سبيل الله ولكن الآية محمولة على الغزو.
وحديث أبي لاس. قال الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات إلا
أن فيه عنعنة ابن اسحاق وقد عرفت ما قيل في المعنعن،
ولهذا توقف ابن المنذر في ثبوته^(٣). قال البغوي: ولا يجوز
صرف شيء من الزكاة إلى الحج عند أكثر أهل العلم^(٤).

القول الثالث: أن المراد بـ «سبيل الله» جميع وجوه البر
لأن اللفظ عام: فلا يجوز قصره على بعض أفرادها إلا بدليل
صحيح ولا دليل على ذلك. وبهذا قال جماعة من العلماء:
فسره الكاساني في (البدائع) بجميع القرب والطاعات

١- أنظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٧٠١.
٢- أنظر المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٢٦.
٣- نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٢.
٤- شرح السنة ج ٦ ص ٩٤.

فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله تعالى وفي سبيل الخيرات اذا كان محتاجاً كما هو المدلول الأصلي للفظ^(١).

وذكر الرازي في تفسيره أن ظاهر اللفظ في قوله تعالى: ﴿وفي سبيل الله﴾ لا يوجب القصر على الغزاة ثم قال: فلهذا المعنى نقل القفال في تفسيره عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات الى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد لأن قوله ﴿وفي سبيل الله﴾ عام في الكل^(٢). ونسب ابن قدامة في المغني هذا الرأي الى أنس بن مالك والحسن البصري فقد قال: ما أعطيت في الجسور والطرق فهو صدقة ماضية^(٣). وقال شيخ المفسرين (الطبري) وأما قوله ﴿وفي سبيل الله﴾ فإنه يعنى وفي النفقة في نصره دين الله وطريقه وشريعته التي شرعها لعباده بقتال أعدائه وذلك هو غزو الكفار^(٤).

والعبارة الأولى من هذا التعريف تشمل كل نفقة في نصره الإسلام وتأييد شريعته.

وقال صاحب المنار في تفسير آية المصارف: والتحقيق

١- بدائع الصنائع ج ٢ ص ٩٠٧.

٢- تفسير الفخر الرازي ج ١٦ ص ١١٣.

٣- أنظر المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٧.

٤- تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣١٩.

أن سبيل الله هنا: مصالح المسلمين العامة التي بها قوام أمر الدين والدولة دون الأفراد، وأن حج الأفراد ليس منها لأنه واجب على المستطيع دون غيره، ثم قال - وسبيل الله يشمل سائر المصارف الشرعية العامة التي هي ملاك أمر الدين والدولة وأولها وأولها بالتقدم الاستعداد للحرب ك شراء السلاح وأغذية الجند وأدوات النقل وتجهيز الغزاة ويدخل في عمومها انشاء المستشفيات العسكرية وكذا الخيرية العامة، واشراع الطرق وتعبيدها ومد الخطوط الحديدية العسكرية.

ومن أهم ما ينفق في سبيل الله في زماننا: اعداد الدعاة الى الاسلام وارسالهم الى بلاد الكفار من قبل جمعيات منظمة تمدهم بالمال الكافي كما يفعل الكفار في تبشير دينهم^(١).

وكذا فسر الشيخ محمود شلتوت «سبيل الله» بأنه المصالح العامة التي لا ملك فيها لأحد، والتي لا يختص بالانتفاع بها أحد فملكها الله ومنفعتا لخلق الله. وأولها وأحقها التكوين الحربي الذي ترد به الأمة البغي وتحفظ الكرامة فيشمل العدد والعدة على أحدث المخترعات البشرية، ويشمل المستشفيات عسكرية ومدنية ويشمل تعبيد الطرق، ويشمل الاعداد القوي الناضج لدعاة اسلاميين

١- تفسير المنار ج ١٠ ص ٥٨٥ و ٥٨٧.

يظهرون جلال الإسلام وساحته ويفسرون حكمته ويبلغون أحكامه، ويتعقبون مهاجمة الخصوم لمبادئه بما يرد كيدهم الى نحورهم.

وكذلك يشمل العمل على دوام الوسائل التي يستمر بها حفظ القرآن الذي تواتر - ويتواتر - بهم نقله كما أنزل من عهد وحيه الى اليوم والى يوم الدين إن شاء الله^(١). أ. هـ. وفي (الروضة الندية) للشيخ صديق حسن خان وهو على مذهب أهل الحديث المستقلين - قال (أما سبيل الله فالمراد هنا: الطريق اليه عز وجل، والجهاد - وإن كان اعظم الطرق الى الله عز وجل لكن لا دليل على اختصاص هذا السهم به بل يصح صرف ذلك في كل ما كان طريقاً الى الله عز وجل هذا معنى الآية لغة، والواجب الوقوف على المعاني اللغوية حيث لم يصح النقل هنا شرعاً - ثم قال - ومن جملة سبيل الله: الصرف في العلماء الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية فإن لهم في مال الله نصيباً سواء كانوا أغنياء أو فقراء بل الصرف في هذه الجهة من أهم الأمور لأن العلماء ورثة الأنبياء وجملة الدين وبهم تحفظ بيضة الإسلام وشرعية سيد الأنام) أ. هـ.^(٢)

١- الاسلام عقيدة وشرية ص ٩٧-٩٨.

٢- الروضة الندية ج ٢ ص ٢٠٦-٢٠٧.

أدلة أصحاب القول الثالث

وقد استدل أصحاب هذا القول على قولهم بما يأتي:-

١- أن اللفظ ﴿في سبيل الله﴾ عام فلا يجوز قصره على بعض أفراده دون سائرهما الا بدليل ولا دليل على ذلك وما قيل بأن حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري «لا تحل الصدقة لغني الا لخمسة: لغاز في سبيل الله... الحديث، يعين أن سبيل الله هو الغزو غير صحيح ذلك أن غاية ما يدل عليه الحديث هو أن المجاهد يعطى من سهم سبيل الله ولو كان غنياً وسبيل الله كثيرة لا تنحصر في الجهاد.

٢- جاءت الأحاديث والآثار بتطبيق العموم في مدلول قوله تعالى ﴿وفي سبيل الله﴾ فقد اعتبرت السنة الحج والعمرة من سبيل الله يتضح ذلك بما تقدم من حديث أبي لاس وحديث أم معقل وحديث ابن عباس الذي رواه أبو داود وفيه «أما أنك لو احججتها عليه كان في سبيل الله»^(١) وقد جاءت الآثار عن بعض أصحاب رسول الله - ﷺ - باعتبار الحج سبيلاً من سبل الله فقد ذكر أبو عبيد في كتاب (الأموال) بإسناده الى ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه كان لا يرى بأساً أن

١- مختصر سنن أبي داود ج ٢ ص ٤٢٢.

يعطى الرجل من زكاة ماله للحج وما أخرجه أبو عبيد
باسناد صحيح الى ابن عمر أنه سأل عن امرأة اوصت
بثلاثين درهماً في سبيل الله فقيل له تجعل في الحج قال:
أما انه من سبل الله^(١).

٣- كما اعتبرت السنة اشاعة الالفه بين المسلمين وتطبيب
خواطهم وحفظ حقوقهم سبيلا من سبل الله ففي
صحيح البخارى في باب القسامه في قصة الصحابي
الذي قتله اليهود في خير فانكروا ذلك، فكره النبي
ﷺ - أن يبطل دمه فوداه من ابل الصدقة^(٢).

٤- أن تعبر النبي ﷺ - بـ «من» التبغضية في حديث
أم معقل في قوله «فإن الحج من سبيل الله» يشعر أن
سبيل الله الوارد في آية مصارف الزكاة على عمومه
وأنة يتناول مجموعة من الأمور وأن الحج منها^(٣).

وقد أجيب عن القول بعموم اللفظ بأجوبة منها ما ذكره
أبو الحسن المباركفوري حيث قال (وأما القول الثالث فهو
أبعد الأقوال لأنه لا دليل عليه من كتاب ولا من سنة

١- أنظر الأموال ص ٧٢٢-٧٢٤.

٢- صحيح البخاري ج ٩ ص ٨.

٣- نيل الاوطار ج ١ ص ١٩١، وأنظر مجلة البحوث الاسلامية ج ١
عدد ٢ ص ٤٨ - ٤٩.

صحيحة أو سقيمة ولا من اجماع ولا من رأي صحابي ولا
من قياس صحيح أو فاسد بل هو مخالف للحديث الصحيح
وهو حديث أبي سعيد^(١) ولم يذهب الى هذا التعميم أحد من
السلف الا ما حكاه القفال في تفسيره عن بعض الفقهاء
المجاهيل والقاضي عياض عن بعض العلماء غير المعروفين.

قال صاحب تفسير المنار: أما عموم مدلول اللفظ فهو
يشمل كل أمر مشروع أريد به مراعاة الله تعالى باعلاء
كلمته واقامة دينه وحسن عبادته ومنفعة عباده ولا يدخل فيه
الجهاد بالمال والنفس اذا كان لأجل الرياء والسمعة. وهذا
العموم لم يقل به أحد من السلف ولا الخلف ولا يمكن أن
يكون مراداً هنا لأن الاخلاص الذي يكون للعمل في سبيل
الله أمر باطن لا يعلمه الا الله تعالى فلا يمكن أن يناط به
حقوق مالية دولية.

واذا قيل ان الأصل في كل طاعة من المؤمن أن تكون
لوجه الله تعالى فيراعى هذا في الحقوق عملاً بالظاهر
اقتضى هذا أن يكون كل مُصلٍّ وصائمٍ ومتصدقٍ وتالٍ
للقرآن وذاكر الله تعالى ومميط للأذى عن الطريق مستحق
بعمله هذا للزكاة الشرعية فيجب أن يعطى منها، ويجوز له

١- حديث أبي سعيد الذي رواه أبو داود «لا تحمل الصدقة لغني إلا
خسة: لغاز في سبيل الله ... الحديث. وتقدم.

أن يأخذ منها وإن كان غنياً وهذا ممنوع بالاجماع أيضاً وارايدته تنافي حصر المستحقين في الأصناف المنصوصة لأن هذا الصنف لا حد لجماعته فضلاً عن أفراده وإذا وكل أمره الى السلاطين والأمراء تصرفوا فيه بأهوائهم تصرفاً يذهب حكمة فرضية الصدقة من أهلها.. انتهى. وما يذكر للاحتجاج بذلك من رواية البخاري في دية الأنصاري الذي قتل بخير مائة من ابل الصدقة فهو مخالف لما روى البخاري أيضاً في قصته أنه وداه من عنده وجمع بين الروایتين بأنه اشتراه من أهل الصدقة بعد أن ملكوها ثم دفعها تبرعاً الى أهل القتل حكاه النووي عن الجمهور، وعلى هذا فلا حجة فيه لمن ذهب الى التعميم.

وحديث أبي سعيد ينافي التعميم لكونه كالنص في أن المراد بسبيل الله المطلق في الآية هم الغزاة والمجاهدون خاصة فيجب الوقوف عنده^(١).

وهذا ما رجحه الشيخ يوسف القرضاوي في (فقه الزكاة) حيث قال: ان الذي أرجحه أن المعنى العام لسبيل الله لا يصلح أن يراد هنا لأنه بهذا العموم يتسع لجهات كثيرة لا تحصر أصنافها فضلاً عن أشخاصها وهذا ينافي

١- أنظر مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح جـ ٣ ص ١١٨ - ١١٩ ومجلة البحوث الإسلامية جـ ١ عدد ٢ ص ٤٩ - ٥١.

حصر المصارف في ثمانية كما هو ظاهر الآية وكما جاء عن النبي - ﷺ - «إن الله لم يرضى بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها فجزأها ثمانية أجزاء» كما أن سبيل الله بالمعنى العام يشمل اعطاء الفقراء والمساكين وبقية الأصناف الأخرى لأنها جميعها من البر وطاعة الله فما الفرق اذا بين هذا المصروف وما سبقه وما يلحقه.

ان كلام الله البالغ المعجز يجب أن ينزه عن هذا التكرار بغير فائدة، فلا بد أن يراد به معنى خاص يميزه عن بقية المصارف. وهذا ما فهمه المفسرون والفقهاء من أقدم العصور فصرفوا معنى «سبيل الله» الى الجهاد وقالوا: انه المراد عند اطلاق اللفظ ولهذا قال ابن الاثير: انه صار لكثرة الاستعمال فيه كأنه مقصور عليه^(١).

وهذا ما رجحته هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في القرار الآتي:-

قرار رقم (٢٤) وتاريخ ١٣٩٤/٨/٢١ هـ الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وآله وصحبه وبعد فقد جرى اطلاع هيئة كبار العلماء في دورتها الخامسة المعقودة بمدينة الطائف بين يوم ١٣٩٤/٨/٥ هـ

١- أنظر فقه الزكاة جـ ٢ ص ٥٥ - ٦٥٦.

ويوم ٢٢/٨/١٣٩٤ هـ على ما أعدته اللجنة للبحوث العلمية والافتاء من بحث في المراد بقول الله تعالى في آية مصارف الزكاة ﴿وفي سبيل الله﴾ هل المراد بذلك الغزاة في سبيل الله وما يلزم لهم أم عام في كل وجه من وجوه الخير.

وبعد دراسة البحث المعد والاطلاع على ما تضمنه من أقوال أهل العلم في هذا الصدد، ومناقشة أدلة من فسر المراد بسبيل الله في الآية: بأنهم الغزاة وما يلزم لهم وأدلة من توسع في المراد بالآية ولم يحصرها في الغزاة فأدخل فيه بناء المساجد والقناطر وتعليم العلم وتعلمه وبث الدعاة والمرشدين وغير ذلك من أعمال البر. رأى أكثرية أعضاء المجلس الأخذ بقول جمهور العلماء من مفسرين ومحدثين وفقهاء من أن المراد بقوله تعالى ﴿وفي سبيل الله﴾ الغزاة المتطوعون بغزوهم وما يلزم لهم من استعداد، وإذا لم يوجدوا صُرفت الزكاة كلها للأصناف الأخرى ولا يجوز صرفها في شيء من المرافق العامة إلا إذا لم يوجد لها مستحق من الفقراء والمساكين وبقيّة الأصناف المنصوص عليهم في الآية الكريمة وبالله التوفيق، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم^(١).

١- مجلة البحوث الإسلامية المجلد الأول العدد الثاني ص ٥٦ - ٥٧.

هيئة كبار العلماء

هذا وإذا كان العلماء قد اتفقوا على أن المراد به سبيل الله هو الجهاد فإن وسائل الجهاد تتجدد من عصر لعصر ونحن نرى في عصرنا الحاضر الغزو الفكري الذي ينفذ من الشرق تارة ومن الغرب أخرى يحتاج بموجاته العارمة الشخصية الإسلامية المتميزة بسماتها لينهار كيان أمة الاسلام من قواعدها، فلم يعد المفهوم الحربي للحفاظ على الأمة قاصراً على الحرب الدموية في القتال وعدته بل أصبح بمفهومه العام شاملاً للتعبئة الفكرية، وصدهجيات المغرضين، ودرء شبهه الغازين، ورد الدعوات الوافدة والمذاهب الدخيلة، وهذا كله يحتاج الى اعداد فكري للدعوة لا يقل أثراً عن عدة الحرب في السلاح وتكوين جند للدعوة يحمل لواءها ويزود عن حياها بالقلم واللسان والبيان كما يزود عنها بالصاروخ والمدفع^(١).

وكل هذه الأنواع من الجهاد تحتاج الى الامداد والتمويل، المهم أن يتحقق الشرط الأساسي لذلك كله وهو أن يكون «في سبيل الله» أي: في نصرته الإسلام، واعلاء كلمته في الأرض فكل جهاد أريد به أن تكون كلمة الله

١- تفسير آيات الأحكام للشيخ مناع القطان ج ٣ ص ٣٧٤.

هي العليا فهو في سبيل الله أيا كان نوع هذا الجهاد وسلاحه .

إن الجهاد في الاسلام لا ينحصر في الغزو الحربي والقتال بالسيف فقد صح عن النبي - ﷺ - أنه قال « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن^(١) : قال المنذري بعد عزوه لكل من النسائي وابن ماجه : اسناده صحيح^(٢) .

وروى مسلم في صحيحه عن ابن مسعود أن رسول الله - ﷺ - قال « ما من نبي بعثه الله في أمة من قبلي إلا كان له حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدكم بیده فهو مؤمن ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل^(٣) » وقال - ﷺ - « جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم » رواه أبو داود باسناد صحيح^(٤) .

١- رياض الصالحين ص ١٣٠

٢- الترغيب والترهيب ج ٤ ص ٤ .

٣- مختصر صحيح مسلم ج ١ ص ١٦ .

٤- رياض الصالحين ص ٥٧٤ .

وبناء على ما تقدم قال الشيخ يوسف القرضاوي :
ان ما ذكرناه من أنواع الجهاد والنشاط الاسلامي لو لم يكن داخلا في معنى الجهاد بالنص لوجب إلحاقه به بالقياس فكلاهما عمل يقصد به نصره الاسلام والدفاع عنه ومقاومة أعدائه، وإعلاء كلمته في الارض . وبذلك يكون ما اخترناه هنا في معنى « سبيل الله » هو رأي الجمهور مع بعض التوسعة في مدلوله . ومن أهم ما ينطبق عليه معنى الجهاد في عصرنا هو العمل لتحرير الأرض الإسلامية من حكم الكفار الذين استولوا عليها وأقاموا فيها حكمهم بدل حكم الله سواء كان هؤلاء الكفار يهوداً أو نصارى أم وثنيين أو ملحدین لا يدينون بدين، فالكفر كله ملة واحدة . ويجب أن يعلم أن الحرب إنما تكون في سبيل الله إذا ارتبطت بدوافع إسلامية وأهداف إسلامية أعني أن تكون حرباً لنصرة دين الله وإعلاء كلمته والدفاع عن دار الاسلام وكرامة الاسلام لتكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله . وهذا هو الذي يميز الحرب الإسلامية عن غيرها .

عن أبي موسى قال : سئل النبي - ﷺ - عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأَي ذلك في سبيل الله ؟ فقال « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » رواه البخاري ومسلم وغيرها^(١) . والمراد بكلمة

١- رياض الصالحين ص ٥٧٢ .

في سبيل الله: الدعوة إلى الله وإلى الإسلام، فهذا هو المعيار الفاصل بين جهاد الإسلام ومعارك الجاهلية، وهذا هو الفارق بين سبيل الله وسبيل الطاغوت^(١).

صور متنوعة للجهاد الاسلامي في عصرنا

١- ان انشاء مراكز للدعوة الى الاسلام الصحيح وتبليغ رسالته الى غير المسلمين في كافة القارات في هذا العالم الذي تتصارع فيه الأديان والمذاهب جهاد في سبيل الله.

٢- وان انشاء مراكز اسلامية واعية في داخل بلاد الاسلام نفسها تحتضن الشباب المسلم وتقوم على توجيهه الوجهة الاسلامية السليمة وحمايته من الالحاد في العقيدة والانحراف في الفكر والانحلال في السلوك وتعمده لنصرة الاسلام ومقاومة أعدائه جهاد في سبيل الله.

٣- وان انشاء صحيفة اسلامية خالصة تقف في وجه الصحف الهدامة والمضللة لتعلي كلمة الله وتصدع بقوله الحق وترد عن الاسلام أكاذيب المفترسين وشبهات المضللين وتعلم هذا الدين لأهله خاليا من الشوائب جهاد في سبيل الله.

٤- وان نشر كتاب اسلامي أصيل يحسن عرض الاسلام أو

١ - أنظر فقه الزكاة ج ٢ ص ٦٥٧ - ٦٦٥.

جانب منه ويكشف عن مكنون جواهره ويبرز جمال تعاليمه ونصاعة حقائقه كما يفضح أباطيل خصومه وتعميم مثل هذا الكتاب على نطاق واسع جهاد في سبيل الله.

٥- وان تفرغ رجال أقوياء أمناء مخلصين للعمل في المجالات السابقة بهمة وغيرة وتخطيط لخدمة هذا الدين ومد نوره في الآفاق ورد كيد أعدائه المتربصين به وإيقاظ أبنائه النائمين عنه، ومقاومة موجات التبشير والالحاد والاباحية جهاد في سبيل الله.

٦- وان معاونة الدعاة الى الاسلام الحق الذين تتأمر عليهم القوى المعادية للإسلام في الخارج مستعينة بالطفنة والمرتدين من الداخل فتكيل لهم الضربات وتسلط عليهم ألوان العذاب تقتيلا وتعذيبا وتشريدا وتجويعا، ان معاونة هؤلاء على المقاومة والثبات في وجه الكفر والطغيان جهاد في سبيل الله.

٧- وان الصرف على هذه المجالات المتعددة هو أولى ما ينبغي أن يدفع فيها المسلم زكاته وفوق زكاته فليس للإسلام - بعد الله - الا ابناء الاسلام وخاصة في عصر غربة الاسلام. هذا ما قرره الدكتور يوسف القرضاوي واني أضم صوتي الى صوته مؤيدا ما قاله مرجحا لما رجحه والله ولي التوفيق.

١- فقه الزكاة ج ٢ ص ٦٦٨ - ٦٦٩.

المصنف الثامن : في ابن السبيل

ابن السبيل: هو المسافر الذي يجتاز من بلد الى بلد،
والسبيل: الطريق، ونسب المسافر اليها للملازمة ايها ومروره
عليها، كذلك تفعل العرب تسمي الملازم لشيء يعرف به
ابنه.

والمراد به الذي انتقطعت به الأسباب في سفره عن بلده
ومستقره وماله فانه يعطى من الزكاة ما يوصله الى بلده وان
كان غنياً في بلده^(١). للحديث «لا تحل الصدقة لغني الا في
سبيل الله أو ابن السبيل» الحديث. وروى الطبري عن
مجاهد قال: لابن السبيل حق من الزكاة وان كان غنياً اذا
كان منقطعاً به. وعن ابن زيد قال: ابن السبيل: المسافر،
سواء كان غنياً أو فقيراً اذا أصيبت نفقته أو فقدت أو
أصابها شيء أو لم يكن معه شيء فحقه واجب^(٢).

واختلف العلماء فيمن ينطبق عليه «ابن السبيل» على
قولين:-

الأول: وهو قول جمهور العلماء: أنه المسافر المنتقطع به

- ١- أنظر المفردات في غريب القرآن ص ٢٢٣ والمصباح المنير ج ١
ص ٢٨٤ والمطلع على أبواب المتن ص ١٤٣.
- ٢- تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣٢٠ - ٣٢١.

في سفره فيعطى ما يرجع به الى بلده. هذا قول الأحناف
والمالكية والحنابلة^(١).

والقول الثاني: للشافعي: أنه يشمل الغريب المنتقطع
والمنشئ للسفر من بلده، ويدفع اليها ما يحتاجان اليه
لذهابها وعودها لأنه يريد السفر لغير معصية فأشبهه
المجتاز^(٢).

وأجيب عن هذا بأن المنشئ للسفر لا يدخل في وصف
«ابن السبيل» لأن السبيل هو الطريق وابن السبيل: الملازم
للتريق الكائن فيها فمن لم يحصل في الطريق لا يكون ابن
السبيل ولا يصير كذلك بالعزيمة كما لا يكون مسافراً
بالعزيمة^(٣). ولأنه لا يفهم من «ابن السبيل» الا الغريب
دون من هو في وطنه ومنزله، فوجب أن يحمل المذكور في
الآية على الغريب دون غيره، وانما يعطى وله اليسار في بلده
لأنه عاجز عن الوصول اليه والانتفاع به فهو كالمعدوم في
حقه^(٤).

- ١- أنظر شرح فتح القدير ج ٢ ص ١٨ والشرح الصغير ج ١ ص ٦٦٣
والمقتع لابن قدامة مع حاشيته ج ١ ص ٣٤٦.
- ٢- أنظر المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٢٨ - ٢٢٩.
- ٣- أنظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٢٨.
- ٤- أنظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٧٠٢.

شروط اعطاء ابن السبيل من مال الزكاة

وقد اشترط العلماء لاعطاء ابن السبيل من مال الزكاة شروطاً -

١- أن يكون محتاجاً الى ما يوصله الى وطنه لأن المقصود انما هو الايصال الى بلده، ولا يمنع من ذلك غناؤه في بلده لقوله - ﷺ - « لا تحل الصدقة لغني الا في سبيل الله أو ابن السبيل » الحديث رواه أبو داود وابن ماجة من حديث أبي سعيد^(١).

٢- أن يكون سفره في غير معصية كمن يسافر لقتل نفس معصومة أو لتجارة محرمة كالخمر لأن السفر الى المعصية معصية، والقصد من إعطائه إعانته، ولا يعان بمال المسلمين على معصية الله وذلك بأن يكون سفره سفر طاعة كالحج والعمرة والجهاد وطلب العلم أو لزيارة مندوبة كزيارة الوالدين والأقارب فانه يعطى من مال الزكاة اتفاقاً لأن الاعانة على الطاعة مطلوبة شرعاً وكذلك اذا كان سفره سفرأ مباحاً كالسفر للتجارة وطلب الرزق فانه يعطى كذلك عند الجمهور لأن فيه اعانة له على حوائج دنياه المباحة وبلوغ غرضه الصحيح.

١- نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٠.

وللشافعية في هذا وجهان:

أحدهما: لا يعطى قالوا لأنه غير محتاج الى هذا السفر، وهذا القول ضعيف حيث أن المباح يحتاج اليه لمصالح المعاش.

والثاني: يعطى لأن الرخص التي أناطها الشرع بالسفر لم تفرق بين سفر الطاعة والسفر المباح كقصر الصلاة والفطر في رمضان وهذا هو الراجح.

وأما السفر للنزهة والفرجة فقد اختلف العلماء فيه هل يعطى من الزكاة، على وجهين: -

أحدهما: يدفع اليه لأنه في غير معصية.

والثاني: لا يعطى لأنه لا حاجة به الى هذا السفر فهو نوع من الفضول.

قال ابن قدامة: ويقوى عندي أنه لا يجوز الدفع للسفر الى غير بلده لأنه لو جاز ذلك جاز للمنشئ للسفر من بلده، ولأن هذا السفر ان كان الجهاد يدفع اليه من سهم سبيل الله وان كان حجاً فغيره أهم منه وان لم يجز الدفع في هذين ففي غيرها أولى، وانما ورد الشرع بالدفع اليه لرجوعه الى بلده لأنه أمر تدعو حاجته اليه ولا غنى به عنه

فلا يجوز الحاق غيره به لأنه ليس في معناه فلا يصح قياسه عليه^(١).

ولأنه لانص فيه فلا يثبت جوازه لعدم النص والقياس. الشرط الثالث لاعطاء ابن السبيل من الزكاة: أن لا يجد من يقرضه في ذلك الموضع الذي هو فيه وهذا فيمن له مال في بلده يقدر على سداد القرض منه.

وهذا الشرط انما اشترطه بعض المالكية والشافعية. وخالفهم آخرون من علماء المذهبين.. وقد رجح القرطبي في تفسيره أن ابن السبيل يعطى من الزكاة ولو وجد من يقرضه قال: لأنه لا يلزمه أن يدخل تحت منة أحد وقد وجد منة الله تعالى^(٢)..

وقال النووي: لو وجد ابن السبيل من يقرضه كفايته لم يلزمه أن يقرض منه بل يجوز صرف الزكاة اليه. وهذا هو الراجح ان شاء الله لأن الله أمر باعطائه ولم يرد ما يمنع من ذلك ولو وجد من يقرضه^(٣)..

١- انظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٧٠٣.

٢- انظر تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٧.

٣- انظر المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٢٩.

مقدار ما يعطى ابن السبيل من الزكاة

ويعطى ابن السبيل من النفقة والكسوة والأجرة ما يكفيه في مضيه الى مقصده ورجوعه الى بلده لأن فيه اعانة على السفر المباح لبلوغ الغرض الصحيح..

وأما نفقة ابن السبيل مدة اقامته في البلد الذي قصده فان للشافعية فيه تفصيل، قالوا: اذا كانت اقامته دون أربعة أيام أعطى لها لأنه في حكم المسافر وله القصر والفطر وسائر الرخص، وان كانت أربعة أيام فأكثر لم يعط لها لأنه خرج عن كونه مسافراً ابن سبيل..

وقال بعضهم: يعطى ابن السبيل وان طال مقامه اذا كان مقيماً لحاجة يتوقع تنجزها..

وهو الراجح ان شاء الله ما دام محتاجاً ولم ينو اقامة طويلة تخرجه عن كونه ابن السبيل. واذا رجع ابن السبيل من سفره وقد فضل معه شيء مما دفع اليه من الزكاة استرجع منه سواء قتر على نفسه أم لا.

وقيل: ان قتر على نفسه بحيث لو لم يقتر لم يفضل لم يرجع بالفاضل..

والراجح الأول لأنه يأخذ لحاجته وقد زالت^(١).

١- انظر المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٢٨ - ٣٣١ - وتفسير=

(فصل):

هل يجب توزيع الزكاة على الأصناف
الثانية أم يجوز صرفها الى واحد منهم؟

اختلف العلماء في ذلك:-

فذهب الشافعية الى أنه يجب أن يسوى بين الأصناف
الثانية في السهام ولا يفضل صنف على صنف لأن الله تعالى
سوى بينهم وهو رواية عن أحد... وذهب الجمهور الى
أنه لا يجب استيعاب الصدقة في جميع الاصناف بل يجوز
الاقتصار على واحد منهم. وهو ما نقل عن الأئمة الثلاثة أبي
حنيفة ومالك وأحمد وكثير من السلف والخلف.. وحكى
اجماع الصحابة عليه وأنه لا يعلم لهم مخالف فيه قال ابن
جرير: وهو قول عامة أهل العلم بل قالوا: له صرفها الى
شخص واحد من أحد الأصناف.. واستحب مالك صرفها
الى أسهم حاجة، وقال ابراهيم النخعي: ان كانت الزكاة
قليلة جاز صرفها الى جنس واحد والا وجب استيعاب
الأصناف^(١).

= القرطبي ج ٨ ص ١٨٧ والشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٧٠٢ -
٧٠٣ - وفقه الزكاة ج ٢ ص ٦٧٨ - ٦٧٩ وتفسير آيات الأحكام
للشيخ مناع ج ٣ ص ٣٧٥ - ٣٧٦.
١- أنظر تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣٢٢ وتفسير القرطبي ج ٨ ص ١٦٧

(سبب الخلاف):

وسبب اختلاف الفقهاء هذا: يرجع الى معارضة اللفظ
للمعنى فان اللفظ يقتضي القسمة بين جميعهم، والمعنى
يقتضي أن يؤثر بها أهل الحاجة اذ أن المقصود من صرف
الزكاة سد خلة المحتاج فكان تعدادهم في الآية انما هو
لتمييز الجنس وأن الزكاة لا تخرج عنهم الى غيرهم لا ايجاباً
لقسمتها بين الأصناف الثانية. والاول أظهر من جهة اللفظ
والثاني أظهر من جهة المعنى^(١)...

أدلة الشافعية

استدل الشافعية على ايجاب قسمة الزكاة بين الأصناف
الثانية بما يلي:

أ- أن الآية اشتملت على جمعين: جمع بالواو وجمع بالصيغة
فينبغي أن تبقى على ظاهرهما في الجمعين معا فتصرف جميع
الصدقات الواجبة وزكاة الأموال الى الاصناف الثانية حيث
أضافت الآية جميع الصدقات اليهم بلام التملك وشركت
بينهم بواو التشريك فدللت على أن الصدقات كلها مملوكة
لهم مشتركة بينهم، فان كان مفرق الزكاة هو المالك أو

= ١٦٨ والشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٧٠٧ - ٧٠٨.
١- أنظر بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٦.

وكيله سقط نصيب العامل فوجب صرفها الى الاصناف السبعة بالسوية لا يرجع صنف على صنف ان وجد والا فللموجود منهم، ولا يجوز أن يصرف لأقل من ثلاثة أشخاص من كل صنف لأن أقل الجمع ثلاثة وان كان مفرقها الامام أو نائبه وجب استيعاب الأصناف كلها.

ب- ولما في الآية من الحصر «انما» الذي يقتضي وقوف الصدقات على الأصناف الثمانية.

ج- ولحديث زياد بن الحارث الصدائي عند أبي داود قال: أتيت النبي - ﷺ - فبايعته فأتى رجل فقال: أعطني من الصدقة فقال له «ان الله لم يرضى بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك»^(١) ووجه الدلالة من هذا الحديث هو ان الزكاة حق ثابت لكل صنف من الأصناف الثمانية.

ونوقش بأن هذا أخذ بظاهر الحديث وعدم النظر الى المعنى مع ان العبرة في أخذ الأحكام الشرعية للمعاني^(٢)...

١- مختصر سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣٠.

٢- أنظر المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٣١ - ٢٣٢ وكتاب دراسات في فقه الكتاب والسنة ج ٢ ص ١٠٣.

أدلة الجمهور

واستدل الجمهور على عدم وجوب استيعاب الأصناف الثمانية في توزيع الزكاة عليهم بما يلي:-

١- قول الله تعالى ﴿ان تبدو الصدقات فنما هي، وان تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم﴾ (سورة البقرة/ ٢٧١) فخص الفقراء بايتائها اليهم والصدقة تطلق على الواجبة كما تطلق على المندوبة فاقتضت الآية صرف الصدقات الى صنف واحد من المذكورين وهم الفقراء.

٢- قوله تعالى ﴿والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ (سورة المعارج/ ٢٤ - ٢٥) وذلك يقتضي اعطاء الصدقة لهذين دون غيرهما وينفي وجوب قسمتها على الثمانية^(١).

٣- قوله - ﷺ - لمعاذ لما بعثه الى اليمن «أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» رواه البخاري ومسلم^(٢) وهو حديث صحيح وعموم ذلك يقتضي جواز دفع جميع الصدقات الى الفقراء وهم صنف واحد من الأصناف المذكورة،

١- أنظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٣٩ - ١٤٠.

٢- نيل الاوطار ج ٤ ص ١٣٠.

وهذا نص لذكر أحد الأصناف الثمانية قرآنًا وسنة فلم يذكر في الآية والحديث الا صنفًا واحدًا. وأمر - عليه السلام - بني زريق بدفع صدقتهم الى سلمة بن صخر، وقال لقبصة، أقم يا قبصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها، رواه أحد ومسلم والنسائي وأبو داود^(١). ولو وجب صرفها الى جميع الأصناف لم يجز صرفها الى واحد.

٤- ولأنه لا يجب صرفها الى جميع الأصناف اذا فرقها الساعي فكذلك المالك.

٥- ولأنه لا يجب عليه تعميم أهل كل صنف بها فجاز الاقتصار على واحد^(٢). وأجيب على ادلة الفريق الأول بما يأتي:-

١- أن (اللام) في آية المصارف لبيان المصارف حتى تعرف وأي صنف أعطيت منها أجزاء.

٢- وما في الآية من الحصر انما هو لبيان الصرف والمصرف لا لوجوب استيعاب الأصناف الثمانية.

٣- وحديث زياد بن الحارث الصدائي في استناذه عبد

١- المصدر السابق ج ٤ ص ١٨٩ و ١٩٢ وأنظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٤٠.

٢- أنظر الشرح الكبير مع المغني ج ٣ ص ٧٠٧ - ٧٠٨.

الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي وهو ضعيف تكلم فيه غير واحد^(١).

ولما تقدم من الأدلة فان الراجح عدم وجوب استيعاب الأصناف الثمانية في توزيع الزكاة ولكنه مستحب لظاهر الآية وخروجاً من الخلاف، بحسب ما يراه الامام أو نائبه أو صاحب الزكاة نفسه.

ومما يدل على ذلك ما روي عن حذيفة قال: انما ذكر الله هذه الصدقات لتعرف، وأي صنف منها أعطيت أجزاء وما روي عن ابن عباس - ترجمان القرآن - قال: في أيها وضعت أجزاء عنك..

وقال مالك: الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون الا على وجه الاجتهاد من الوالي فأى الأصناف كانت فيه الحاجة أوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي وعلى هذا أدركت من أرضى من أهل العلم^(٢)..

وقال أبو عبيد: الامام مخير في الصدقة في التفريق فيهم جميعاً وفي أن يخص بها بعضهم دون بعض اذا كان ذلك على وجه الاجتهاد ومجانبة الهوى والميل عن الحق، وكذلك من

١- أنظر تفسير آيات الأحكام للشيخ مناع ج ٣ ص ٣٤٩ - ٣٥١.

٢- موطأ مالك بشرح السيوطي ج ١ ص ٢٥٧.

سوى الامام بل هو لغيره أوسع ان شاء الله^(١).

وقال الشيخ صديق حسن خان في (الروضة الندية): أن الله سبحانه جعل الصدقة مختصة بالأصناف الثمانية غير سائفة لغيرهم، واختصاصها بهم لا يستلزم أن تكون موزعة بينهم على السوية، ولا أن يقسط كل ما حصل من قليل أو كثير عليهم، بل المعنى أن جنس الصدقات لجنس هذه الأصناف، فمن وجب عليه شيء من جنس الصدقة ووضعه في جنس الأصناف فقد فعل ما أمره الله به وسقط عنه ما أوجبه الله عليه، ولو قيل: انه يجب على المالك اذا حصل له شيء تجب فيه الزكاة تقسيطه على جميع الأصناف الثمانية على فرض وجودهم جميعا لكان ذلك مع ما فيه من الحرج والمشقة مخالفاً لما فعله المسلمون سلفهم وخلفهم وقد يكون الحاصل شيئاً حقيراً لو قسم على جميع الأصناف لما انتفع كل صنف بما حصل له ولو كان نوعاً واحداً فضلاً عن أن يكون عدداً. أ. هـ.^(٢)

١- الأموال لأبي عبيد ص ٦٩٣.

٢- الروضة الندية ج ١ ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

الباب الثاني

في الأصناف الذين لا تُصَرَّفُ لَهُمُ الزَّكَاةُ

في الأصناف الذين لا تُصرف لهم الزكاة

الزكاة عبادة مالية أوجبها الله في أموال الأغنياء للفقراء والمساكين ومن ذكر معهم وحددت مصارفها في الكتاب والسنة بحسب الحاجة والمصلحة فليس لأحد أن يصرف منها لغير أهلها سواء كان رب المال أو الحاكم أو نائبه العامل، وليس لأحد أن يأخذ منها ما لم يكن من أهلها ومن هنا جاءت السنة بتحريم صرف الزكاة الى بعض الأصناف واشترط الفقهاء أن لا يكون آخذ الزكاة من الأصناف الذين جاءت السنة بتحريمها عليهم، وهؤلاء الأصناف الذين حرمت عليهم الزكاة هم:-

- ١- الأغنياء .
 - ٢- الاقوياء المكتسبون .
 - ٣- أولاد المزكي والداه وزوجته أما باقي الأقارب ففيهم خلاف وتفصيل يأتي .
 - ٤- آل النبي - ﷺ - وهم: بنو هاشم باتفاق وبنو المطلب على خلاف في ذلك ..
- واليك التفصيل فيما يلي:-

١ - الأغنياء

اتفق الفقهاء على أنه لا يعطى في الزكاة من سهم الفقراء والمساكين غني لأن الله تعالى جعلها للفقراء والمساكين والغني غير داخل فيهم، واستدلوا على ذلك:-

١- بقوله - ﷺ - لمعاذ حين بعثه الى اليمن «أعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم والمراد بالصدقة: الزكاة.. ويعني أغنياء المسلمين وفقراءهم.

٢- وقال - ﷺ - «لا حظ فيها لغني» رواه أحمد وأبو داود والنسائي.

٣- وقال «لا تحمل الصدقة لغني» رواه أبو داود والترمذي وحسنه.

٤- ولأن أخذ الغني منها يمنع وصولها الى أهلها ويخل بحكمة وجوبها وهو: سد حاجة الفقراء بها فلم يجوز^(١).

واختلف العلماء في الغنى المانع من أخذ الزكاة:-

١- فذهب الاحناف الى أن الغنى الذي يحرم به أخذ

١- أنظر المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٣. ونيل الأوطار ج ١ ص ١٣٠ و ١٧٩ وفقه الزكاة ج ٢ ص ٦٩٥.

الصدقة وقبولها هو ملك مائتي درهم أو عدلها من عرض أو غيره فاضلا عما يحتاج اليه من مسكن وخادم وأثاث..

واحتجوا بقوله - ﷺ - في حديث معاذ حين بعثه الى اليمن «أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» رواه البخاري ومسلم وغيرهما.. قالوا جعل النبي - ﷺ - الناس صنفين: فقراء، وأغنياء، وأوجب أخذ الصدقة من صنف الأغنياء وردھا في الفقراء لم تبق ههنا واسطة بينهم، قالوا: ولما كان الغني: هو الذي ملك مائتي درهم، وما دونها لم يكن مالکھا غنياً وجب أن يكون داخلا في الفقراء فيجوز له أخذها^(١).

٢- وقال آخرون: الغنى الذي يحرم معه أخذ الزكاة والصدقات هو ملك خمسين درهماً أو قيمتها من الذهب لأن النقود آلة الاتفاق المعدة له دون غيرها فيجوز الأخذ لمن لا يملك خمسين درهماً أو قيمتها من الذهب ولا ما تحصل به الكفاية من كسب أو أجرة عقار أو غير ذلك، وبهذا قال أحمد في رواية عنه اختارها الخرقى من أصحابه، وبه قال سفيان الثوري، وابن

١- أحكام القرآن الجصاص ج ٣ ص ١٢٨ - ١٢٩.

المبارك واسحاق بن راهويه^(١).

واستدلوا على ذلك بحديث ابن مسعود قال: قال رسول الله - ﷺ - «من سأل وله ما يغنيه، جاءت يوم القيامة خوش أو خدوش أو كدوش في وجهه» - فقيل - يا رسول الله: وما غناه، قال «خسون درهماً أو حسابها من الذهب»^(٢) رواه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه، وابن ماجه^(٣).

قال الترمذي بعد أن روى هذا الحديث وفيه «قيل يا رسول الله: وما يغنيه، قال «خسون درهماً أو قيمتها من الذهب» وبه يقول الثوري وعبد الله بن المبارك وأحمد واسحاق: قالوا: إذا كان عند الرجل خسون درهماً لم تحل له الصدقة.

ولم يذهب بعض أهل العلم الى هذا الحديث لأن في استناده حكيم بن جبير وهو ضعيف ووسعوا في هذا وقالوا:

١- أنظر معالم السنن للخطابي مع مختصر وتهذيب سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٢٦ والمغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٣ - ٥٢٥.

٢- أو حسابها من الذهب: يعني قيمتها من الذهب وقدر ذلك بخمسة دنانير (نيل الأمان في شرح الفتح الرباني) ج ٩ ص ٩١.

٣- مختصر سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٢٦ - (الخدوش): هي (الخدوش): بضم الخاء جمع (خدش) وهو: خش الوجه بظفر أو حديدة أو نحوه. و(الكدوش): الآثار من الخدش والعرض ونحوه.

إذا كان عنده خسون درهماً أو أكثر وهو محتاج له أن يأخذ من الزكاة. وهو قول للشافعي وغيره من أهل الفقه والعلم^(١).

٣- وقال أبو عبيد بن سلام: الغني: من وجد أربعين درهماً. واستدل بحديث أبي سعيد. قال: قال رسول الله - ﷺ - «من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف» رواه أحمد وأبو داود والنسائي. قال أبو داود وزاد هشام في روايته وكانت الأوقية على عهد رسول الله - ﷺ - أربعين درهماً. والالحف في المسألة: هو أن يشتمل على وجوه الطلب بالمسألة كاشتغال اللحف في التغطية^(٢).

٤- وقال بعضهم: الغني: من وجد ما يغديه ويعشيه. حكاه الخطابي واستدل بما أخرجه أبو داود وابن جبان وصححه عن سهل بن الحنفلية. قال: قال رسول الله - ﷺ - «من سأل وعنده ما يغنيه فأنما يستكثر»^(٣) من النار - قالوا: يا رسول الله: وما يغنيه، قال: أن الإنسان إذا حصل له أكلة في النهار غداء أو عشاء كفته واستغنى بها عن المسألة.

١- جامع الترمذي مع شرحه تحفة الأحوذ ج ٧ ص ٢١٥ - ٢١٦.

٢- أنظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨٢.

٣- يستكثر: يطلب الكثرة.

وروي بالجمع بينها فيكون المعنى أنه اذا حصل له في يومه أكلتان كفتاه. قال الخطابي: اختلفوا في تأويله فقال بعضهم: من وجد غداء يومه وعشاء لم تحل له المسألة، على ظاهر الحديث.

وقال بعضهم: انما هو فيمن وجد غداء وعشاء على دائم الأوقات، فاذا كان عنده ما يكفيه لقوته المدة الطويلة فقد حرمت عليه المسألة.

وقال آخرون هذا منسوخ بالأحاديث التي تقدم ذكرها، يعني الأحاديث التي فيها تقدير بملك خمسين درهماً أو قيمتها أو بملك أوقية أو قيمتها.

ودعوى النسخ مردودة بأنه لا تعارض بين الأحاديث حتى يدعى النسخ فيها ويمكن الجمع بينها بأن النبي - ﷺ - كان يعلم ما يغني كل واحد فخاطبه بما يناسبه فان الناس مختلفون في قدر كفايتهم فمنهم من لا يكفيه أقل من خمسين درهماً، ومنهم من لا يكفيه أقل من أربعين، ومنهم من يكون له كسب في كل يوم يقوم بكفايته أولاً فأولاً فيكون غنياً فلا يسأل والله أعلم^(١).

١- أنظر معالم السنن للخطابي مع مختصر سنن أبي داود للمنذري ج ٢ ص ٢٢٩ وبلوغ الأمان شرح الفتح الرباني ج ٩ ص ٩٨ - ٩٩.

وأجيب عن هذه المقادير في حد الغنى بأنها واردة في القدر الذي يحرم المسألة اذ هو وارد فيها لا في تحريم الأخذ من الزكاة فتحرم المسألة ولا يحرم الأخذ.

ويجمع بين ما ورد في ذلك من تحريم السؤال على من ملك الغداء والعشاء أو ملك أربعين درهماً أو خمسين درهماً بأن القدر الذي يحرم السؤال عنده هو أكثرها وهي الخمسون عملاً بالزيادة^(١).

٥- والرواية الثانية عن أحد: أن الغنى ما تحصل به الكفاية فان لم يكن محتاجاً حرمت عليه الصدقة، وان لم يملك شيئاً، وان كان محتاجاً حلت له الصدقة وان ملك نصاباً، والأثمان وغيرها في هذا سواء. وهذا اختيار أبي الخطاب وابن شهاب العكبري من الخابلة وهو قول مالك والشافعي^(٢) وهو الصحيح الذي تؤيده الأدلة.

واستدلوا بما يلي:-

أ- أن النبي - ﷺ - قال لقبيصة ابن المخارق: وأن المسألة لا تحل الا لأحد ثلاثة: رجل أصابته فاقة حتى يقول

١- أنظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٨٢

٢- أنظر معالم السنن للخطابي مع مختصر وتهذيب سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٢٦ والمغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٣ - ٥٢٥ والمجموع شرح المهذب ج ٦ ص ١٩٦ - ١٩٨. وتفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧١ - ١٧٤.

ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قوماً من عيش أو سداداً من عيش... الحديث رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود^(١). وجه الدلالة من الحديث: أنه أباح له المسألة الى حصول الكفاية.

ب- ولأن الحاجة هي الفقر والغنى ضدها فمن كان محتاجاً فهو فقير يدخل في عموم النص ومن استغنى دخل في عموم النصوص المحرمة لأخذ الزكاة والدليل على أن الفقر هو الحاجة قول الله تعالى: ﴿يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله﴾ (سورة فاطر. آية/١٥) أي المحتاجون اليه. وقال الخطابي: قال مالك والشافعي: لا حد للغنى معلوم وإنما يعتبر حال الانسان بوسعه وطاقته، فاذا اكتفى بما عنده حرمت عليه الصدقة، واذا احتاج حلت له^(٢).

وبناء على ذلك فمن كان له مال يكفيه هو وعائلته ومن يمونه من كسب أو عمل أو أجرة عقار أو غير ذلك فليس له الأخذ من الزكاة، ومن ملك من الأموال نصيباً أو أكثر لا تتم به كفايته لنفسه ومن يعوله فله الأخذ من الزكاة لأنه ليس بغني^(٣).

- ١- نيل الأوطار جـ ٤ ص ١٨٩.
- ٢- معلم السنن جـ ٢ ص ٢٢٧.
- ٣- فقه الزكاة جـ ٢ ص ٥٥٥ - ٥٥٦.

وأما الصرف الى الغني من الزكاة من غير سهم الفقراء والمساكين فاختلف الفقهاء في ذلك:-

فبعدد الحنفية: لا تعطى الزكاة لغني ولو كان في سبيل الله أو غارماً لاصلاح ذات البين عملاً باطلاق حديث معاذ المتقدم «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» رواه البخاري ومسلم وغيرهما^(١). وحديث «لا تحل الصدقة لغني»^(٢). رواه أحمد وأبو داود والترمذي. ولم يستثنوا من ذلك الا العامل والمؤلف لأن ما يأخذه العامل إنما هو أجره على عمله والمؤلفة قلوبهم لدخولهم في الاسلام وتثبيتهم عليه غير أن سهمهم سقط بانتشار الاسلام على حد زعمهم^(٣).

أما بقية الأئمة فقالوا: إنما اقتصر في حديث معاذ على ردها للفقراء لأن المقصود الأهم من الزكاة اغناء الفقراء، ولو كانت الزكاة لا تعطى الا للفقراء والمساكين لم يكن هناك فائدة لذكر أصناف ستة بعدهم لم يشترط فيهم الفقر فيجوز لهم الأخذ مع الغني بظاهر الآية^(٤).

- ١- نيل الأوطار جـ ٤ ص ١٣٠.
- ٢- المصدر السابق جـ ٤ ص ١٧٩.
- ٣- أنظر أحكام القرآن للجصاص جـ ٣ ص ١٤٠ وبذائع الصنائع جـ ٢ ص ٩٠٥.
- ٤- أنظر الشرح الكبير مع المغني جـ ٢ ص ٧٠٤ - ٧٠٥ والمجموع شرح المذهب جـ ٦ ص ٢٤٧.

وأصناف أهل الزكاة قسمان:

قسم لا يأخذون الزكاة الا مع حاجتهم اليها وهم الفقراء والمساكين والمكاتبون والغارمون لمصلحة أنفسهم في مباح وابن السبيل.

والقسم الثاني يأخذونها مع الفقر والغنى لحاجتنا اليهم وهم العاملون عليها والمؤلفة قلوبهم والغارمون لاصلاح ذات البين والمجاهدون في سبيل الله والدليل على ذلك قوله - ﷺ - « لا تحمل الصدقة لغني الا الخمسة: لعامل عليها، أو رجل اشتراها بماله أو غارم أو غاز في سبيل الله أو مسكين تصدق عليه منها فأهدى منها لغني » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم. قال النووي: هذا الحديث حسن أو صحيح^(١).

مسألة: والمرأة الفقيرة اذا كان لها زوج غني ينفق عليها لم يجوز دفع الزكاة اليها لأن الكفاية حاصلة لها. بما يصلها من النفقة الواجبة فأشبهت من له عقار يستغني بأجرته، وان لم ينفق عليها وتعذر ذلك جاز الدفع اليها كما اذا تعطلت منفعة العقار^(٢).

١ - أنظر المجموع ج ٦ ص ٢١٨.

٢ - المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٥٦.

٢ - الأقوياء المكتسبون

كما لا يحل دفع الزكاة للغني ولا يجوز له أخذها كذلك لا تحمل للقوي المكتسب ولا يجوز له أخذها لما روى عبدالله ابن عمرو بن العاص قال، قال رسول الله - ﷺ - « لا تحمل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى » رواه أحمد وأبو داود والترمذي.

وعن عبيد الله بن عدي بن الخيار أن رجلين أخبراه أنها أتيا النبي - ﷺ - يسألانه من الصدقة، فقلب فيها البصر، ورآهما جلدتين، فقال: « ان شئنا أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب » رواه أحمد وأبو داود والنسائي. وقال أحمد: هذا أجودها اسناداً^(١).

وقال النووي هذا الحديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة^(٢).
وقوله في حديث عبدالله بن عمرو « ولا لذي مرة سوى ».

قال الجوهري: المرة: القوة والشدة والعقل.
وقال غيره: المرة: القوة على المكتسب والعمل.

١ - نيل الأوطار ج ١ ص ١٧٩.

٢ - المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١٩٧.

قال الشوكاني واطلاق المرة هنا: وهي القوة مقيد بالحديث الذي بعده - أعني قوله «ولا لقوي مكتسب» فيؤخذ من الحديثين أن مجرد القوة لا يقتضي عدم الإستحقاق إلا إذا قرن بها الكسب.

وقوله «سوي» أي مستوي الخلق.

قال الجوهري: والمراد استواء الأعضاء وسلامتها.

وقوله: «جلدين» أي قوين شديدين.

وقوله «مكتسب» أي يكتسب قدر كفايته.

وفيه دليل على أنه يستحب للإمام أو المالك الوعظ والتحذير وتعريف الناس بأن الصدقة لا تحمل لغني ولا لذي قوة على الكسب كما فعل رسول الله - ﷺ - ويكون ذلك برفق^(١).

واختلف الفقهاء فيمن يقدر على الكسب لصحته وقوته هل يجوز له الأخذ من الزكاة؟

فقال الشافعي وأحمد: لا يجوز له ذلك للحديثين المتقدمين، ولأن غناه بالكسب كفناه بالمال^(٢).

وقال أبو حنيفة ومالك: يجوز له الأخذ من الصدقة وإن

١- أنظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٧٩ - ١٨٠.

٢- أنظر الانصاح لابن مبررة ج ١ ص ١٥٤ - ١٥٥ ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ٩١.

كان قوياً مكتسباً^(١)، قال أبو حنيفة: إذا كان يملك أقل من نصاب لأنه فقير، والفقراء هم المصارف، ولأن حقيقة الحاجة لا يوقف عليها فأدير الحكم على دليلها وهو فقد النصاب، وحلوا الأحاديث المتقدمة وما في معناها على المنع من المسألة لا على أخذ الصدقة، وقالوا: إن النبي - ﷺ - كان يعطيها الفقراء مع قوتهم.

والحديث الصحيح المتقدم يرد عليهم فإن النبي - ﷺ - سوى بين الغني والقوة على الاكتساب، وإنما حرمت الزكاة على القوي لأنه مطالب بالاكتساب وبالعمل لا أن يكون كلا على الناس.

فإذا كان قوياً لكنه لا يجد عملاً فهو معذور ومن حقه أن يعان من الزكاة حتى يجد عملاً ملائماً له^(٢).

٣- الكافر

في الصحيحين من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - ﷺ - قال لمعاذ لما بعثه إلى اليمن «أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على

١- أنظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٣٠ - ١٣١ وتفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧٣.

٢- أنظر فقه الزكاة ج ٢ ص ٧٠٠ - ٧٠١.

فقرائهم^(١)، فخص المسلمين بصرفها إلى فقرائهم كما خصهم بوجوبها على أغنيائهم فاقترضى هذا أن الصدقة مقصورة على فقراء المسلمين فلا يجوز دفع شيء من الزكوات إلى الكافر سواء في ذلك زكاة الفطر أو زكاة المال.

وأجمع المسلمون على أن الكافر المحارب لأهل الإسلام لا يعطى من الزكاة شيئاً لأنه حرب على الإسلام وأهله وأي عون له يكون سلاحاً يقتل به المسلمين، ومثله الملحد الذي ينكر وجود الله ويحصد النبوة والآخرة.

وأما أهل الذمة وهم اليهود والنصارى ومن في حكمهم ممن يعيشون تحت حكم المسلمين أو بينهم وبين المسلمين عهد وأمان فالجمهور على عدم اعطائهم من الزكاة.

قال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن الذمي لا يعطى من زكاة الأموال شيئاً^(٢).

وأجاز أبو حنيفة وبعض الفقهاء صرف زكاة الفطر والكفارات والتذورات إلى أهل الذمة لعموم الأدلة في مثل

١- نيل الأوطار ج ٤ ص ١٣٠.

٢- أنظر المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥١٧ وفقه الزكاة ج ٢ ص ٧٠٧ والمجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٤٦ وأحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٣٥ - ١٣٦.

قوله تعالى: ﴿انما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ ولم يفرق بين فقير وفقير ولا بين مسكين ومسكين، ولأن هذا من باب إيصال البر إليهم ولم ينه عنه قال تعالى: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم، ان الله يحب المقسطين﴾ (سورة الممتحنة/٨)^(١).

ويجاء عن ذلك بأن آية الصدقات قد فسرت بمحدث معاذ «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» وآية الممتحنة واردة في صدقة التطوع ولا مانع من صرفها إليهم ولهم أخذها^(٢).

قال الخطابي: الزكاة حق للمسلمين لا يجوز صرفها إلى غيرهم^(٣).

وقال القرطبي: ومطلق لفظ الفقراء لا يقتضي الاختصاص بالمسلمين دون أهل الذمة ولكن تظاهرت الأخبار في أن الصدقات تؤخذ من أغنياء المسلمين فترد في فقرائهم^(٤).

١- أنظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٩١٤.

٢- أنظر الشرح الكبير مع المغني ج ٢ ص ٧١٢.

٣- أنظر معالم السنن ج ٢ ص ٢٥١.

٤- تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧٤.

ونوقشت دعوى الاجماع التي نقلها ابن المنذر: بأنها غير مسلمة فقد نقل غيره عن ابن سيرين والزهري جواز صرف الزكاة الى الكفار^(١).

وعن عكرمة قال: لا تقولوا الفقراء المسلمين مساكين انما المساكين مساكين أهل الكتاب^(٢).

وقيد بعضهم جواز اعطاء الزكاة للذمي بما اذا لم يجد مسلماً يستحقها. وأجيب بأنه لو جاز اعطاؤها اياهم بحال لجاز في كل الأحوال لوجود الفقر كسائر فقراء المسلمين. ولما اتفقوا على أنه اذا كان هناك مسلمون لم يعط الكفار ثبت أن الكفار لا حظ لهم في الزكاة^(٣).

فالراجح والله أعلم ما ذهب اليه الجمهور من عدم جواز اعطاء الذمي من الزكاة بل هي خاصة بالمسلمين فهي منهم واليهم إلا أن يكون الكافر مؤلفاً قلبه فيجوز الدفع اليه كما تقدم.

١- المجموع ج ٦ ص ١٧٤.

٢- أنظر تفسير الطبري ج ١٤ ص ٣٠٨.

٣- أنظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٣٥ - ١٣٦.

حكم دفع الزكاة لمن لا يصلي أو يستعين بها على معصية

الزكاة في الأصل شرعت لسد الحاجات ودفع الضرورات واقامة المصالح الخاصة والعامة فلا تدفع لمن لا يستعين بها على طاعة الله، ولا تدفع لمن يتوسل بها الى محرم كالخمر والزنا والقمار والغناء أو يشتري بها آلة لهو أو دخانا أو نحو ذلك من المحرمات لأن الله تعالى أمرنا بالتعاون على البر والتقوى ونهانا عن التعاون على الإثم والعدوان. قال الله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله ان الله شديد العقاب﴾ (المائدة/٢).

كما أن الزكاة لا تدفع لمن لا يصلي لكفره أو فسقه فقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن اعطاء الزكاة لأهل البدع أو لمن لا يصلي، فقال: ينبغي للإنسان أن يتحرى بها المستحقين من الفقراء والمساكين والغارمين وغيرهم من أهل الدين المتبعين للشرعة، فمن أظهر بدعة أو فجوراً فإنه يستحق العقوبة بالهجر وغيره، والاستتابة فكيف يعان على ذلك^(١)؟

وفي تارك الصلاة، قال: (ومن لم يكن مصلياً أمر

١- مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٢٥ ص ٨٧ و ٨٩.

بالصلاة فإن قال أنا أصلي أعطي^(١) يعني أنه: إذا أظهر توبة ووعد بأن يصلي صدق في ذلك وأعطي^(٢)، (وإلا لم يعط) وفي (الاختيارات) قال شيخ الإسلام: لا ينبغي أن تعطى الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله فإن الله تعالى فرضها معونة على طاعته لمن يحتاج إليها من المؤمنين كالفقراء والغارمين أو لمن يعاون المؤمنين كالعاملين عليها والمجاهدين في سبيل الله فمن لا يصلي من أهل الحاجات لا يعطى شيئاً من الزكاة حتى يتوب ويلتزم بأداء الصلاة^(٣).

٤- أولاد المزكي ووالداه وزوجته وسائر الأقارب

اتفق العلماء على أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الوالدين والأجداد والجندات ولا إلى الأولاد وأولادهم ذكوراً كانوا أو إناثاً من سهم الفقراء والمساكين إذا كان المزكي موسراً وهم فقراء لأن نفقتهم واجبة عليه^(١).

١- المصدر السابق.

٢- أنظر فقه الزكاة ج ٢ ص ٧١٠.

٣- الاختيارات الفقهية ص ٦١.

٤- أنظر راحة الأمة في اختلاف الأئمة ٩١ والافصاح لابن هبيرة ج ١

ص ١٥٥.

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين في الحال التي يجبر الدافع اليهم على النفقة عليهم بأن كان موسراً وهم فقراء لأن دفع زكاته اليهم تنقيهم عن نفقته وتسقطها عنه ويعود نفعها إليه فكأنه دفعها إلى نفسه فلم تجز كما لو قضى بها دينه^(١).

وروي عن مالك أنه أجاز الدفع إلى الجد والجدة وبني البنين لسقوط نفقتهم عنده^(٢).

والراجح قول الجمهور لأن مال الولد مال لوالديه ولهذا جاء في الحديث قوله - ﷺ - «أنت ومالك لأبيك» رواه ابن ماجه عن جابر والطبراني في الأوسط وغيرها^(٣).

وقال - ﷺ - «إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم» رواه البخاري في التاريخ والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة^(٤).

فاذا كان مال الرجل مضافاً إلى أبيه وموصوفاً بأنه من

١- أنظر المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥١١ وتفسير القرطبي ج ٢

ص ١٨٩ والمجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٤٧.

٢- أنظر راحة الأمة ص ٩١ ونيل الأوطار ج ٤ ص ٣٠٠.

٣- الجامع الصغير ج ١ ص ١٠٨.

٤- أنظر فيض القدير شرح الجامع الصغير ج ٢ ص ٤٢٥ ورمز له

السيوطي بالصحة.

كسبه فهو متى أعطى ابنه فكأنه باق في ملكه لأن ملك ابنه منسوب اليه فلم تحصل صدقة صحيحة، وإذا صح ذلك في الابن فالأب مثله إذ كل واحد منهما منسوب الى الآخر من طريق الولادة، ولهذا لا تقبل شهادة بعضهم لبعض فلم يجوز دفع الزكاة بعضهم الى بعض^(١). وان دفع زكاته الى ولي الأمر ثم دفعها ولي الأمر لولده أو والده أو زوجته جاز^(٢) لأن الزكاة بدفعها الى ولي الأمر المسلم قد بلغت محلها وبرئت ذمة المزكي منها ولولي الأمر أن يصرفها في مصرفها الشرعي بحسب الحاجة والمصلحة.

ويجوز أن يعطي الانسان ذا قرابته من الزكاة لكونه غازياً أو مؤلفاً أو عاملاً أو غارماً لإصلاح ذات البين^(٣). لأنه يستحق الزكاة هنا بوصف لا تأثير للقرابة فيه^(٤).

هذا وقد قيد ابن المنذر الاجماع على عدم جواز الدفع الى الوالدين بالحال التي يجبر فيها الدافع اليهم على النفقة عليهم بأن كان موسراً وهم فقراء، فإذا لم تتحقق هذه الحال بأن كان الولد معسراً وملك نصيباً وجبت فيه الزكاة

١- أنظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٣٤.

٢- أنظر تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٩.

٣- أنظر المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥١٨.

٤- أنظر فقه الزكاة ج ٢ ص ٧١٦.

فقد قال النووي: «وأما إذا كان الولد أو الوالد فقيراً أو مسكيناً وقلنا في بعض الأحوال: لا تجب نفقته فيجوز لوالده وولده دفع الزكاة اليه من سهم الفقراء والمساكين بلا خلاف لأنه حينئذ كالأجنبي»^(١).

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (يجوز صرف الزكاة الى الوالدين وان علوا والى الولد وان سفل إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم) وأيد ذلك بوجود المقتضي للصرف وهو الفقر والحاجة السالم عن المعارض أي لم يوجد مانع شرعي يعارض هذا المقتضى.

قال ابن تيمية: وهو أحد القولين في مذهب أحد: قال: وإذا كانت أم فقيرة ولها أولاد صغار لم مال ونفقتها تضر بهم أعطيت من زكاتهم^(٢)...

حكم دفع الزكاة الى أحد الزوجين

أما الزوجة فلا يجوز دفع الزكاة اليها اجماعاً كالوالدين والأولاد... قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة لأن نفقتها واجبة عليه فتستغني

١- المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٤٨.

٢- الاختيارات الفقهية ص ١٠٤.

بها عن أخذ الزكاة، فلم يجوز دفعها اليها كما لو دفعها اليها
على سبيل الاتفاق عليها^(١).

وأما دفع الزوجة من زكاتها الى زوجها الفقير أو
المسكين ففيه للعلماء قولان:-

الأول: أنه لا يجوز، وبه قال أبو حنيفة وهو رواية عن
أحمد..

لأن الرجل من امرأته كالمرأة من زوجها، وقد منعنا
اعطاء الزوج للزوجة وكذلك الزوجة للزوج، وقد ثبت أن
شهادة كل واحد من الزوجين لصاحبه غير جائزة فوجب أن
لا يعطي أحد منهما صاحبه من زكاته لوجود العلة المانعة
من دفعها الى كل واحد منهما^(٢).

ولأنها تنتفع بدفعها اليه لأنه ان كان عاجزا عن نفقتها
تمكن بأخذ الزكاة من النفقة فتلزمه، وان لم يكن عاجزا
ولكنه أيسر بها لزمته نفقة الموسرين^(٣)..

وقال مالك: ان كان يستعين بما يأخذه منها على نفقتها
فلا يجوز وان كان يصرفه في غير نفقتها كأولاده الفقراء

١- المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥١٣.

٢- أنظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٣٥ - والمغني مع الشرح

الكبير ج ٢ ص ٥١٣

٣- أنظر المغني مع الشرح الكبير ج ٣ ص ٥١٣.

من غيرها ونحو ذلك من شئونه الخاصة جاز^(١).
القول الثاني:-

أنه يجوز للمرأة أن تدفع زكاتها الى زوجها وبه قال
الثوري والشافعي وصاحب أبي حنيفة - أبو يوسف يعقوب
ابن ابراهيم ومحمد بن الحسن الشيباني - واحدى الروایتين عن
أحمد والرواية الصحيحة عن مالك^(٢). وهو اختيار أبي
عبيد. وهو الراجح ان شاء الله، وقياس الزوج على اعطاء
الزوجة قياس غير صحيح للأدلة الآتية:-

روى البخاري عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -
أن النبي - ﷺ - قال: «زوجك ولدك أحق من
تصدق به عليهم»^(٣).

ووجه الدلالة من هذا الحديث أن النبي - ﷺ - «ذكر
أحقية الزوج بصدقة امرأته وهو يشمل الصدقة الواجبة
والمستحبة.

ونوقش هذا الاستدلال بأن هذا الحديث وارد في صدقة
التطوع قال مجد الدين ابن تيمية في (المنتقى): وهذا عند

١- رحمة الأمة ص ٩١ - ٩٢ والافصح ج ١ ص ١٥٥ وتفسير القرطبي
ج ٨ ص ١٩٠.

٢- أنظر نيل الأوطار ج ٣ ص ١٩٩ وتفسير القرطبي ج ٨ ص ١٩٠.

٣- صحيح البخاري ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٣.

أهل العلم في صدقة التطوع. أ. هـ. قالوا لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالاجماع.

وتعقب هذا بأن الذي يمتنع اعطاؤه من الصدقة الواجبة من تلزم المعطي نفقته والأم لا يلزمها نفقة ابنها مع وجود أبيه.

قال الشوكاني: والظاهر أنه يجوز للزوجة صرف زكاتها الى زوجها لعدم المانع من ذلك، ولأن ترك استفصاله - عليه السلام - لها منزل منزلة العموم فلما لم يستفصلها عن الصدقة هل هي تطوع أو واجبة فكأنه قال: يجزى عنك فرضاً كان أو تطوعاً^(١).

٢- أن الرجل يجبر على نفقة امرأته وإن كانت موسرة وليست تجبر على نفقته وإن كان معسراً، فأى اختلاف أشد تفاوتاً من هذين^(٢).

٣- أن الزوج لا تجب نفقته عليها فلا تمنع من دفع الزكاة اليه كالأجنبي، ويفارق الزوجة فإن نفقتها واجبة عليه.

٤- أن الأصل جواز الدفع اليه لدخوله في عموم الأصناف المسمين في الزكاة. قال ابن قدامة: وليس في المنع نص ولا اجماع وقياسه على من ثبت المنع في حقه غير

١- نيل الأوطار ج ١ ص ١٩٩ وفتح الباري ج ٣ ص ٣٢٩ - ٣٣٠.
٢- الأموال لأبي عبيد ص ٧٠١.

صحيح لوضوح الفرق بينهما فيبقى جواز الدفع ثابتاً^(١).

حكم دفع الزكاة الى بقية الأقارب

الأقارب ما عدا الوالدين والأولاد والأزواج: من لا يرث منهم يجوز دفع الزكاة اليه إذا كان فقيراً سواء كان انتقاء الارث لانتفاء سببه لكونه بعيد القرابة ممن لم يسم الله تعالى ورسوله - عليه السلام - له ميراثاً، أو كان لمانع مثل أن يكون محجوباً عن الميراث كالأخ المحجوب بالابن أو الأب والعم المحجوب بالأخ وابنه وإن نزل فيجوز دفع الزكاة اليه لأنه لا قرابة جزئية بينهما ولا ميراث فأشبهها الأجانب^(٢).

واختلف العلماء في دفع الزكاة الى من يرثه من أقاربه كالأخوة والعمومة وأولادهم: فقال أبو حنيفة والشافعي ومالك ورواية عن أحد - وهي الظاهرة عنه -: يجوز لكل واحد منهما دفع زكاته الى الآخر^(٣). قال ابن قدامة: رواها عنه الجماعة، قال في رواية اسحاق بن ابراهيم واسحاق بن منصور وقد سأله: يعطى الأخ والأخت والخالة من الزكاة. قال: يعطى كل القرابة الا الأبوين والولد. قال ابن قدامة:

١- المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥١٤.
٢- المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥١٢.
٣- الافصاح لابن هبيرة ج ١ ص ١٥٥.

وهذا قول أكثر أهل العلم .

قال أبو عبيد: هو القول عندي، لقول النبي - ﷺ -
«الصدقة على المسكين صدقة وهي لذي الرحم صدقة
وصلة»^(١) فلم يشترط نافلة ولا فريضة، ولم يفرق بين
الوارث وغيره، ولأنه ليس من عمودي نسبه فأشبهه
الأجنبي .

والرواية الثانية عن الامام أحد: لا يجوز دفع الزكاة الى
الموروث لأنه يلزمه مؤنثه فيغنيه بزكاته عن مؤنثه ويعود
نفع زكاته اليه فلم يجوز كدفعها الى والده أو قضاء دينه بها .
قالوا: والحديث يحتمل صدقة التطوع فيحمل عليها^(٢) .

(الترجيح)

والراجح: هو القول الأول قول أكثر أهل العلم الذي
رجحه أبو عبيد - ويدل على ذلك الحديث المتقدم
«الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي الرحم ثنتان
صدقة وصلة» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وقوله
- ﷺ - «أن أفضل الصدقة: الصدقة على ذي الرحم
الكاشح»^(٣) رواه أحمد من حديث أبي ايوب وله مثله من
حديث حكيم بن حزام^(٤) .

- ١- رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه، نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٩ .
- ٢- المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥١٢ .
- ٣- الكاشح: المضر للعداوة .
- ٤- نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٠٠ .

قال الشوكاني: وقد استدل بالحديثين على جواز صرف
الزكاة الى الأقارب سواء كانوا ممن تلزم لهم النفقة أم لا
لأن الصدقة المذكورة فيها لم تقيد بصدقة التطوع، ولكنه
قد تقدم عن ابن المنذر حكاية الاجماع على عدم جواز
صرف الزكاة الى الوالدين والأولاد والأزواج، ثم الأصل
عدم المانع فمن زعم أن القرابة أو وجوب النفقة مانعان
فعليه الدليل ولا دليل^(١) .

قال البخاري في صحيحه «باب الزكاة على الأقارب»:
وقال النبي - ﷺ - «لها أجران: أجر القرابة، وأجر
الصدقة»^(٢) قاله - ﷺ - لزَيْنِب امرأة عبد الله بن مسعود
لما سألت عن الصدقة لزوجها وأيتام في حجرها .

٥- آَل النَّبِيِّ ﷺ -

اتفق جمهور العلماء على أن الصدقة المفروضة حرام على
بني هاشم وهم خمس بطون: آل عباس، وآل علي، وآل
جعفر، وآل عقيل، وولد الحارث بن عبد المطلب للأدلة
الآتية -

١- عن المطلب بن ربيعة بن الحارث - رضي الله عنه -

- ١- نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٩ - ٢٠٠ .
- ٢- صحيح البخاري ج ٢ ص ١٠٢ .

قال: قال رسول الله - ﷺ - «ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس» رواه مسلم^(١).

وقوله «أوساخ الناس»: هذا بيان لعللة التحريم والارشاد الى تنزيه آل عن أكل الأوساخ وإنما سميت أوساخاً لأنها طهرة لأموال الناس ونفوسهم كما قال تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾ (التوبة/ ١٠٣)^(٢).

٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: أخذ الحسن بن علي تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فقال رسول الله - ﷺ - «كخ، كخ، أما علمت أنا لا نأكل الصدقة» متفق عليه. ولمسلم: «أنا لا تحمل لنا الصدقة»^(٣). قوله «كخ، كخ» هي كلمة تقال للصبي عند تناوله ما يستقذر. والحديث يدل على تحريم الصدقة عليه - ﷺ - وعلى آله^(٤). قال ابن قدامة في المغني: لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحمل لهم

١- سبل السلام جـ ٢ ص ٢٠٠ - ٢٠١ وأنظر مختصر صحيح مسلم جـ ١ ص ١٤١.

٢- نيل الأوطار جـ ٤ ص ١٨٥.

٣- أنظر اللؤلؤ والمرجان فما اتفق عليه الشيخان جـ ١ ص ٢٣٥ ونيل الأوطار جـ ٤ ص ١٩٣.

٤- المصدر السابق في نفس الصفحة.

الصدقة المفروضة^(١). وروي عن أبي يوسف أن زكاة الهاشمي تحمل للهاشمي. ورجح شيخ الاسلام ابن تيمية: أنه يجوز لبني هاشم الأخذ من زكاة الهاشميين^(٢).

ونقل عن أبي حنيفة: جواز الدفع اليهم.

وادعى بعضهم: أن الحرمة خاصة بزمانه - ﷺ -.

قال الشوكاني: والأحاديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع. وأما ما استدل به القائلون بحملها للهاشمي من الهاشمي من حديث العباس الذي أخرجه الحاكم في النوع السابع والثلاثين من علوم الحديث باسناد كله من بني هاشم: أن العباس بن عبد المطلب قال: قلت يا رسول الله: انك حرمت علينا صدقات الناس، هل تحمل لنا صدقات بعضنا لبعض قال «نعم» فهذا الحديث قد اتهم به بعض رواة، فليس بصالح لتخصيص تلك العمومات الصحيحة^(٣).

وقال أبو بكر الجصاص: وروي من وجوه كثيرة عن النبي - ﷺ - أن الصدقة لا تحمل لآل محمد إنما هي أوساخ

١- المغني مع الشرح الكبير جـ ٢ ص ٥١٩.

٢- أنظر الاختيارات الفقهية ص ١٠٤.

٣- أنظر نيل الأوطار جـ ١ ص ١٩٤.

الناس. فثبت بهذه الأخبار تحريم الصدقات المفروضات عليهم^(١).

وقال القرطبي: ولا خلاف بين علماء المسلمين أن الصدقة المفروضة لا تحمل للنبي - ﷺ - ولا لبني هاشم ولا لمواليهم^(٢).

ومن الأحاديث الواردة بجواز إعطاء بني هاشم من الزكاة:

ما رواه أبو داود في سننه عن ابن عباس قال: بعثني أبي إلى النبي - ﷺ - في أبل إعطاها إياه من الصدقة - وفي رواية - آتي ببذلها: وأخرجه النسائي^(٣). وقد أجاب النووي عن هذا الحديث بوجهين: أحدهما: أن يكون قبل تحريم الصدقة على بني هاشم، ثم صار منسوخاً بما تقدم من الأحاديث.

الثاني: أن يكون قد اقترض من العباس للفقراء إبلاً ثم وفاه إياها من الصدقة وقد جاء في رواية أخرى ما يدل على هذا^(٤). وبهذا الثاني أجاب الخطابي في معالم السنن^(٥).

١- أحكام القرآن للجصاص ج- ٣ ص ١٣١.

٢- تفسير القرطبي ج- ٨ ص ١٩١.

٣- تفسير سنن أبي داود ج- ٢ ص ٢٤٦.

٤- أنظر المجموع شرح المذهب ج- ٦ ص ٢٤٥.

٥- أنظر معالم السنن ج- ٢ ص ٢٤٦.

ما الحكم إذا منع بنو هاشم حقهم من الغنائم والفيء

بأن انقطع حقهم من خمس الخمس لعدم هذا الخمس كما في الزمن لخلو بيت المال من الفيء والغنيمة، أو لاستيلاء الظلمة واستبدادهم بها. وحق ذوي القربى هو المذكور في قوله تعالى: ﴿واعلموا أنما غنم من شيء فأن الله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ الآية (سورة الأنفال/ ٤١) وقوله تعالى: ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ الآية (سورة الحشر/ ٧).

روى ابن جرير عن مجاهد قال: علم الله أن في بني هاشم فقراء فجعل لهم الخمس مكان الصدقة.

وروى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله - ﷺ - «لبنی هاشم: «رغبتم لكم عن غسالة الأيدي لأن لكم من خمس الخمس ما يغنيكم أو يكفيكم» قال ابن كثير هذا الحديث حسن الإسناد^(١).

ولهذا قال بعض المالكية: محل عدم إعطاء بني هاشم من الزكاة إذا أعطوا ما يستحقونه من بيت المال فإن لم يعطوه

١- أنظر تفسير ابن كثير ج- ٢ ص ٣١٢ - ٣١٣.

وأضر بهم الفقر أعطوا منها واعطائهم أفضل من اعطاء غيرهم. وقيد بعضهم جواز هذا الاعطاء بحال الضرورة وهي الحال التي يباح لهم فيها أكل الميتة، ومعنى هذا التعبير: أن التحريم باق وإنما جاز في حال الضرورة كسائر المحرمات.

وقال غيره: قد ضعف اليقين في هذه الأعصار المتأخرة فاعطاء الزكاة لهم أسهل من تعاطيهم خدمة الذمي والكافر والفاجر^(١).

وقال أبو سعيد الأصبخري من الشافعية: ان منعوا حقهم من الخمس جاز الدفع اليهم لأنهم إنما حرموا الزكاة لحقهم في خمس الخمس فإذا منعوا الخمس وجب أن يدفع اليهم. وذكر النووي عن الرافعي قال: وكان محمد بن يحيى صاحب الغزالي يفتي بهذا^(٢). وكذا رجح شيخ الاسلام ابن تيمية والقاضي يعقوب من الخنابلة: جواز أخذ بني هاشم من زكاة الناس إذا منعوا من خمس الغنائم والفبيء لأنه محل حاجة وضرورة^(٣).

وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية^(٤).

١- أنظر الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك وحاشية

الصاوي جـ ١ ص ٦٦٠.

٢- أنظر المجموع شرح المذهب جـ ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٦.

٣- أنظر الاختيارات الفقهية ص ١٠٤.

٤- أنظر فقه الزكاة جـ ٢ ص ٧٣٢.

وجهور العلماء: يرون عدم جواز اعطائهم وان منعوا الخمس قالوا: لأن الزكاة إنما حرمت عليهم لشرفهم برسول الله ﷺ - وهذا المعنى لا يزول بمنع الخمس^(١).

الترجيح

وحيث عرفنا من الحديث المتقدم وأقوال أهل العلم أن الحكمة من اعطاء بني هاشم خمس الخمس عوض عن تحريم الزكاة عليهم، لذا أرى أن يعطوا من الزكاة لحرمانهم من خمس الغنائم والفبيء الذي كان يعطى منه لذوي القربى في عهد النبي - ﷺ - تعويضاً من الله لهم عما حرم عليهم من الصدقة وهذا هو الذي رجحه فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي في (فقه الزكاة)^(٢).

وقد تبين بذكر أقوال من أجاز الزكاة لبني هاشم اذا منعوا من خمس الخمس أنه لا اجماع في المسألة حتى لا يتهم من أجاز لهم الزكاة اذا منعوا خمس الخمس بخرق الاجماع فالجواز كما تقدم منقول عن أبي حنيفة وصاحبيه وهو وجه لبعض الشافعية وقول عند المالكية..

والقول بأن الزكاة حرمت عليهم لشرفهم ليس بقوي والأولى أن يكون ذلك لمدافعهم عن الرسول - ﷺ -

١- المجموع جـ ٦ ص ٢٤٤.

٢- أنظر فقه الزكاة جـ ٢ ص ٧٣٢ - ٧٣٣.

وأضر بهم الفقر أعطوا منها واعطاؤهم أفضل من اعطاء غيرهم. وقيد بعضهم جواز هذا الاعطاء بحال الضرورة وهي الحال التي يباح لهم فيها أكل الميتة، ومعنى هذا التعبير: أن التحريم باق وإنما جاز في حال الضرورة كسائر المحرمات.

وقال غيره: قد ضعف اليقين في هذه الأعصار المتأخرة فاعطاء الزكاة لهم أسهل من تعاطيهم خدمة الذمي والكافر والفاجر^(١).

وقال أبو سعيد الأصبخري من الشافعية: ان منعوا حقهم من الخمس جاز الدفع اليهم لأنها حرموا الزكاة لحقهم في خمس الخمس فإذا منعوا الخمس وجب أن يدفع اليهم. وذكر النووي عن الرافعي قال: وكان محمد بن يحيى صاحب الغزالي يفتي بهذا^(٢). وكذا رجح شيخ الاسلام ابن تيمية والقاضي يعقوب من الحنابلة: جواز أخذ بني هاشم من زكاة الناس اذا منعوا من خمس الغنائم والفيء لأنه محل حاجة وضرورة^(٣).

وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية^(٤).

١- أنظر الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك وحاشية الصاوي ج ١ ص ٦٦٠.

٢- أنظر المجموع شرح المذهب ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٦.

٣- أنظر الاختيارات الفقهية ص ١٠٤.

٤- أنظر فقه الزكاة ج ٢ ص ٧٣٢.

وجهور العلماء: يرون عدم جواز اعطائهم وان منعوا الخمس قالوا: لأن الزكاة إنما حرمت عليهم لشرفهم برسول الله ﷺ - وهذا المعنى لا يزول بمنع الخمس^(١).

الترجيح

وحيث عرفنا من الحديث المتقدم وأقوال أهل العلم أن الحكمة من اعطاء بني هاشم خمس الخمس عوض عن تحريم الزكاة عليهم، لذا أرى أن يعطوا من الزكاة لحرمانهم من خمس الغنائم والفيء الذي كان يعطى منه لذوي القربى في عهد النبي ﷺ - تعويضاً من الله لهم عما حرم عليهم من الصدقة وهذا هو الذي رجحه فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي في (فقه الزكاة)^(٢).

وقد تبين بذكر أقوال من أجاز الزكاة لبني هاشم اذا منعوا من خمس الخمس أنه لا اجماع في المسألة حتى لا يتهم من أجاز لهم الزكاة اذا منعوا خمس الخمس بخرق الاجماع فالجواز كما تقدم منقول عن أبي حنيفة وصاحبيه وهو وجه لبعض الشافعية وقول عند المالكية..

والقول بأن الزكاة حرمت عليهم لشرفهم ليس بقوي والأولى أن يكون ذلك لمدافعهم عن الرسول ﷺ -

١- المجموع ج ٦ ص ٢٤٤.

٢- أنظر فقه الزكاة ج ٢ ص ٧٣٢ - ٧٣٣.

ونصرتهم له حتى اشترك في ذلك مسلمهم وكافرهم
وحوصروا في الشعب ثلاث سنوات وصبروا على الأذى
والجوع ووقفوا في وجه قريش.

وقد أفتى جماعة من علماء المذاهب الأربعة وغيرها:
بجواز أخذ بني هاشم من الزكاة ان منعوا الخمس لأنه محل
ضرورة وحاجة^(١). بل حكى بعض المالكية ان اعطاءهم في
هذه أفضل من اعطاء غيرهم^(٢).

حكم دفع الزكاة الى موالى بني هاشم

وهم من أعتقهم هاشمي اختلف العلماء في ذلك على
قولين:-

فقال ابو حنيفة وأحمد: لا يجوز وهو الاصح في مذهب
مالك والشافعي^(٣). واستدلوا على ذلك بما رواه أحمد وأبو
داود والنسائي والترمذي وصحه عن أبي رافع واسمه: أسلم
مولى رسول الله - ﷺ - أن النبي - ﷺ - بعث رجلا من
بني مخزوم على الصدقة، فقال لأبي رافع: اصحبني كما
نصيب منها قال: لا، حتى آتي رسول الله - ﷺ - فأسأله،
وانطلق فسأله، فقال: ان الصدقة لا تحمل لنا وان مولى

١- أنظر شرح غاية المنتهى ج ١ ص ١٥٧.

٢- أنظر حاشية الصاوي على الشرح الصغير ج ١ ص ٦٦٠.

٣- أنظر الافصاح لابن هبيرة ج ١ ص ١٥٥ ورحمة الأمة ص ٩٢.

القوم من أنفسهم، والحديث يدل على تحريم الزكاة على موالى
بني هاشم ولو كان ذلك على جهة العمالة^(١).

والرواية الثانية: عن مالك والشافعي: أنها تحمل لهم:
وروي ذلك عن غيرهما، قال ابن قدامة في المغني: وقال
أكثر العلماء: يجوز - أي اعطاء الزكاة لهم - لأنهم ليسوا
بقراة النبي - ﷺ - فلم يمنعوا الصدقة كسائر الناس. ولأنهم
لم يعوضوا عنها بخمس الخمس فانهم لا يعطون منه فلم يجوز
أن يحرموها كسائر الناس، لأن علة التحريم مفقودة فيهم
وهي الشرف بالنسب.

وأجيب عن ذلك بدلالة حديث أبي المتقدم على تحريمها
عليهم. ولأنهم ممن يرثه بنو هاشم بالتعصيب فلم يجوز دفع
الصدقة اليهم كبني هاشم، وقولهم: انهم ليسوا بقراة. قلنا:
هم بمنزلة القراة بدليل قول النبي - ﷺ - «الولاء لحمة
كلمة النسب»^(٢). وقوله - ﷺ - «مولى القوم من أنفسهم»
رواه البخاري^(٣). وثبت فيهم حكم القراة من الارث
والعقل والنفقة فلا يمتنع ثبوت حكم تحريم الصدقة فيهم.
وقولهم: لأن علة التحريم مفقودة فيهم وهي الشرف. قلنا

١- أنظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٥ - ١٩٦.

٢- رواه الشافعي وصحه ابن حبان والحاكم غتصر الكلام على بلوغ المرام
ص ٣٥٧ وأنظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٣٣.

٣- صحيح البخاري ج ٨ ص ١٣٠.

جزم الخبر بدفع ذلك - وهو خبر أبي رافع المتقدم - .

قال الشوكاني: ونصب هذه العلة في مقابل هذا الدليل الصحيح من الغرائب التي يعتبر بها المتيقض^(١).

وقال القرطبي: وشذ بعض أهل العلم فقال: إن موالى بني هاشم لا يحرم عليهم شيء من الصدقات، وهذا خلاف الثابت عن النبي - ﷺ - فإنه قال لأبي رافع مولاة وإن مولى القوم منهم^(٢). وهذا هو الراجح لما تقدم من الأدلة والله أعلم.

حكم دفع الزكاة إلى بني المطلب

وهم أولاد المطلب بن عبد مناف.

اختلف العلماء في دفع الزكاة إلى بني المطلب على

قولين: -

فقال أبو حنيفة ومالك على الراجح عنه: لا يحرم عليهم.

وقال الشافعي يحرم عليهم.

وعن أحمد روايتان: أظهرهما: أنها حرام عليهم^(٣).

١- نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٦، وانظر المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥١٩ والمجموع ج ٦ ص ١٦٧ و ٢٤٤، وانظر شرح فتح

القدير ج ٢ ص ٢٥.

٢- تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٩١.

٣- الافصاح لابن هبيرة ج ١ ص ١٥٥ ورجة الأمة ص ٩٢.

واستدل الشافعي ومن معه على ذلك بأن النبي - ﷺ -

أشرك بني المطلب مع بني هاشم في سهم ذوي القربى ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم، وتلك العطية عوضاً عوضوه بدلا عما حرموه من الصدقة كما أخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم - رضي الله عنه - قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي - ﷺ - فقلنا: يا رسول الله: أعطيت بني المطلب من خمس خيبر وتركنتنا ونحن وهم بمنزلة واحدة فقال رسول الله - ﷺ - : «إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد» رواه أبو داود وغيره. والحديث دليل على أن بني المطلب يشاركون بني هاشم في سهم ذوي القربى وتحرم الزكاة أيضاً دون من عداهم لاستمرارهم على الموالاة، كما قال - ﷺ - : «إنهم لم يفارقونا في جاهلية ولا اسلام»^(١).

قال ابن حزم: فصح أنه لا يجوز أن يفرق بين حكمهم في شيء أصلاً لأنهم شيء واحد بنص كلامه - ﷺ - فصح أنهم آل محمد واذ هم آل محمد فالصدقة عليهم حرام^(٢).

وقال ابن حجر في (فتح الباري) والمراد بالآل هنا:

بنو هاشم وبنو المطلب على الأرجح من أقوال العلماء^(٣)

١- نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٣.

٢- المحلى ج ٦ ص ٢١٠.

٣- فتح الباري ج ٣ ص ٣٥٤.

ولأنه حكم واحد يتعلق بذوي القربى فاستوى فيه الهاشمي والمطلبي كاستحقاق الخمس^(١).

وقد أكد ذلك ما روي أن النبي - ﷺ - علل منعهم الصدقة باستغنائهم عنها بخمس الخمس، فقال: «أليس في خمس الخمس ما يغنيكم»^(٢). وفي رواية «رغبت لكم عن غسالة الأيدي لأن لكم من خمس الخمس ما يغنيكم» رواه ابن أبي حاتم بإسناد حسن^(٣). وأجيب بأنه إنما أعطاهم لمولاتهم لا عوضاً عن الصدقة^(٤).

واستدل أبو حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى على جواز دفع الزكاة إلى بني المطلب: أن بني المطلب داخلون في عموم قوله تعالى: «أما الصدقات للفقراء والمساكين» الآية. لكن خرج بنو هاشم لقول النبي - ﷺ - «ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد» رواه مسلم فيجب أن يختص المنع بهم، ولا يصح قياس بني المطلب على بني هاشم لأن بني هاشم أقرب إلى النبي - ﷺ - وأشرف وهم آل النبي - ﷺ - ومشاركة بني المطلب لهم في خمس الخمس ما استحقوه بمجرد القرابة بدليل أن بني عبد شمس وبني

١- أنظر المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٢٤٤

٢- أنظر المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٠.

٣- تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣١٣.

٤- أنظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٣.

نوفل، يساوونهم في القرابة ولم يعطوا شيئاً، وإنما شاركوهم بالنصرة أو بها جميعاً، والنصرة لا تقتضي منع الزكاة^(١).

ويجاء عن ذلك بالحديث المتقدم «أما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد» رواه البخاري من حديث جبير بن مطعم - لأن بني المطلب - وازروا بني هاشم في الجاهلية وفي أول الإسلام ودخلوا معهم في الشعب غضباً لرسول الله - ﷺ - وحماية له.

وأما بنو عبد شمس وبنو نوفل وإن كانوا بني عمهم فلم يوافقوهم على ذلك بل حاربوهم ونابدوهم ومالخوا بطون قريش على حرب الرسول - ﷺ -.

قال ابن كثير: وهو قول جمهور العلماء أنهم بنو هاشم وبنو المطلب^(٢). أي آل النبي - ﷺ - الذين تحرم عليهم الصدقة، وهذا هو الراجح لما تقدم من الأدلة وكلام أهل العلم.

١- أنظر المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٠.

٢- أنظر تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣١٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات وبعده-

فقد منَّ الله عليَّ بكتابة هذا البحث المختصر المتواضع الذي بذلت فيه جهدي في الاطلاع على المراجع أولاً ثم الكتابة فيه معتمداً في ذلك على الله سبحانه وتعالى ثم على كتابه وسنة نبيه - ﷺ - وكلام أهل العلم الموثوق بهم من مفسرين ومحدثين وفقهاء فرتبت أقوالهم وبينت الراجح من المرجوح منها بحسب الدليل. فقد بدأت بمقدمة ذكرت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياره وبيان طريقي فيه، ثم بتمهيد عن تعريف الزكاة وحكمها وحكم مانعها وبيان الحكمة فيها لأن أحكام الله تدور على وفق الحكمة والمصلحة وليعلم أن الله حكيم عليم يضع الأشياء مواضعها وينزلها منازلها الاثقة بها.

ثم ذكرت في الباب الأول مصارف الزكاة الثمانية مرتبة بحسب ما جاء في آية المصارف وذكرت خلاف العلماء في الفرق بين الفقير والمسكين، وتوصلت الى أن الفقير أشد حاجة من المسكين مع أن كلا منهما تجمعه الحاجة، وأن

كلا منها يعطى من الزكاة كفايته لمدة سنة، وأن من الكفاية المعتبرة الزواج للفقير الأعزب وعلاج المرضى وكتب العلم المحتاج إليها ..

وتوصلت في مصرف العاملين الى أنهم يعطون قدر عملتهم من الزكاة وان كانوا أغنياء اذا توفرت فيهم الشروط وهي أن يكون العامل مسلماً بالغاً عاقلاً أميناً كافياً لعمله .

وتوصلت في مبحث (المؤلفة قلوبهم) الى أنهم مسلمون وكفار، وأن سهمهم باق لم ينسخ وأنهم يعطون من الزكاة ما يحصل به تأليفهم على الاسلام ونصرته والدفاع عنه .

وتبين لي في مصرف (الرقاب) ما قيل من أنه يشمل عتق العبيد ومساعدة المكاتبين وفك الأسرى من أسر العدو، وان هذا هو الراجح .

وذكرت بعد ذلك الحكمة في العدول في آية المصارف عن (اللام) في الأربعة الأولى الى (في) في الأربعة الأخيرة ما ذكره المفسرون من أن المذكورين ب (في) أرسخ في استحقاق الصدقة عليهم ممن تقدمهم وأن الأولين يملكونها حيث أثبت لهم ب (لام) الملاك، والآخرين لا تصرف لهم وانما تصرف في جهات الحاجات المقيدة في الصفات التي لأجلها استحقوا الزكاة .

وذكرت في مصرف الغارمين ما رجحه بعض العلماء من جواز قضاء دين الميت من الزكاة لأنه غارم تخلصاً لذمته من حقوق الناس عليه فالغارم لا يشترط تمليكها وعلى هذا يجوز الوفاء عنه لأن الله جعل الزكاة فيهم ولم يجعلها لهم ...

وفي مصرف السابغ « في سبيل الله » ذكرت اتفاق العلماء على أن المراد ب (سبيل الله) الغزاة المتطوعين الذين لا يتقاضون راتباً من الحكومة، ثم ذكرت اختلاف العلماء في الصرف على الحجاج وفي المرافق العامة، وأن الراجح في ذلك هو رأي الجمهور في الصرف على الغزاة في سبيل الله اذا وجدوا وإلا صرف الى بقية الأصناف الأخرى، وأنه لا يجوز صرفه في شيء من المرافق العامة الا اذا لم يوجد لها مستحق في الأصناف الثمانية المنصوص عليها في آية الصدقات وهذا ما رجحه هيئة كبار العلماء .

وبما أن وسائل الجهاد تتجدد من عصر لآخر ولم يعد مفهوم الجهاد قاصراً على الحرب الدموية في القتال وعدته بل أصبح بمفهومه العام شاملاً للتعبيث الفكرية وصدهجيات المفرضين ودرء شبهات المشبهين ورد الدعوات المنحرفة والمذاهب الهدامة وهذا كله يحتاج الى اعداد فكري للدعوة لا يقل أثراً عن عدة الحرب في السلاح ويحتاج الى تكوين جند للدعوة يحمل لواءها ويدود عنها بالقلم واللسان والبيان، لذا اخترت ما اختاره كل من الدكتور يوسف القرضاوي

والشيخ مناع القطان من الصرف من سهم (في سبيل الله) على الدعاة الى الله بأقلامهم وألسنتهم وبيانهم وما يحتاجون اليه في هذا المجال من وسائل مادية للدعوة الى الله والجهاد في سبيله بكل ما أوتوا من قوة كما قال تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾، (سورة الأنفال/ ٦٠) وكما قال رسول الله - ﷺ - «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم» رواه أبو داود باسناد صحيح.

وبذلك نأخذ برأي الجمهور مع بعض التوسعة في مدلوله.

وتبين لي رجحان ما ذهب اليه الجمهور من عدم وجوب استيعاب الأصناف الثمانية في الصرف اليها ولكنه مستحب بحسب الحاجة والمصلحة وبحسب ما يراه الامام أو نائبه أو المزكي.

ثم ذكرت الأصناف الذين لا تصرف لهم الزكاة في الباب الثاني وهم الأغنياء والأقوياء المكتسبون وأصول المزكي وفروعه وزوجته وغير المسلمين وآل النبي - ﷺ - وتبين لي أن الغنى المانع من أخذ الزكاة هو ما تحصل به الكفاية قل أو كثر.

وظهر لي رجحان ما اختاره بعض العلماء من جواز دفع الزكاة الى الوالدين والأولاد إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن

نفقتهم لعدم وجوبها عليه حينئذ.

وتبين لي جواز دفع المرأة زكاتها الى زوجها الفقير لعدم الدليل المانع من ذلك.

كما تبين لي جواز دفع الزكاة الى سائر الأقارب سوى الأصول والفروع والزوجة إذا كانوا فقراء.

وظهر لي جواز دفع الزكاة الى بني هاشم إذا منعوا خمس الخمس من الغنائم والفني أو كان معدوماً وهم فقراء لأنه محل حاجة وضرورة.

وقد استفدت كثيراً مما كتبه فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي في (فقه الزكاة) وكل من الشيخ محمد علي السائس والشيخ مناع خليل القطان مما كتباه في (تفسير آيات الأحكام) لأن الحكمة ضالة المؤمن حيث وجدها أمسكها.

وحيث كان موضوع البحث هو مصارف الزكاة فقد رأيت أن أهد له بتعريف الزكاة وحكمها والحكمة فيها، وأن أكمله بذكر ضده وهم الأصناف الذين لا تصرف لهم الزكاة ليتضح بذلك كما قيل: وبضدها تتبين الأشياء.

وأشكر الله تعالى على توفيقني لكتابة هذا البحث ثم أشكر مشايخي وأساتذتي في المعهد العالي للقضاء على

جهودهم واخلاصهم ونصحهم في أداء مهمتهم وشمول رعايتهم.

ثم أشكر كل من ساعدني في اعداد هذا البحث بأي وسيلة.

وأنا معترف بالتقصير في ذلك وما في هذا البحث من صواب فمن الله وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان.
وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم..

فهرس المراجع

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
	القرآن الكريم		
١	تفسير الطبري (جامع البيان تأويل آي القرآن بتحقيق محمود محمد شاكر).	كتب التفسير أبو جعفر محمد بن جرير الطبري	دار المعارف بمصر
٢	تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)	أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي	دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٨٧ هـ
٣	تفسير القرآن العظيم	اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي	ط الثانية سنة ١٣٧٣ هـ
٤	تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)	علاء الدين محمد بن ابراهيم البغدادي المعروف بالخازن	ط الأولى سنة ١٣٧٤ هـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
٥	تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) بهامش تفسير الخازن	عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي	ط الأولى سنة ١٣٧٤ هـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة
٦	تفسير الكبير (مفاتيح الغيب)	فخر الدين الرازي	المطبعة المصرية سنة ١٩٣٨ م
٧	تفسير المنار (تفسير القرآن الحكيم)	محمد رشيد رضا	
٨	أحكام القرآن	أبو بكر أحمد بن علي الرازي الخصاص	مطبعة الأوقاف الاسلامية بالقسطنطينية سنة ١٣٣٨ .
٩	أحكام القرآن بتحقيق الاستاذ علي البجاوي	القاضي أبو بكر بن العربي	مطبعة عيسى البابي الخلي وأولاده بمصر
١٠	تفسير البحر المحيط	محمد بن يوسف ابن حيان الاندلسي	نشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض
١١	الدر المنثور في التفسير بالمأثور	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	ط الميمنية بالقاهرة
١٢	تفسير آيات الأحكام	الشيخ محمد علي السايس	ط محمد علي صبيح

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
١٣	تفسير آيات الأحكام	الشيخ مناع خليل القطان	ط الثانية مطبعة المدني بالقاهرة
١٤	فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير	محمد بن علي الشوكاني	ط مصطفى البابي الخلي بمصر

كتب الحديث وشروحه

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
١	صحيح البخاري	محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري	مطبعة الفجالة الجديدة عام ١٣٧٦ هـ
٢	صحيح مسلم	أبو الحسن مسلم بن الحجاج	مطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر
٣	مختصر صحيح مسلم بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني	الحافظ المنذري	وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت
٤	فتح الباري شرح صحيح البخاري	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني	ط السلفية ومكتبتها بالقاهرة
٥	رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين - رحمه الله -	يحيى بن شرف النووي	ط الفجالة الجديدة سنة ١٣٨٠ هـ

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
٦	دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين بتحقيق وتعليق محمود حسن ربيع	محمد بن علان الشافعي المكي بمصر	ط مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر
٧	الجامع تصغير في أحاديث البشير النذير - ^{صلى الله عليه وسلم} -	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	ط الرابعة مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر
٨	فيض القدير شرح الجامع الصغير	محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي	ط الأولى سنة ١٣٥٧ هـ المكتبة التجارية الكبرى بمصر
٩	الترغيب والترهيب	عبد العظيم بن عبد القوي المنذر	ط مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر
١٠	أحكام الأحكام شرح أصول الأحكام	عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم	ط الأولى سنة ١٣٧٥ هـ مطبعة الترقى بدمشق
١١	للؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان	محمد فؤاد عبد الباقي	دار احياء الكتب العربية بمصر
١٢	نبيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار	محمد بن علي الشوكاني	ط الأخيرة مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
١٣	سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام	محمد بن اسماعيل الصنعاني	ط الثالثة سنة ١٣٦٩ هـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة
١٤	الفتح الرباني ترتيب مسند الامام أحمد مع شرحه بلوغ الاماني	أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي	ط الأولى سنة ١٣٥٦ هـ مطبعة الفتح الرباني
١٥	طرح التثريب في شرح التثريب	عبد الرحيم بن حسين العراقي وولده أبو زرة	دار المعارف بحلب سورية
١٦	مختصر سنن أبي داود	الحافظ المنذري	ط أنصار السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٧ هـ
١٧	معالم السنن المطبوع مع مختصر سنن أبي داود	أبو سليمان الخطابي	ط أنصار السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٧ هـ
١٨	الأموال	أبو عبيد القاسم بن سلام	ط الثانية ١٣٩٥ هـ
١٩	شرح السنة	الامام البغوي	ط الأولى ١٣٩٤ هـ

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
٦	دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين بتحقيق وتعليق محمود حسن ربيع	محمد بن علان الشافعي المكي	ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
٧	الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير - الشيخ -	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	ط الرابعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
٨	فيض القدير شرح الجامع الصغير	محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي	ط الأولى سنة ١٣٥٧ هـ المكتبة التجارية الكبرى بمصر
٩	الترغيب والترهيب	عبد العظيم بن عبد القوي المنذر	ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
١٠	أحكام الأحكام شرح أصول الأحكام	عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم	ط الأولى سنة ١٣٧٥ هـ مطبعة الترقى بدمشق
١١	اللزوز والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان	محمد فؤاد عبد الباقي	دار احياء الكتب العربية بمصر
١٢	نبيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار	محمد بن علي الشوكاني	ط الأخيرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
١٣	سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام	محمد بن اسماعيل الصنعاني	ط الثالثة سنة ١٣٦٩ هـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة
١٤	الفتح الرباني ترتيب مسند الامام أحمد مع شرحه بلوغ الاماني	أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي	ط الأولى سنة ١٣٥٦ هـ مطبعة الفتح الرباني
١٥	طرح التثريب في شرح التقريب	عبد الرحيم بن حسين العراقي وولده أبو زرعة	دار المعارف بمحلب سورية
١٦	مختصر سنن أبي داود	الحافظ المنذري	ط أنصار السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٧ هـ
١٧	معالم السنن المطبوع مع مختصر سنن أبي داود	أبو سليمان الخطابي	ط أنصار السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٧ هـ
١٨	الأموال	أبو عبيد القاسم بن سلام	ط الثانية ١٣٩٥ هـ
١٩	شرح السنة	الامام البيهقي	ط الأولى ١٣٩٤ هـ

كتب الفقه الفقه الحنفي

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
١	بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع	علاء الدين أبو بكر ابن مسعود الكاساني الحنفي	مطبعة الامام بمصر
٢	حاشية ورد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار	محمد أمين الشهير بابن عابدين	ط الثانية سنة ١٣٨٦ هـ مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر
٣	شرح فتح القدير	محمد بن عبد الواحد المعروف بابن المهام الحنفي	ط مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر
الفقه المالكي			
١	بداية المجتهد ونهاية المقتصد	محمد بن أحمد بن رشد القرطبي	ط الاستقامة بالقاهرة

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
٢٠	موطأ الامام مالك مع شرحه تنوير الحوالك	الامام مالك بن أنس	ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي بمصر سنة ١٣٥٣ هـ
٢١	جامع الترمذي مع شرحه تجفة الأحوذى	أبو العلي محمد عبد الرحمن المبارك كفوري	دار الاتحاد العربي للطباعة
٢٢	مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح	عبد الله بن محمد عبد السلام المبارك كفوري	ط الهند سنة ١٣٨٢ هـ
٢٣	مختصر الكلام على بلوغ المرام ضمن المجموعة الجليلة	فيصل بن عبد العزيز بن مبارك	ط مصطفى الحلبي وأولاده بمصر . ط الأولى سنة ١٣٧٣ هـ

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
٢	قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية	محمد بن أحمد بن جزى الغزنائي المالكي	دار العلم للملايين بيروت
٣	الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك	أحمد بن محمد بن أحمد الدردير	دار المعارف بمصر سنة ١٣٩٢ هـ
٤	حاشية الصاوي على الشرح الصغير	أحمد بن محمد الصاوي المالكي	دار المعارف بمصر سنة ١٣٩٢ هـ
٥	حاشية الدسوقي على الشرح الكبير على مختصر خليل	محمد بن عرفة الدسوقي	
١	المهذب في فقه مذهب الامام الشافعي	أبو اسحاق ابراهيم بن علي الفيروز أبادي الشيرازي	مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر
٢	المجموع شرح المهذب	محيي الدين يحيى بن شرف النووي	مطبعة الامام بمصر
٣	منهاج الطالبين وعمدة المفتين	أبو زكريا يحيى بن شرف النووي	مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
٤	مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج	محمد الشربيني الخطيب	مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٧٧ هـ
٥	رحمة الأمة في اختلاف الأئمة	محمد بن عبد الرحمن الدمشقي الشافعي	ط الثانية سنة ١٣٨٦ هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر
٦	الأحكام السلطانية والولايات الدينية	أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المارودي	ط الثانية سنة ١٣٨٦ هـ ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
٧	الزكاة فقها وأسرارها	محيي الدين مستو	ط الأولى سنة ١٣٩١ هـ دار العلم بيروت
١	مختصر الخرقى	أبو القاسم عمر بن الحسين الخرقى	ط الاولى ١٣٧٨ هـ مؤسسة دار السلام للطباعة والنشر بدمشق

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
٢	المغني مع الشرح الكبير	أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة	ط الأولى مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤٥ هـ .
٣	الشرح الكبير مع المغني	عبد الرحمن بن محمد ابن قدامة المقدسي	
٤	الأحكام السلطانية	محمد بن الحسين الفراء الملقب بأبي يعلى	ط الثانية سنة ١٣٨٦ هـ مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
٥	الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف	علي بن سليمان المرادوي	ط الأولى سنة ١٣٧٥ هـ السنة المحمدية بالقاهرة
٦	المقنع مع حاشيته	عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي	المطبعة السلفية
٧	الاقناع	موسى الحجاوي المقدسي	المطبعة المصرية بالأزهر
٨	كشف القناع عن متن الاقناع	منصور بن يونس البهوتي	مكتبة النصر الحديثة
٩	الروض المربع شرح زاد المستقنع وحاشية العنقري عليه	منصور بن يونس البهوتي عبد الله بن عبد العزيز العنقري	مطبعة السنة المحمدية

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
١٠	الروض المربع شرح زاد المستقنع	منصور بن يونس البهوتي	ط السادسة سنة ١٣٨٠ هـ
١١	مطالب أولى النهى شرح غاية المنتهى	مصطفى السيوطي الرحباني	المكتب الاسلامي بدمشق ط الأولى ١٣٨٠ هـ
١٢	الافصاح عن معاني الصحاح	يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي	ط الثانية سنة ١٣٦٦ هـ المكتبة الخلبية بحلب
١٣	الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية	علي بن محمد بن عباس البعلبي الدمشقي	مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٩ هـ
١	المحلى	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم	مكتبة الجمهورية العربية بمصر
١	فقه الزكاة	الدكتور يوسف القرضاوي	فقه عام دار الارشاد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
٢	مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية	عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم الحنبلي	ط الأولى سنة ١٣٨١ مطابع الرياض
٣	الفتاوى الكبرى	أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية	مكتبة المثنى ببغداد
٤	مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام	الدكتور يوسف القرضاوي	ط الثانية مطبعة حسان
٥	الروضة الندية شرح الدرر البهية	صديق بن حسن بن علي الحسني القنوجي البخاري	ادارة الطباعة المنيرية بمصر
٦	الزكاة في الاسلام	حسن أيوب	ط الثانية سنة ١٣٩٤ هـ
٧	دراسات في فقه الكتاب والسنة	محمد نصار وزملاؤه	مطبعة لجنة البيان العربي بمصر
٨	زاد المعاد في هدى خير العباد	محمد بن أبي بكر ابن القيم	مطبعة السنة المحمدية
٩	العبادة في الاسلام	الدكتور يوسف القرضاوي	ط الثالثة سنة ١٣٩٣ هـ
١٠	مختصر منهاج القاصدين	أحمد بن عبد الرحمن ابن قدامة المقدسي	ط الثانية سنة ١٣٨٠ هـ

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
١١	الرياض الناضرة والحدائق النيرة في العقائد والفنون المتنوعة الفاخرة.	الشيخ عبد الرحمن ابن ناصر السعدي	مطابع قطر الوطنية بالدوحة
١٢	الاسلام عقيدة وشرعية	محمود شلتوت	ط دار القلم بالقاهرة
١٣	حكمة التشريع وفلسفته	علي أحمد الجرجاوي	ط الخامسة سنة ١٣٨١ المطبعة اليوسفية بمصر
١٤	من حكم الشريعة وأسرارها.	حامد بن محمد العبادي	ط الأولى سنة ١٣٨٧ هـ مطابع دار الثقافة بمكة.
كتب التاريخ			
١	البداية والنهاية في التاريخ	اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي	مطبعة السعادة بمصر
٢	مختصر سيرة الرسول - عليه السلام -	الامام الشيخ: محمد ابن عبد الوهاب	مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة

كتب اللغة

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
١	مختار القاموس	الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي	ط الأولى سنة ١٣٨٣ عيسى البابي الخلي وشركاه
٢	المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي	محمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي	ط مصطفى البابي الخلي وأولاده بمصر
٣	المختار من صحاح اللغة	محمد محي الدين عبد الحميد ومحمد عبد اللطيف السبكي	ط الثانية ط الاستقامة بالقاهرة
٤	المفردات في غريب القرآن	الحسين بن محمد الأصفهاني	ط مصطفى البابي الخلي وأولاده بمصر ط الأخيرة سنة ١٣٨١
٥	النهاية في غريب الحديث والأثر	المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير	دار احياء الكتب العربية
٦	المطلع على أبواب المقنع	محمد بن أبي الفتح البحلي الحنبلي	ط الاولى سنة ١٣٨٥ المكتب الاسلامي للطباعة والنشر

العدد	اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
٧	المعجم الوسيط	ابراهيم مصطفى وزملاؤه	
١	مجلة البحوث الاسلامية المجلد الأول العدد الثاني	رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد	المطابع الأهلية للأوقست بالرياض
٢	رسالة المعاهد العلمية العدد الحادي عشر ٩٥ - ١٣٩٦ هـ	معهد الرياض العلمي	المطابع الأهلية للأوقست بالرياض

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
مخطط البحث	٩
تمهيد	١٣
تعريف الزكاة	١٤
حكم الزكاة	١٦
حكم مانع الزكاة	١٩
حكمة مشروعية الزكاة	٢٣
الباب الأول: في مصارف الزكاة	٣٥
المصرف الأول والثاني: الفقراء والمساكين	٣٧
مقدار ما يعطى الفقير والمساكين من الزكاة	٤٩
الكفاية المعتبرة	٥٢
شروط اعطاء الفقراء والمساكين من الزكاة	٥٤
المصرف الثالث من مصارف الزكاة العاملين عليها	٥٦
مقدار ما يعطى العامل من الزكاة	٥٧
شروط العاملين على الزكاة	٥٩
الهدية للعامل رشوة	٦٢
المصرف الرابع من المصارف: للمؤلفة قلوبهم	٦٣

الموضوع	الصفحة
هل سقط سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت الرسول - عليه السلام -	٦٩
أين يصرف سهم المؤلفة قلوبهم في عصرنا	٧٥
المصرف الخامس من مصارف الزكاة: في الرقاب	٧٦
هل يفك الأسير المسلم من سهم الرقاب لماذا عبر القرآن عن بعض المصارف بـ (اللام) وبعضها بـ (في)	٨١
المصرف السادس من مصارف الزكاة: في الغارمين	٨٢
شروط اعطاء الغارم لنفسه	٨٥
النوع الثاني من الغارمين: الغارم لمصلحة غيره	٨٦
هل يجوز قضاء دين الميت من الزكاة الترجيح	٨٨
المصرف السابع من مصارف الزكاة في سبيل الله	٩٢
أدلة الجمهور على أن مصرف في سبيل الله هو الغزو والجهاد	٩٣
القول الثاني: أن المراد بـ «سبيل الله»: الغزاة والحجاج والعمار	٩٣
القول الثالث: أن المراد بسبيل الله جميع وجوه البر	٩٩
أدلة أصحاب القول الثالث	١٠٠
قرار هيئة كبار العلماء بتأييد رأى الجمهور	١٠٣
صور متنوعة للجهاد الاسلامي في عصرنا	١٠٧
المصرف الثامن من مصارف الزكاة: ابن السبيل	١١٣
شروط اعطاء ابن السبيل من مال الزكاة	١١٦
مقدار ما يعطى ابن السبيل من الزكاة	١١٨
	١٢٠
	١٢٣

الموضوع	الصفحة
فصل: هل يجب توزيع الزكاة على الاصناف	
الثانية أو يجوز صرفها الى واحد منهم	١٢٤
أدلة الشافعية على وجوب توزيع الزكاة على جميع الاصناف	١٢٥
أدلة الجمهور على عدم وجوب استيعاب الاصناف	
الثانية في توزيع الزكاة	١٢٧
الباب الثاني: في الاصناف الذين لا تصرف لهم الزكاة	١٣٣
الاغنياء - مقدار الغنى المانع من أخذ الزكاة	١٣٤
الاقوياء المكتسبون	١٤٣
الكافر	١٤٥
حكم دفع الزكاة لمن لا يصلي أو يستعين بها على معصية	١٤٩
أولاد المزكي ووالداه وزوجته وسائر الاقارب	١٥٠
حكم دفع الزكاة إلى أحد الزوجين	١٥٣
حكم دفع الزكاة الى بقية الأقارب	١٥٧
آل النبي - عليه السلام -	١٥٩
ما الحكم اذا منع بنو هاشم حقهم من الغنائم والفيء؟	١٦٣
حكم دفع الزكاة الى موالي بني هاشم	١٦٦
حكم دفع الزكاة إلى بني المطلب	١٦٨
الخاتمة	١٧٣
فهرس المراجع	
فهرس الموضوعات	

تطلب جميع منشوراتنا من

الشركة المتحدة للتوزيع

مبجوت - شارع شوربيا - بناية صمدي وصالحه
قافض، ٨١٥١١٢-٣٩-٣١٠-٧٤٦٠ - بريقيا، بيوشدان

